

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

مدى تأثير التحول من موازنة البنود الى موازنة البرامج على اداء الحكومة الفلسطينية المالي

إعداد

أسعد هلال شهاب صانوري

إشراف

أ. د. طارق الحاج

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المنازعات
الضريبية، بكلية الدراسات العليا، في جامعة النجاح الوطنية، في نابلس، فلسطين.

2017م

مدى تأثير التحول من موازنة البنود الى موازنة البرامج على اداء الحكومة الفلسطينية المالي

إعداد

أسعد هلال شهاب صانوري

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2017/4/12م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع

.....

1. أ. د. طارق الحاج / مشرفاً ورئيساً

.....

2. د. نور الدين ابو الرب / ممتحناً خارجياً

.....

3. د. سامح العطوط / ممتحناً داخلياً

ب

الإهداء

الى معلم الانسانية رسولنا الكريم سيدنا محمد صل الله عليه وسلم
الى ابي وامي الذي شاركتوني هموم الحياة والصبر معي على الشدائد للوصول الى هذه
المرحلة.

الى زوجتي العزيزة التي قدمت لي كل الدعم وابني الغالي.
الى اخواني واخوتي الذي بدونهم ليس طعم للحياة والى عائلتي الكريمة.
الى جميع دكاترتي واساتذتي الذي شجعوني على اكمال هذه المرحلة.
الى معالي وزير ومحافظ القدس الشريف المهندس عدنان الحسيني
الى وزارة المالية في دولتنا الحبيبة ممثلة بدائرة الموازنة العامة ودائرة الحسابات ودائرة
المدفوعات.

الى جميع زملائي في العمل.
الى جميع اصدقاء الذي لهم الفضل الكبير للوقوف بجاني في الصعاب والمحن.
الى جميع موظفي دوائر الموازنة في مرائز المسؤولية في الحكومة الفلسطينية.

الشكر والتقدير

قال تعالى { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِنَّكُمْ لَتَشْكُرُونَ } البقرة: 172 صدق الله العظيم

وقال النبي صلى الله عليه وسلم: (من لا يشكر الناس لا يشكر الله)

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الانبياء والمرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وبعد :-

فاني ابدأ شكري اولا لله العزيز القدير الذي منى علي في انجاز هذه الرسالة، كما اتقدم بالشكر الجزيل والامتنان الى البروفيسور طارق الحاج الذي تفضل بالاشراف على رسالتي والذي لم يدخر جهدا في مساعدتي، كما اتقدم بالشكر الجزيل الى الدكتور سامح العطوط والاستاذ الدكتور نور الدين ابو الرب والذين تفضلوا علي بمناقشة الرسالة، والى جميع دكاترتي الموقرين، كما اتقدم بجزيل الشكر الى موظفي دائرة الموازنة العامة الذين قدموا لي المساعدة واخص بالشكر الاستاذ فريد غنام مدير عام الموازنة العامة والاستاذة نهى ابو ربيع والاستاذة شروق عيسى.

كما اتقدم بجزيل الشكر الى معالي وزير ومحافظ القدس الشريف الاخ المهندس عدنان الحسيني الذي قدم لي جميع الدعم والتسهيلات لاتمام مرحلة الماجستير.

الإقرار

أنا الموقع أدناه، مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

مدى تأثير التحول من موازنة البنود الى موازنة البرامج على اداء الحكومة الفلسطينية المالي

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيث أن هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحث لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:

اسم الطالب:

Signature:

التوقيع:

Date:

التاريخ:

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ج	الاهداء
د	الشكر والتقدير
هـ	الاقرار
و	فهرس المحتويات
ط	فهرس الجداول
م	فهرس الأشكال
ن	فهرس الملاحق
س	الملخص
1	الفصل الاول: مشكلة الدراسة واهميتها
2	مقدمة الدراسة
3	مشكلة الدراسة واسئلتها
4	اهمية الدراسة
5	اهداف الدراسة
5	فرضيات الدراسة
6	منهجية الدراسة
7	محددات الدراسة
7	حدود الدراسة
7	مجتمع وعينة الدراسة
8	متغيرات الدراسة
10	نموذج الدراسة
10	الدراسات السابقة
21	التعقيب على الدراسات السابقة
24	الفصل الثاني: الموازنة العامة
25	مفهوم الموازنة العامة
27	نشأة الموازنة العامة
29	اهمية الموازنة العامة

الصفحة	الموضوع
30	قواعد فرض الموازنة العامة
35	مفهوم تبويب الموازنة العامة
36	اقسام وطرق تبويب الموازنة العامة
40	الوظائف الاساسية للموازنة
46	انواع الموازنات العامة
54	الربط ما بين موازنة البرامج والاداء والخطة الوطنية الفلسطينية
62	الفصل الثالث: منهجية الدراسة واجراءاتها
63	المقدمة
63	اجراءات تطبيق الدراسة
64	منهجية الدراسة
64	اداة الدراسة
65	صدق اداة الدراسة
66	صدق البناء(الاتساق الداخلي)
70	ثبات الأداة
71	مجتمع الدراسة
71	عينة الدراسة
71	متغيرات الدراسة
72	المعالجة الاحصائية
73	خصائص عينة الدراسة
77	الفصل الرابع: نتائج الدراسة
78	النتائج المتعلقة بالإجابة عن أسئلة الدراسة ومناقشتها
94	النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة
113	التحليل المالي
141	الفصل الخامس: مناقشة النتائج والتوصيات
142	نتائج التحليل الاحصائي للدراسة
144	نتائج التحليل المالي للدراسة
145	التوصيات

الصفحة	الموضوع
148	قائمة المصادر والمراجع
154	الملاحق
b	Abstract

فهرس الجداول

الصفحة	الجدول	الرقم
66	قيم معاملات الارتباط للمجال الاول لآثر استخدام نظام اعداد موازنة متقدم على رؤية الحكومة المستقبلية	جدول (1)
67	قيم معاملات الارتباط للمجال الثاني لآثر الانتقال الى موازنة البرامج على النمو الاقتصادي المحلي	جدول (2)
67	قيم معاملات الارتباط للمجال الثالث أثر الانتقال الى موازنة البرامج على الدقة في تقدير الإيرادات	جدول (3)
68	قيم معاملات الارتباط للمجال الرابع لآثر الانتقال الى موازنة البرامج على اوجه الانفاق لدى الحكومة الفلسطينية	جدول (4)
68	قيم معاملات الارتباط للمجال الخامس لآثر الانتقال الى موازنة البرامج على الرقابة المالية	جدول (5)
69	قيم معاملات الارتباط للمجال السادس لآثر الانتقال الى موازنة البرامج في ظل الاستقرار السياسي على اداء الحكومة الفلسطينية المالي	جدول (6)
70	قيم معاملات الارتباط للمجال السابع لآثر الانتقال الى موازنة برامج على استغلال الحكومة للموارد المتاحة	جدول (7)
71	ثبات الأداة	جدول (8)
73	توزيع أفراد العينة بحسب متغير المؤسسة الحكومية.	جدول (9)
74	توزيع أفراد العينة بحسب متغير الدرجة الوظيفية	جدول (10)
74	توزيع أفراد العينة بحسب متغير سنوات الخبرة	جدول (11)
75	توزيع أفراد العينة بحسب متغير التحصيل العلمي	جدول (12)
76	توزيع أفراد العينة بحسب متغير الدورات التدريبية	جدول (13)
78	درجات السلم الخماسي	جدول (14)
79	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ودرجة الاستجابة لاستجابات أفراد العينة على استخدام النظام الجديد	جدول (15)
81	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ودرجة الاستجابة لاستجابات أفراد العينة لآثر الانتقال الى موازنة البرامج على النمو الاقتصادي المحلي	جدول (16)

الصفحة	الجدول	الرقم
83	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ودرجة الاستجابة لاستجابات أفراد العينة حول أثر الانتقال الى موازنة البرامج على الدقة في تقدير الإيرادات	جدول (17)
85	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ودرجة الاستجابة لاستجابات أفراد العينة حول أثر الانتقال الى موازنة البرامج على اوجه الانفاق لدى الحكومة الفلسطينية	جدول (18)
87	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ودرجة الاستجابة لاستجابات أفراد العينة حول أثر الانتقال الى موازنة البرامج على الرقابة المالية	جدول (19)
89	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ودرجة الاستجابة لاستجابات أفراد العينة حول أثر الانتقال الى موازنة البرامج في ظل الاستقرار السياسي على اداء الحكومة الفلسطينية المالي	جدول (20)
91	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ودرجة الاستجابة لاستجابات أفراد العينة اثر الانتقال الى موازنة البرامج على استغلال الحكومة للموارد المتاحة.	جدول (21)
93	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، ودرجة الاستجابة على المجال الكلي	جدول (22)
95	نتائج اختبار (ت) (One Sample t-test) أثر استخدام النظام الجديد (قيمة المحك 3)	جدول (23)
96	نتائج اختبار (ت) (One Sample t-test) اثر النمو الاقتصادي المحلي (قيمة المحك 3)	جدول (24)
97	نتائج اختبار (ت) (One Sample t-test) اثر دقة تقدير الإيرادات (قيمة المحك 3)	جدول (25)
98	نتائج اختبار (ت) (One Sample t-test) لأوجه الانفاق (قيمة المحك 3)	جدول (26)
99	نتائج اختبار (ت) (One Sample t-test) الرقابة المالية (قيمة المحك 3)	جدول (27)
100	نتائج اختبار (ت) (One Sample t-test) الاستقرار السياسي (قيمة المحك 3)	جدول (28)

الصفحة	الجدول	الرقم
101	نتائج اختبار (ت) (One Sample t-test) توفر الموارد (قيمة المحك 3)	جدول (29)
103	نتائج اختبار (ت) بين المجموعات حسب متغير المؤسسة الحكومية	جدول (30)
106	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) حسب متغير الدرجة الوظيفية	جدول (31)
108	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) حسب متغير سنوات الخبرة	جدول (32)
110	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) حسب متغير التحصيل العلمي	جدول (33)
112	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) حسب متغير الدورات التدريبية	جدول (34)
113	نفقات الحكومة عن عام 2015	جدول (35)
114	الايرادات والنفقات الفعلية والمقدرة لعام 2015	جدول (36)
116	نفقات الحكومة حسب التقسيم الوظيفي للحكومة لعام 2015	جدول (37)
117	نفقات الحكومة عن عام 2014	جدول (38)
118	الايرادات والنفقات المقدرة والفعلية عن عام 2014	جدول (39)
119	نفقات الحكومة حسب التقسيم الوظيفي للحكومة لعام 2014	جدول (40)
120	نفقات الحكومة عن عام 2013	جدول (41)
122	الايرادات والنفقات الحكومية الفعلية والمقدرة لعام 2013	جدول (42)
123	نفقات الحكومة حسب التقسيم الوظيفي للحكومة عن عام 2013	جدول (43)
124	نفقات الحكومة عن عام 2012	جدول (44)
125	مقارنة بين نفقات الحكومة (اساس الالتزام) عن عام 2012	جدول (45)
126	الايرادات والنفقات الفعلية والمقدرة عن عام 2012	جدول (46)
127	نفقات الحكومة عن عام 2011	جدول (47)
128	الايرادات والنفقات عن عام 2011	جدول (48)
129	نفقات الحكومة عن عام 2010	جدول (49)
130	الايرادات والنفقات الفعلية والمقدرة عن عام 2010	جدول (50)

الصفحة	الجدول	الرقم
131	اتجاه الانفاق للحكومة	جدول (51)
133	نفقات الحكومة عن عام 2009	جدول (52)
133	الايرادات والنفقات الفعلية والمقدرة عن عام 2009	جدول (53)
135	اتجاه انفاق الحكومة عن عام 2009	جدول (54)
137	نفقات الحكومة عن عام 2008	جدول (55)
137	الايرادات والنفقات الفعلية والمقدرة عن عام 2008	جدول (56)
139	اتجاه انفاق الحكومة عن عام 2008	جدول (57)

فهرس الأشكال

الصفحة	الشكل	الرقم
55	ارتباط القطاعات بخطة التنمية الوطنية والبرامج	شكل (1)
56	ارتباط الخطة الوطنية بالاستراتيجيات القطاعية	شكل (2)
57	قطاعات الخطة الوطنية	شكل (3)
59	النمو في الناتج المحلي الاجمالي الفعلي المتحقق مع ما هو متوقع عن الاعوام 2011-2013	شكل (4)
60	توزيع النفقات التطويرية حسب القطاعات الرئيسية للأعوام 2014-2016 حسب خطة التنمية الفلسطينية (2014-2016)	شكل (5)
73	توزيع أفراد العينة بحسب متغير المؤسسة الحكومية	شكل (6)
74	توزيع أفراد العينة بحسب متغير الدرجة الوظيفية	شكل (7)
75	توزيع أفراد العينة بحسب متغير سنوات الخبرة	شكل (8)
75	توزيع أفراد العينة بحسب متغير التحصيل العلمي	شكل (9)
76	توزيع أفراد العينة بحسب متغير الدورات التدريبية	شكل (10)

فهرس الملاحق

الصفحة	الملحق	الرقم
155	الاستبانة	ملحق (1)
162	التحليل الاحصائي	ملحق (2)
166	التحليل المالي	ملحق (3)

مدى تأثير التحول من موازنة البنود الى موازنة البرامج على اداء الحكومة الفلسطينية المالي

إعداد

أسعد هلال شهاب صانوري

إشراف

أ. د. طارق الحاج

الملخص

هدفت الدراسة إلى مناقشة وتحليل مدى تأثير التحول من موازنة البنود الى موازنة البرامج على أداء الحكومة الفلسطينية المالي وذلك بعد تحليل الموازنات الفلسطينية من عام 2009 لعام 2015 ومقارنتها مع الحسابات الختامية لتلك الأعوام والبحث في اتجاه الانفاق للحكومة وربطها مع الخطة الوطنية العليا لتلك السنوات، بالإضافة الى فحص كل من نظام الموازنة، النمو الاقتصادي، دقة تقدير الإيرادات، اوجه الانفاق، الرقابة المالية، الاستقرار السياسي، توفر الموارد على أداء الحكومة المالي.

وقد تم دراسة مدى تأثير التحول من موازنة البنود الى موازنة البرامج على أداء الحكومة الفلسطينية المالي في ظل قوانين، تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية رقم(7) لعام 1998 وقرار بقانون بشأن الموازنة العامة لعام 2015، وقرار مجلس الوزراء لعام 2005 بالنظام المالي للوزارات والمؤسسات العامة وقرار رئاسة الوزراء رقم(09/42/05م.و.ا.ق) لسنة 2005 بشأن المصادقة على وثيقة التكامل والاندماج حول التخطيط المتوسط المدى واجراءات اعداد الموازنة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

واكتسبت هذه الدراسة أهميتها من أهمية النظام الجديد من الموازنة على نفقات الحكومة المستقبلية وقدرتها على التخطيط للمستقبل وربط أهداف واستراتيجيات المؤسسات الحكومية مع الخطة الوطنية الفلسطينية ومعرفة توجه الحكومة في الانفاق بالإضافة الى كون هذه الدراسة قد استخدمت التحليل الاحصائي والمالي.

ولجأ الباحث لإتمام هذه الدراسة الى الحصول على كافة المعلومات المتعلقة بموضوع البحث من المصادر الثانوية كالمراجع والكتب التي لها علاقة بها والتقارير والنشرات المنشورة في وزارة المالية والتخطيط الفلسطينية، بالإضافة الى حصول الباحث على كافة البيانات المالية السنوية الصادرة من وزارة المالية والتخطيط في نهاية السنوات المالية.

ولتحقيق الدراسة لأهدافها تم تحليل البيانات باستخدام المنهج الوصفي المسحي والتحليل الكمي لها وتم ادخال تلك البيانات للحاسوب ومعالجتها احصائيا في ضوء اهداف الدراسة واسئلتها واختبار الفرضيات باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وباستخدام المتوسطات الحسابية والنسب المئوية واختبار (ت) للعينات المستقلة (One-Sample T-test)، واستخدام التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقدير الوزن النسبي للفقرات الاستبانة، وتم استخدام تحليل التبيان الاحادي (One-Way ANOVA) لفحص الفرضيات، وتم استخدام معادلة الفا كرونباخ (Cronbachs Alpha) لحساب الاتساق الداخلي لفقرات أداة الدراسة بالإضافة الى استخدام معامل ارتباط بيرسون (Person Correlation Coefficient).

وقد خلصت الدراسة الى عدة نتائج أهمها:

1. ان برنامج إعداد الموازنة على أساس البرامج يعمل على تخصيص المصادر وتوزيعها على البرامج والأنشطة ذات الأولويات القصوى بالإضافة ان موظفي المراكز العليا رغم التطور في النظام الجديد (موازنة البرامج) لهم دور في تحليل الخطط الاستراتيجية ولكن العبء الاكبر يقع على الدوائر الدنيا في الوزارات.

2. ان وضع الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة اعتماد على سبب وجود تلك المؤسسة وبما يتلاءم مع الاستراتيجية القطاعية كان له الأثر الاكبر على النمو الاقتصادي المحلي وبالتالي يعكس تأثيره على اداء الحكومة الفلسطينية المالي وذلك بدرجة استجابة قدرها (3.88) أي درجة كبيرة وكانت اقل المتوسطات الحسابية هو انه يتم وضع أولويات قطاعية لتخصيص النفقات من قبل المؤسسات الحكومية ووزارة المالية والتخطيط بالتناغم مع ما خطط بدرجة استجابة

قدرها(3.54) ولكن ايضا استجابة عينة الدراسة عليها كانت كبيرة لذلك تبين لنا بان هنالك اثر في النمو الاقتصادي المحلي على اداء الحكومة الفلسطينية المالي ان كان يرجع الى وجود تلك المؤسسة او عملية تخصيص النفقات من قبل المؤسسات.

3. هنالك تنسيق شبه كامل ما بين وزارة المالية والتخطيط والوزارات حول اعداد الموازنة بمتوسط حسابي قدره (3.94) وباستجابة كبيرة وهو اعلى المتوسطات لإجابات عينة الدراسة ليعكس مدى التنسيق ما بين وزارة المالية والتخطيط ووزارات ومؤسسات الدولة حول تقدير الإيرادات ما يعكس ايجابا على اداء الحكومة الفلسطينية المالية.

4. هنالك رؤى واضحة لدى المؤسسات حول اوجه الانفاق التي سوف تقوم بها وذلك بربطها بالأهداف الاستراتيجية لها والنتائج التي تكون مقبولة لها.

5. ان وزارة المالية لا تضع الاسقف جزافا وانما اعتماداً على مخرجات المؤسسات والوزارات وبتنسيق شبه كامل ما بين تلك المؤسسات ووزارة المالية والتخطيط أي ان هنالك عملية تخطيط شاملة على أسس واضحة ومنتينة في تحديد الاسقف المالية.

6. ان توفر الموارد للحكومة البشرية والمالية والطبيعية تعمل ايجابيا في اداءها المالي وذلك بتوفر قدرة على استغلال الموارد المالية بالشراكة مع الموارد الطبيعية والبشرية على تحقيق اهدافها المرسومة وبالتالي تحقيق الاهداف الموضوع في الخطة الوطنية وتحقيق استراتيجيات المؤسسات الموجودة.

ومن اهم التوصيات:

1- العمل على زيادة المشاركة ما بين المراكز العليا في المؤسسات والدوائر الدنيا في نفس المؤسسة.

2- يجب ان تعمل وزارة المالية على توضيح سياسة الجباية الخاصة بها وذلك بنشر برامج المؤسسات واتجاه الانفاق لها.

- 3- على الحكومة ان تسرع بالعمل في نظام اللوازم الجديد وتطبيق لوائحه واستغلال المؤسسات الحكومية لهذا التطور في القانون.
- 4- على الحكومة الالتزام ببنود الخطة الوطنية الفلسطينية وتوجيه النفقات بذلك الاتجاه ليتسنى لنا بناء الدولة والتنمية المستدامة.
- 5- على المؤسسات الحكومية عدم المغالات عند وضعها لمخرجات البرامج الخاصة بها وذلك لعدم تضخيم الانفاق لها.
- 6- على الحكومة الفلسطينية العمل على زيادة الرقابة المالية في عملية الانفاق وذلك للوصول الى انفاق ذا كفاءة.

الفصل الاول

مشكلة الدراسة وخلفيتها

الفصل الاول

الإطار العام للدراسة

مقدمة الدراسة

تعتبر الموازنة العامة هي خطة مالية للدولة تتضمن تقديرات للنفقات والإيرادات العامة لسنة مالية مقبلة وتجاز بواسطة السلطة التشريعية قبل تنفيذها وتعكس الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تتبناها الدولة (الشوابكة، 2015، ص238).

وعليه فإن الموازنة العامة قد تضمنت عددا من المبادئ (القواعد الاساسية) التي يجب على معديها ان يلتزموا بها عند عملية الاعداد ومن ثم اعتمادها وتنفيذها، والتي تبدأ بمبدأ سنوية الموازنة والتي تعتمد لسنة مالية واحدة من قبل السلطة التشريعية، اما القاعدة الثانية فهي قاعدة وحدة الموازنة والتي تعمل على درج جميع الإيرادات والنفقات العامة في وثيقة واحدة، وكذلك فان المبدأ الثالث هو مبدأ العمومية والتي تدرج جميع الإيرادات والنفقات دون أي عملية مقاصة بينهما، والمبدأ الرابع هو مبدأ عدم التخصيص والتي لا يجوز ان تخصص إيرادات معينة لنفقة عامة معينة، اما المبدأ الخامس والآخر وهو مبدأ التوازن والذي يعني حسب هذا المبدأ ان تكون الإيرادات المقدره مساوية للنفقات المقدره وان لا يكون هنالك فائض او عجز. (الحاج، 2009، الصفحات 163-169)

ومنذ عام 1995 بدأت السلطة الفلسطينية في انتهاج سياسة إعداد الموازنات والذي شهد إصدار أول موازنة عامة (لم يكن في تلك الفترة قانون للموازنة) وكانت موازنة تجريبية ولم تبنى على أسس علمية ومن ثم اخذ موضوع إعداد الموازنة اتجاها جديدا بعد تشكيل المجلس التشريعي بعد انتخابات 1996 وبعد إصدار القانون الأساسي لعام (1997) ومن بعده القانون الاساسي لعام (2002) والذي نص على الزامية إعداد الموازنة العامة (المادتين 60،61) ومن ثم إقرار قانون رقم (7) لسنة 1998 بشأن تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية وبذلك بدأت السلطة الفلسطينية الخطوة الأولى في إنشاء سياستها المالية هذا المنحنى الجديد تمثل في تطور

عملية الالتزام بتنفيذ نصوص القانون الخاص بالموازنة والذي يلزم السلطة التنفيذية بتقديم الموازنة إلى المجلس التشريعي في اطار قانون يتم المصادقة عليه بموعد محدد في كل سنة (معهد ماس، 2016)

ومع تزايد الوضع السياسي في البلاد واختلاف الاحزاب الحاكمة والضغوطات الدولية على السلطة الوطنية الفلسطينية وحالات النقشف المفروضة عليها كان لا بد من التحول الى الايرادات المحلية وبالتالي تصميم موازنات تتوافق مع الحاجة الزمنية لتلك الموازنات فبدأت موازنات السلطة بموازنة البنود حتى وصلت الى شكلها الحالي وهي موازنة البرامج التي تعتمد على برامج محددة التطبيق في مؤسسات السلطة.

وكان لا بد لنا من البحث في حالات التغير من موازنة البنود الى موازنة البرامج على اداء تلك المؤسسات التي تعتبر مجتمعه هي اداء الحكومة الكلي والنظر الفعلي على تأثيرها على الخطة الوطنية المرسومة وتطابقها مع سياسة الحكومة بالإضافة الى النظر الفعلي على تطبيق تلك الموازنات بصيغتها ام انها بقية شكلية وباطنها يختلف.

مشكلة الدراسة واسئلتها

تعتبر الموازنة العامة هي خطة الاداء الحكومي المالي والتي تعرف بانها تلك الخطة المستقبلية التي يتم من خلالها تقدير الايرادات وتحديد اوجه الانفاق للعمل على تطبيق برامج الحكومة المستقبلية والتي تكون متصلة ببرنامج الحكومه السياسي والتي على اساسها تم انتخابها.

وكون ان المال هي الوسيلة الاولى للتنفيذ في أي دولة حديثة لذلك كان لا بد من توفير نظام متطور في ادارة تلك الاموال من خلال استخدام نظام حديث في عملية التقدير وتحديد اوجه الانفاق لذلك كان يتعين على الحكومات الانتقال من نظام لأخر لسد الثغرات في النظام السابق.

وعليه قمنا بهذه الدراسة لمعرفة الانظمة التي استخدمتها الحكومات الفلسطينية المتعاقبة والى اين وصلت ومدى الانتقال من نظام لآخر حتى يتم تحقيق رؤية وأهداف تلك الحكومات وارتباطها بالخطة الوطنية الفلسطينية ومدى صحة تطبيق برامج مؤسساتها وقدرتها على تقدير ايراداتها وتوجيه نفقاتها بالشكل السليم، ومن هنا تظهر مشكلة الدراسة والتي يمكن صياغتها وفق التساؤل التالي:

مدى تأثير التحول من موازنة البنود الى موازنة البرامج على اداء الحكومة الفلسطينية المالي؟

ويشتق من هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:-

1. هل يؤثر استخدام نظام اعداد موازنة متقدم على رؤية الحكومة المستقبلية؟
2. هل يؤثر الانتقال الى موازنة البرامج على النمو الاقتصادي المحلي؟
3. هل يؤثر الانتقال الى موازنة البرامج على الدقة في تقدير الايرادات؟
4. هل يؤثر الانتقال الى موازنة البرامج على اوجه الانفاق لدى الحكومة الفلسطينية؟
5. هل يؤثر الانتقال الى موازنة البرامج على الرقابة المالية؟
6. هل يؤثر الانتقال الى موازنة البرامج في ظل الاستقرار السياسي على اداء الحكومة الفلسطينية المالي؟
7. هل يؤثر الانتقال الى موازنة برامج على استغلال الحكومة للموارد المتاحة؟

أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من معرفة مدى التأثير القائم على الاداء الحكومي المالي والرقابي من خلال اتخاذها خطوة التحول الى اعداد الموازنة بطريقة البرامج والآثار التي ستعود عليه عملية التحول على خزينة الدولة وبالتالي تأثيره على الوضع الاقتصادي القائم والمستقبلي كما

تكتسب الدراسة اهمية من قلة الدراسات والبحوث التي تناولت هذا الموضوع وخاصة ان عملية التحول لم يتعدى عليها فترة من الزمن وحداثة التجربة الفلسطينية في هذا الصدد.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. التعرف على الموازنة العامة في فلسطين.
2. التعرف على مراحل تطور الموازنة العامة في فلسطين.
3. دراسة كل من الموازنات السابقة والقائمة وتأثيرها على المؤسسات الحكومية من جهة الاعداد والرقابة.
4. التعرف على دليل اجراءات اعداد الموازنة القائمة في فلسطين.
5. التعرف على المستوى التي وصلت اليها عملية التحول في اعداد الموازنة.
6. التعرف على مدى تطابق الخطة الوطنية للحكومة مع مدى تطبيق الموازنة في فلسطين.
7. وضع الاقتراحات المناسبة لكل من دائرة الموازنة العامة والمؤسسات الحكومية بكيفية استغلال توجهاتهم مع الخطة الوطنية وأسلوب اعداد الموازنة الجديد.

فرضيات الدراسة

تقوم الدراسة على اختبار الفرضيات الآتية:

1. لا توجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) لاستخدام النظام الجديد على اداء الحكومة الفلسطينية المالي.
2. لا توجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) للنمو الاقتصادي المحلي على اداء الحكومة الفلسطينية المالي في ظل الانتقال الى موازنة البرامج.

3. لا توجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) للدقة في تقدير الإيرادات على أداء الحكومة الفلسطينية المالي في ظل الانتقال الى موازنة البرامج.
4. لا توجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) لآثر اوجه الانفاق على أداء الحكومة الفلسطينية المالي في ظل الانتقال الى موازنة البرامج.
5. لا توجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) للرقابة المالية على أداء الحكومة الفلسطينية المالي في ظل الانتقال الى موازنة البرامج.
6. لا توجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) للاستقرار السياسي على أداء الحكومة الفلسطينية المالي في ظل الانتقال الى موازنة البرامج.
7. لا توجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) لتوفر الموارد على أداء الحكومة الفلسطينية المالي في ظل الانتقال الى موازنة البرامج.
8. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لآثر المتغيرات الديموغرافية لعينة المؤسسات الحكومية (المؤسسة الحكومية - الدرجة الوظيفية، سنوات الخبرة، التحصيل العلمي، الدورات التدريبية) في أداء الحكومة الفلسطينية المالي.

منهجية الدراسة

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي وتم الارتكاز على ما يأتي:

1. مراجعة الأدبيات المتعلقة بالموضوع لتحديد الإطار النظري للدراسة والنظر إلى الدراسات السابقة المتعلقة في هذا المجال.
2. مراجعة تقارير الموازنات والحسابات الختامية من عام 2009 وحتى عام 2015.
3. توزيع استبانة لمعرفة مدى تطابق الخطة الوطنية والأداء الحكومي على استخدام طريقة البرامج.

4. الحصول على بيانات عن حجم الوفر الحاصل في الموازنة من جراء استخدام هذا النظام الجديد.

محددات الدراسة

ان من أهم محددات الدراسة ما يأتي:

- حداثة البحث في هذا الموضوع.
- قلة البحوث المتعلقة بالموضوع.
- قلة المنشورات الخاصة بالموازنات السابقة والحالية.

حدود الدراسة

الحدود الزمانية: سوف تشمل الدراسة الاعوام 2008 وحتى الوصول لبداية عام 2016.

الحدود المكانيّة: ستنتم الدراسة داخل دولة فلسطين.

الحدود البشرية: موظفي دائرة الموازنة العامة /وزارة المالية وموظفي دوائر الموازنات في المؤسسات الحكومية والمدراء العاميين فيها.

مجتمع وعينة الدراسة

اولا: مجتمع الدراسة

1- يتكون مجتمع الدراسة من جميع موظفي دائرة الموازنة العامة/وزارة المالية وعددهم 30 موظف

2- دوائر اعداد الموازنات في مؤسسات دولة فلسطين والمدراء العاميين للشؤون المالية والادارية وعددهم 180 موظف.

ثانياً: عينة الدراسة

استخدم الباحث أسلوب المسح الشامل على مجتمع الدراسة ولكنه لم يستطع استرداد جميع الاستبيانات فكانت عينة الدراسة على النحو التالي:

- 1- تتكون عينة الدراسة من 30 موظف من دائرة الموازنة العامة/وزارة المالية.
- 2- موظفي دوائر اعداد الموازنة والمدراء العاميين للشؤون المالية والادارية وعددهم 70 موظف

متغيرات الدراسة

المتغيرات المستقلة

وتتمثل في خصائص عينة الدراسة: من خلال دراسة مدى كفاءة تلك العينة في وضع برامج للمؤسسات الحكومية وتطبيقها وتوافقها مع الواقع القائم وتتمثل في:

- أ- المؤسسة الحكومية(وزارة، هيئة)
- ب- الدرجة الوظيفية (موظف فئة ثانية، موظف فئة اولى، موظف فئة عليا)
- ت- سنوات الخبرة (اقل من 5 سنوات، اقل من 10 سنوات، اقل من 15 سنة، 15 سنوات فاكثر)
- ث- التحصيل العلمي (دبلوم فما دون، بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه)
- ج- الدورات التدريبية (3 دورات فأقل، 4-6 دورات، 7 دورات فأكثر، لا شيء)

المتغير التابع

ويتمثل في الاداء الحكومي: وهو حصيلة الاداء الحكومي لجميع المؤسسات الحكومية وذلك بوضع رؤية واضحة للأداء لتحقيق رؤية خاصة بدولة فلسطين والتي تكون منسجمة مع الاجندة الوطنية الفلسطينية (الخطة الوطنية الفلسطينية)، والتي تحرص على متابعة التطوير

المستدام للأداء بأساليب تتميز بالسهولة والدقة العالية والسرعة بالإضافة الى التأكد من ان الخدمات التي تقدمها تلك المؤسسات قادرة على تلبية احتياجات المواطنين من خلال مقدرتها على تقدير إيراداتها المستقبلية وتحديد اوجه انفاقها، ويتفرع عنه سبعة مجالات كالتالي:

1- استخدام النظام الجديد من خلال دراسة الوعي المالي لدى معدي الموازنة العامة على تحقيق اهداف مؤسساتهم مع الخطة الوطنية.

2- النمو الاقتصادي: من خلال دراسة الوضع الاقتصادي القائم واستغلال فترات النمو في تطبيق البرامج للمؤسسات الحكومية.

3- دقة تقدير الإيرادات: من خلال دراسة مدى دقة تقدير الإيرادات لدى المؤسسات الحكومية وتطبيقها لبرامجها.

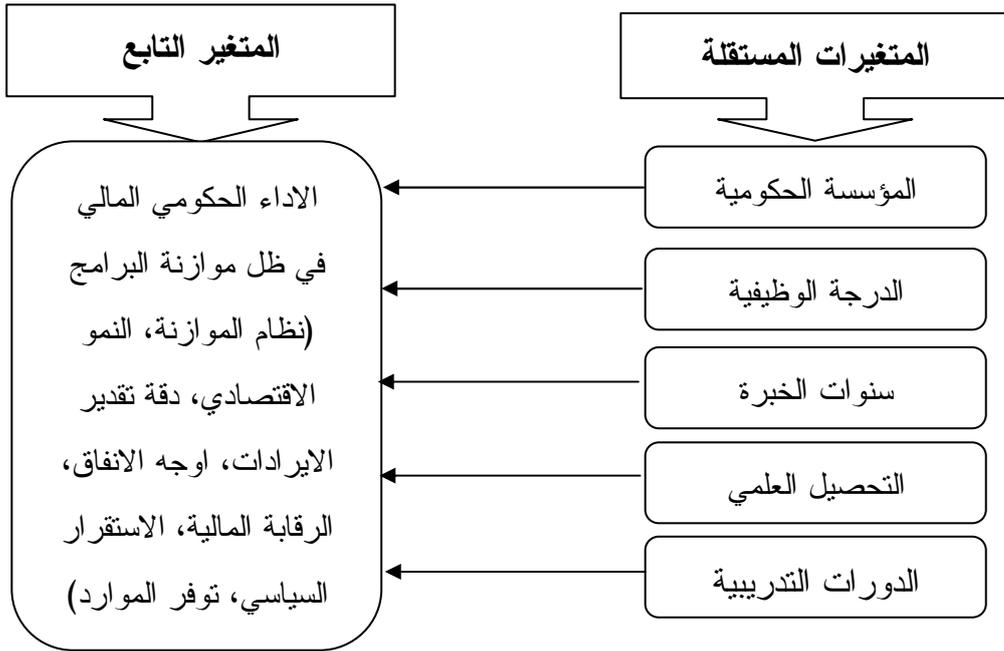
4- اوجه الانفاق: من خلال دراسة مدى انسجام اوجه الانفاق مع الخطة الوطنية

5- الرقابة المالية: من خلال دراسة مدى تطبيق اجراءات الرقابة المالية واليات عمل الرقابة في ضبط تنفيذ برامج المؤسسات الحكومية

6- الاستقرار السياسي: من خلال دراسة تأثير الأوضاع السياسية على تنفيذ برامج الموازنة وبرامج الحكومة

7- توفر الموارد: من خلال دراسة توفر الامكانيات البشرية والموارد الطبيعية في تطبيق برامج تلك المؤسسات

نموذج الدراسة



الدراسات السابقة

الدراسات المحلية

اولاً: دراسة(غنام،2006) ("اطار مقترح لإعداد وتطبيق موازنة البرامج والأداء في فلسطين

هدفت هذه الدراسة إلى تطوير أسلوب إعداد الموازنة في فلسطين لتحقيق الرقابة على الأداء ودراسة أثر المتغيرات البيئية وانعكاساتها على تطبيق موازنة البرامج والأداء ودورها في زيادة كفاءة التخطيط الإداري والرقابة على الاموال العامة حيث تمثل مجتمع البحث افراد الادارة العليا بوزارات السلطة الوطنية الفلسطينية الذين ترتبط طبيعة اعمالهم باعداد ومراقبة الموازنة باعتبارهم يلعبون دورا مهما في هذا المجال وكانت عينة المجتمع هي نفسها المجتمع نظرا الى صغر حجم المجتمع واستخدم الباحث الاستبانة من اجل جمع البيانات اللازمة لتحقيق اهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وتحليل النتائج باستخدام البرنامج الاحصائي .spss

وقد توصل الباحث الى عدة نتائج اهمها:

✓ ان استخدام نظام موازنة البرامج والأداء يؤدي الى التخصيص الأمثل للموارد وزيادة الكفاءة والفاعلية للبرامج والأنشطة، وتساهم في دعم آليات الرقابة والمسؤولية على الانحرافات وتقييم النتائج والآثار والوقوف على مدى الاستجابة للبرامج المخططة وتحقيق ما هو مستهدف منها.

ومن أهم ما اوصى به الباحث:

✓ لتحقيق الوظيفة الاولى والأهم من وظائف الموازنة وهي التخطيط يجب ان يتم التحول من موازنة البنود الى موازنة البرامج والأداء حيث تفتقر موازنة البنود للرقابة على البرامج والمشاريع ويتضاءل دورها في متابعة الأداء وضبط الكفاءة وترشيد الانفاق الحكومي.

ثانياً: دراسة(عبد الكريم،2016) "تقييم جهود السلطة الوطنية الفلسطينية للتحول إلى موازنة البرامج".

سعت هذه الدراسة الى تحقيق هدف رئيسي وهو تقييم التطور أو التقدم الذي حصل في عملية التحول الى موازنة البرامج واعتماد منهجية الانفاق متوسط المدى في مراكز المسؤولية المختلفة وتشخيص أهم الصعوبات التي واجهت إتمام عملية التحول بنجاح وشمولية واقتراح الحلول التي من شأنها ان تسرع في اتمام عملية التحول وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي حيث قام بمراجعة الادبيات والدراسات السابقة ومراجعة تجارب بعض الدول واجراء مقابلات موسعة ومكثفة مع مسؤولي وزارتي التخطيط والمالية وتم تصميم استبيان بحثي وتحليله احصائياً باستخدام spss وكانت مجتمع الدراسات المؤسسات الحكومية وعينة الدراسة 15 مركز مسؤولية من تلك المؤسسات.

وقد توصل الباحث الى عدة نتائج اهمها:

✓ بالرغم من التقدم الذي يمكن رصده من واقع الوثائق على صعيد منهجية التحول إلى موازنة البرامج، إلا أنه يمكن القول أن هذا التقدم لا زال محدوداً ولا زال بمرحلة

تحضيرية تتركز في تعزيز فهم مراكز المسؤولية لهذا النوع من الموازنات وفي بناء قدراتها الفنية على التعامل مع متطلباتها.

✓ إن هناك ارادة سياسية وتصميم لدى الجهات القيادية العليا بأهمية ومنافع التحول إلى موازنة البرامج والأداء وهذا يشكل دافعية ممتازة للتقدم.

ومن اهم ما اوصى به الباحث:

✓ اعداد وإقرار إطار اقتصادي ومالي متوسط المدى للموازنة بحيث يكون هو المنطلق في وضع الخطط الكلية والقطاعية.

✓ قيام وزارة المالية بتصميم وإعداد برامج تدريب للطواقم الفنية التي تتولى مسؤولية إعداد الخطط والموازنات في مراكز المسؤولية المختلفة وذلك من أجل رفع قدراتها على التعامل مع متطلبات هذا النوع من الموازنات

الدراسات العربية

اولا: دراسة (عثمان، 2011) "تطوير موازنة الوحدات الحكومية الفلسطينية بأسلوب موازنة البرامج والأداء " دراسة ميدانية"

الهدف الرئيسي للدراسة هو تطوير الموازنة العامة المستخدمة في القطاع الحكومي الفلسطيني، مما يؤدي الى زيادة كفاءة وفاعلية الوحدات الحكومية الفلسطينية، وتحقيق الرقابة والمحافظة على المال العام والمساعدة على قياس الاداء الحكومي وقام الباحث باستخدام اسلوبين في اعداد البحث وجمع البيانات والمعلومات وهما اسلوب البحث الاستقرائي لتجميع المادة العلمية اللازمة للتعرف على الموازنة العامة واسلوب البحث الميداني من خلال قائمة الاستقصاء واختبارها وتحليلها لتجميع البيانات وتمثل مجتمع الدراسة بالمدراء العامون ومدراء الدوائر ورؤساء الاقسام والمحاسبين في ادارات الموازنة والوحدات الحسابية في وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية واعضاء لجنة الموازنة في المجلس التشريعي والمحاسبين في المؤسسات

المجتمع المدني والاكاديميون والباحثون المختصون بالشئون المالية والمحاسبية ومدققي الحسابات المستقلين ومحاسبين ومدراء في بعض المؤسسات المالية الاجنبية اما عينة الدراسة فهم جزء من مجتمع الدراسة، اما اسلوب جمع البيانات فتم استخدام الاستبيان لجمع المعلومات وتحليله احصائيا.

وقد توصل الباحث لعدة نتائج اهمها:

✓ ان النظام المحاسبي الحكومي الفلسطيني الحالي القائم على تطبيق الاسلوب التقليدي في إعداد الموازنة العامة، وتطبيق الاساس النقدي في القياس المحاسبي.

✓ ان موازنة البرامج والأداء تعتبر صورة من صور إعداد الموازنة والتي يفضل استخدامها عند إعداد الموازنة العامة في الوحدات الحكومية الفلسطينية عن غيرها من اساليب إعداد الموازنة.

ومن اهم ما اوصى به الباحث:

✓ الانتقال بأسلوب إعداد الموازنة العامة في الوحدات الحكومية الفلسطينية إلى اسلوب موازنة البرامج والاداء بدلاً من أسلوب موازنة البنود

✓ تحسين مستوى الافصاح والشفافية لحفز الجمهور نحو الرقابة على التطبيقات المحاسبية في الوحدات الحكومية

ثانيا: دراسة (الليحاني،2003)" نموذج مقترح لخطة الانتقال الى موازنة التخطيط والبرمجة في الجامعات السعودية"

هدفت الدراسة الى التعرف على مفهوم الموازنة والتعرف على انواع الموازنة والوقوف على تطور نظام الموازنة في المملكة العربية السعودية والوقوف على واقع الموازنة في الجامعات السعودية والتعرف على موازنة التخطيط والبرمجة والتعرف على تجارب الدول في موازنة التخطيط والبرمجة وعلى مبادئ واسس التغيير المخطط، واستخدم الباحث المنهج

التحليلي ببعديه الاستقرائي والاستنباطي وذلك للتعامل مع ما امكنه الوصول اليه من بين ادبيات
الفقه الاداري والمالي

وقد توصل الباحث لعدة نتائج اهمها:

✓ اعداد نموذج مقترح لخطة الانتقال من موازنة البنود الى موازنة التخطيط والبرمجة واقناع
القيادات بالانتقال من موازنة البنود الى موازنة التخطيط والبرمجة وانه تم تبني الجامعات
لفكرة الانتقال واعداد خطة تنفيذها والمرحلة الثالثة تنفيذ خطة الانتقال اما المرحلة الرابعة
فقد تضمنت مرحلة تطبيق موازنة التخطيط والبرمجة في الجامعات السعودية

ومن اهم ما اوصى به الباحث:

✓ وجوب وضع الخطط الخمسية الجامعية بصورة واضحة وواقعية تاخذ بعين الاعتبار
متطلبات اعداد الموازنة وفق موازنة التخطيط والبرمجة

ثالثا: دراسة (جعفر، 2010) "امكانية تطبيق موازنة البرامج والاداء من قبل حكومة السلطة
الوطنية الفلسطينية (دراسة حالة موازنة حكومة فلسطين (1998-2008))

تهدف الدراسة إلى دراسة أحد أنواع الموازنة العامة، وهو موازنة البرامج والأداء
وإمكانية تطبيقها على موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية، لما لهذا النوع من الموازنات من
مزايا وفوائد اقتصادية واجتماعية وسياسية تعود على الدولة والمجتمع، وتعمل على التقليل من
العجز المالي، ان موازنة البرامج والاداء استعملت بعد ظهور الكثير من العيوب في موازنة
البنود وخاصة بعد ظهور الحاجة إلى التخطيط لتنفيذ برامج وانشطة مستقبلية تحتاج إلى اعتماد
تنفيذها من السلطة التشريعية، وتحديد اولويات البرامج المنفذة بناء على العائد والتكلفة، أجريت
الدراسة على موظفي لجان الموازنة العامة في الوزارات المختلفة، حيث تكون مجتمع الدراسة
من أفراد لجان الموازنة وعددهم 180 في كل وحدة حكومية بما فيها وزارة المالية، وهي الجهة
المخولة بإعداد وتحضير الموازنة وتقديمها إلى وزير المالية ليقوم بدوره بتقديمها إلى المجلس
التشريعي لإقرارها واعتمادها، مستخدما أسلوب الاستبانة لجمع البيانات، حيث كان عدد مجتمع

الدراسة 180 موظفا وزعت عليهم الاستبانة، و تم تحليل بيانات الإستبانة (أداة الدراسة) باستخدام برنامج الرزم الإحصائي (SPSS)، مستخدماً أسلوب المتوسط الحسابي الموزون

وقد توصل الباحث لعدة نتائج أهمها:

✓ ان هناك الكثير من القصور، والعديد من الجوانب السلبية في عملية اعداد الموازنة العامة بالطريقة التقليدية، والتي لا تؤدي إلى تطور الموازنة العامة ولا في آليه اعدادها ولا في كيفية تحديد كل من الإيرادات والنفقات.

✓ انه يمكن تطبيق موازنة البرامج والاداء على موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية وذلك لإمكانية عمل الخطط اللازمة لإعداد موازنة البرامج والأداء والاستفادة من خصائص هذا النوع من الموازنات ومميزاته كما ان بيئة تطبيقها متوفرة لدى موظفي لجان الموازنة العامة.

ومن اهم ما اوصى به الباحث:

✓ تطبيق موازنة البرامج والاداء على واحدة أو أكثر من الوحدات الحكومية كبداية للتغيير بشكل تدريجي.

✓ عمل دراسات عن مدى الاستفادة من ذلك وتحقيق الأهداف والقدرة على التطبيق على باقي الوحدات الحكومية، حيث توجد صعوبة في تطبيقها بشكل كامل على كافة الوحدات الحكومية دفعة واحدة بسبب الظروف التي تمر بها السلطة الوطنية الفلسطينية

رابعا: دراسة (عبد الفتاح، 2015) " استخدام موازنة البرامج والاداء في التقييم البيئي للوحدات العامة"

هدفت هذه الدراسة الى استخدام موازنة البرامج والأداء في رفع مستوى الاداء البيئي وترشيد الانفاق العام وتحسين عمليات تدفق البرامج والمشاريع للأجهزة الحكومية وتفعيل عملية الرقابة على التنفيذ في ضوء معايير الاداء والمحددة سلفا والتي يمكن بواسطتها مقارنة ما تم

انجازه من اعمال (الانجازات) بما هو مخطط لتحقيقه (الخطة) ومعرفة اسباب الانحرافات عن الخطة ومحاسبة المسئولية عنها، وقد اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي في وصف الحالات الواقعية المستخدمة في اعداد وتنفيذ الموازنة العامة ووصف مشكلات الموازنة الحالية وتم استخدام التحليلي الاستقرائي لاستنباط النتائج من تطبيق موازنة البرامج والاداء من خلال اساليب وطرق اعدادها في مجال المحافظة على الموارد البيئية وتم استخدام برنامج التحليلي الاحصائي SPSS، تم استخدام عينة دراسة مكونة من 95 مبحوث ويتكون مجتمع الدراسة من موظفي مركز بدر البيئي والمؤسسات الحكومية العاملة

وقد توصلت الباحثة الى عدة نتائج اهمها:

✓ توجد علاقة معنوية بين تطبيق أسلوب موازنة البرامج والأداء وزيادة فاعلية عمليات الرقابة على الأداء البيئي للوحدات العامة

✓ توجد علاقة معنوية بين تطبيق أسلوب موازنة البرامج والأداء وتحسين الأداء البيئي للوحدات العامة

ومن اهم ما اوصت به الباحثة:

✓ بوضع وإعداد الموازنة بصورة تربط كل عملية من العمليات المالية بالأغراض التي تحددها الدولة فتعمل على تنسيق البرامج والأنشطة الحكومية ومنع الازدواج فيها.

✓ وتوصي الباحثة بضرورة نشر مفهوم موازنة البرامج والأداء المحاسبين الذين سيطبقون موازنة البرامج والأداء وكذلك للمعنيين بإعداد الموازنة السنوية بكافة الوحدات التنظيمية من خلال تدريب العاملين على طرق إعداد موازنة البرامج والأداء من خلال دورات تدريبية وإتاحة آليات التنفيذ التي تمكنهم من التطبيق.

اولاً: دراسة (Kochik, 2015)، بعنوان مشاركة الميزانية في السلطات المحلية الماليزية،

Budget participation in Malaysian local authorities

تتناول هذه الدراسة أثر مشاركة الميزانية على أداء الإدارات عبر كفاية الميزانية، والالتزام التنظيمي وغموض الدور.

وقد توصل الباحث الى عدة نتائج أهمها:

- ✓ أن كفاية الميزانية، والالتزام التنظيمي وغموض الدور هم وصلات مهمة في هذه العملية.
- ✓ أن العلاقة بين مشاركة الميزانية وأداء الإدارات إحصائياً إلى حد كبير، يرتبط بشكل إيجابي وهاشمي. وكان المزيد من الاهتمام في هذه النتيجة أن كفاية الميزانية، والالتزام التنظيمي، ودور الغموض ومتغيرات التدخل له علاقة هامة ما بين مشاركة الميزانية وأداء الإدارات.
- ✓ اختبار لتأثير الوساطة، أثبتت أن كفاية الميزانية، والالتزام التنظيمي، و دور الغموض بوساطة جزئية التي تؤثر على علاقة مشاركة الميزانية وأداء الإدارات. هذه المتغيرات الثلاثة تعمل وسطاء جزئية عندما خفضت بشكل كبير أو انخفاض معامل مسار المشاركة الميزانية وأداء الإدارات بدلاً من القضاء على هذه العلاقة.

ثانياً: دراسة (Faisal,2011) بعنوان "الإدارة العامة الجديدة والإصلاحات الإدارية في مملكة البحرين: تنفيذ الأداء ووضع الميزانية على أساس برنامج،" **New Public Management**

and Administrative Reforms in the Kingdom of Bahrain:

"Implementing Performance and Programme-based Budgeting

يستكشف هذا البحث الفرصة للإصلاح الإداري في حكومة البحرين. وذلك من جهة أنه يقدم الوعي وفهم أفضل لقيام النخب السياسية بتفسير وسن المبادئ "الآلية الوقائية الوطنية" في

مؤسسات القطاع العام، ويستكشف القدرة المؤسسية للقطاع العام في البحرين لبدء ومواصلة الإصلاح، وتطوير نموذج نظري للإصلاح تنطبق على البحرين.

حيث انها تحقق في دوافع التغيير الإداري في البحرين، وكيف تعبر عناصر الآلية الوقائية الوطنية عن نفسها في الممارسات الإدارية في مؤسسات القطاع العام في البحرين، ويحدد التسهيلات والتحديات التي تواجه الإصلاح، وتفاوتت عناصر الآلية الوقائية الوطنية بدرجات متفاوتة في خمسة أبعاد رئيسية هي: الهيكل التنظيمي، وعملية صنع القرار، وهي حركة التمويل القائم على الانتاج لخدمة العملاء، وتحسين أداء إدارة الموارد البشرية، وأخيرا وإدارة الجودة في السعي لتحقيق الكفاءة في الخدمات العامة. ومع ذلك، أعاققت بعض القيود، بما في ذلك عدم وجود التزام من القيادة السياسية، الإدارية وعدم وجود إعداد المتطلبات المسبقة، التنفيذ.

ثالثا: دراسة (Utz,2011) بعنوان " تأثير الموازنة الأداء في الإدارة العامة، " The Impact of Performance Budgeting on Public Management

هدفت هذه الدراسة الى تعزيز فهمنا لكيفية الرد على مدراء القطاع العام، في فهم معنى الاجر المرتبط بالأداء وموازنة الاداء وتأثير الموازنة على الادارة العامة. وقد تناولت الدراسة ثلاثة اتجاهات هي كيفية اتخاذ القرارات من حيث النتائج المستخرجة من الاقتصاد العصبي وارتباطها مع النظرية الالية الوقائية الوطنية وتناقش ايضا نموذج السلوكيات والمراجعة اللاحقة في اداء القطاع العام، وتناولت الورقة الثانية السبب في فشل الاصلاحات المتخذة في موازنة الاداء في بعض الاحيان اما الجزء الثالث فانه يختبر العوامل المحتملة التي تؤثر على المدراء بالإضافة الى انه يبحث في كيفية تأثير نتائج النماذج على موازنة الأداء حيث كانت اهم النتائج ان الاداء في القطاع العام مرتبط بالأجور المقدمة لهم بالإضافة الى ان المدراء ليس عندهم القدرة على احتساب العواقب الناجمة عن الخصومات للموظفين في القطاع العام وايضا ان المكافئات المقدمة للمدراء يساعد في زيادة الأداء.

رابعاً: دراسة،(Bianca,2004) بعنوان "التوافق الاستراتيجي لتخطيط الميزانية على

المنظمات"، STRATEGIC ALIGNMEN OF BUDGET PLANNING ON

ORGANIZATIONS: THE CBTU CASE

يقدم البحث دراسة عن كيفية ضمان التوافق الاستراتيجي لتخطيط الميزانية في شركة مساهمة عامة وتحديدًا شركة CBTU والتي تعمل على تلبية احتياجات المجتمع وتطوير الابحاث وذلك باستخدام منهجية دراسة الحالة، حيث استخدم الباحث الادبيات السابقة والبحوث التعليمية والاستبيانات والمقابلات وتعامل مع الاساليب الكمية والنوعية وحيث كانت النتائج انه لا يوجد اتساق بين تخطيط الموازنة واستراتيجية الشركة وايضا كان من الممكن تحديد العوامل التنظيمية التي تساهم والتي لا تساهم في معالجة القصور لكنه لم تقم الشركة بذلك

خامساً: دراسة،(Nyamongo,2007) بعنوان "محددات هيكل الإنفاق الحكومي في أفريقيا"،

The determinants of the structure of government expenditure in Africa

هدفت هذه الدراسة الى ايجاد محددات هيكل الموازنات العامة في افريقيا باستخدام نهج الاقتصاد القياسي حيث تم جمع البيانات عن 28 بلد تغطي الدراسة الفترة ما بين 1995-2004 حيث انه تم النظر الى محددات الانفاق والعوامل التي تأثر عليها حيث تم وضع نموذج لتحديد هيكل الانفاق الحكومي بالإضافة الى وضع نموذج لمحددات الموازنة العامة.

وكانت اهم النتائج للباحث هي:

✓ ان الزيادة في مستوى الفساد سوف يعمل على تخصيص الموازنة نحو قطاعات مثل الدفاع والخدمات العامة.

✓ ان عدم الاستقرار السياسي تسبب بتحول في مخصصات الميزانية للقطاعات لكي تسعى الى تأمين الحكومة السياسية للسلطة.

✓ زيادة في نسبة الدين العام يؤدي الى تحول في الميزانية نحو الانفاق في الخدمات الاقتصادية

سادسا: دراسة (Schimper,2005) بعنوان "نموذج لإدارة الميزانية، في حكومة الاقليم فري ستيت"، **A model for budget management in the Free State provincial government**

هدفت الدراسة الى النظر الى مدى تطبيق عملية الميزانية وتحقيق اهداف الميزانية في حكومة مقاطعة فري ستيت والتي انتهت الى التركيز على وجه التحديد في التخطيط والرقابة الوظائف الادارية حيث ان مبرر البحث كان الطلب المستمر للخدمات العامة الغير محدودة بالإضافة الى محدودية الموارد المالية للدول، تم تصميم مشروع ينطلق من وجهة نظر افتراضية لميزانية انفاق للموارد العامة وفقا للتفصيلات من دافعي الضرائب والسلطة التشريعية، وتضمن البحث الجوانب عدة منها المشاكل التي اقرتها حكومة المقاطعة والتي واجهتها في مساعيها لتحسين فعالية وكفاءة تنفيذ الميزانية والمبادئ الاساسية لإدارة الميزانية بشكل عام وعلى وجه الخصوص انواع مختلفة من تقنيات الميزانية وإدارة الميزانية.

وكانت اهم النتائج التي توصل اليها الباحث هي:

✓ ان وجود عجز لدى الحكومة يم يعطي الحكومة دافع على مراقبتها بالإضافة الى ان الحكومة لا يوجد عندها بيانات عن الموارد المالية وكيفية الوقاية من العجز.

✓ هنالك تلاعب في الميزانية ما بين الظاهر والباطن.

✓ لا يوجد قدرة لدى الحكومة الى تقدير الانفاق الواجب عليها بالصورة الصحيحة.

واهم التوصيات:

✓ العمل على خصخصة الخدمات التي تقدمها الادارة الحكومية

- ✓ تنفيذ برنامج مراقبة الجودة ولذلك لعكس الاداء الضعيف لتكون ناجحة حيث يتم الاعتماد على المساءلة الواضحة والشراكة الفعالة والقيادة المخلصة.
- ✓ تنفيذ تقسيم ضمان الجودة ومراقبة الجودة الخاصة بكل قسم أي جمع الوثائق اللازمة لضمان الجودة في حين ان يتم مراقبة التطبيق الفعال.

التعقيب على الدراسات السابقة

- ✓ وقد اتفقت هذه النتائج مع دراسة (غنام، فريد) من حيث استخدام النظام الجديد والتخصيص الامثل للموارد والمساهمة في دعم الرقابة وتأثيرها على الاداء الحكومي.
- ✓ اتفقت هذه النتائج مع دراسة (نصر، عبد الكريم) إن هناك ارادة سياسية وتصميم لدى الجهات القيادية العليا بأهمية ومنافع التحول إلى موازنة البرامج والأداء وهذا يشكل دافعية ممتازة للتقدم
- ✓ واتفقت نتائج الدراسة مع دراسة (عثمان، حسن) ان موازنة البرامج والأداء تعتبر صورة من صور إعداد الموازنة والتي يفضل استخدامها عند إعداد الموازنة العامة.
- ✓ واتفقت نتائج الدراسة مع دراسة (الليحياني) العمل على تطبيق الكامل لموازنة البرامج والاداء
- ✓ ولا تتفق نتائج الدراسة مع دراسة (جعفر، احمد) ان الموازنة العامة إنما تعد بشكل جزافي وبزيادة نسبة مئوية على الموازنات السابقة، ودون تحديد أي الأولويات البرامج ولا في تقسيمها إلى أنشطة بل ان الموازنة تعد بشكل علمي وباتفاق مع كل المؤسسات الحكومية وتتفق معها بان موظفي لجان الموازنة في وزارة المالية يتمتعون بكفاءات ومؤهلات وخبرات تمكنهم من القيام بإعداد الموازنة على شكل برامج واداء ويدركون اهمية تغيير نمط اعداد الموازنة العامة.

- ✓ وتتفق نتائج الدراسة مع دراسة (عبد الفتاح، منى) توجد علاقة معنوية بين تطبيق أسلوب موازنة البرامج والأداء وزيادة فاعلية عمليات الرقابة
- ✓ وانفقت الدراسة مع دراسة (Helmuth, Utz)، من حيث استغلال الموارد المتاحة للحكومة والرفع من كفاءتها
- ✓ وانفقت الدراسة مع دراسة (Faisal Ali) من حيث استغلال الموارد البشرية في مؤسسات القطاع العام وذلك في رفع الكفاءة لتلك المؤسسات
- ✓ ولم تتفق نتائج الدراسة مع دراسة (Bianca Riberiro) حيث بان الموازنة يجب ان تكون مربوطة مع الاستراتيجية العامة
- ✓ وانفقت الدراسة مع دراسة (Nyamongo Morekwa) من حيث اتجاه الانفاق لدى الحكومة ومستوى تأثيره على الاداء الحكومي، بالاضافة الى ان عدم الاستقرار السياسي تسبب بتحول في مخصصات الميزانية للقطاعات لكي تسعى الى تأمين الحكومة السياسية للسلطة.
- ✓ ولم تتفق الدراسة مع دراسة (Schimper, Eksteen) حيث بينت دراسته لا يوجد قدرة لدى الحكومة الى تقدير الانفاق الواجب عليها بالصورة الصحيحة وهذه عكس المطبق لدى الحكومة الفلسطينية.

وتميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة فيما يلي:

- 1- جاءت هذه الدراسة للتناول وتستخرج التأثير الحاصل على اداء الحكومة الفلسطينية المالي من اعوام 2008 -2015 عند انتقالها لموازنة البرامج.
- 2- تناولت هذه الدراسة موضوع موازنة البرامج في فلسطين بشكل تفصيلي وما الة اليه مرحلة الانتقال.

3- تم استخدام التحليل المالي لموازنات السلطة الوطنية الفلسطينية ومقارنتها مع الحسابات الختامية.

4- تم دراسة مدى الانسجام ما بين ما يتم اعتماده في الخطة الوطنية الفلسطينية وما يتم على ارض الواقع من عملية انفاق.

5- جاءت هذه الدراسة لتحليل اسباب الفارق ما بين ايرادات ونفقات الحكومة المقدرة وما بين ايرادات ونفقات الحكومة الفعلية.

الفصل الثاني

الموازنة العامة

الفصل الثاني

الموازنة العامة

مفهوم الموازنة العامة

أصبحت الموازنة العامة في العصر الحديث ضرورة لا بد منها لكل دولة من دول العالم مهما كان نظامها السياسي وشكل الحكومة الموجود فيها، فبدون الموازنة العامة يصعب أن تسيّر الوزارات والمصالح والمؤسسات الحكومية سيراً منتظماً وبدونها لا تستطيع الدولة القيام بالوظائف الموكلة اليها وبالتالي تصعب إدارة الاقتصاد الوطني وتوجيهه في الاتجاه المخطط له. (عصفور، 2008، صفحة 2)

وعليه تعتبر الموازنة العامة من أهم أدوات التخطيط المالي كونها الأداة الأساسية التي تحدد أهداف الحكومة وسياساتها وبرامجها في كيفية استغلال الموارد وعملية توزيعها ومن المعلوم أنه ليس هنالك دولة تملك القدرة للحصول على موارد غير محدودة بغض النظر عن مدى ثرائها لذلك فإن أسس إعداد الموازنة العامة ترتكز في عملية المفاضلة ما بين البدائل المتاحة وهذا ما يتبين لنا عند فهم مفهوم الموازنة العامة (القزاز، 2005، صفحة 15)

ولنتناول مفهوم الموازنة العامة فأف مفهوم الموازنة العامة للدولة لا يختلف عن مفهوم الموازنة بصفة عامة من حيث أنه بيان تقديري لنفقات الحكومة وإيراداتها عن فترة زمنية مقبلة عادة تكون سنة مالية ولا يعتبر هذه الموازنة في الدولة المعينة وتهدف الحكومة من إعداد هذه الموازنة إلى تحقيق أهداف اقتصادية محددة أي أن الموازنة في ما هي إلا انعكاس لدور الدولة في النشاط الاقتصادي. (البطريق، دراز، و عثمان، 2000، صفحة 77)

ومع التقدم الاقتصادي فإن مفهوم الموازنة تطور من مجرد كونه وسيلة لتقديم الخدمات العامة الأساسية للمجتمع وامتد إلى مجالات أخرى مثل التعليم والصحة كما أن الموازنة الحكومية بدأت تلعب دوراً أساسياً في التخطيط الاقتصادي من خلال التحكم في أدواتها ومكوناتها خاصة في مجال السياسة المالية مثل التحكم في نسب وأنواع الضرائب وحجم النفقات

المخصصة والقروض لكبح جماح التضخم مثلا او لتقليل حجم البطالة علاوة على تأثيرها على السياسة النقدية وعليه اصبحت الموازنة ترتبط بهدف التطور الاقتصادي واستقراره والسياسات الاجتماعية وإعادة توزيع الدخل بصورة اكثر عدالة ويتم ذلك من خلال تخطيط وتحديد جوانب نفقاتها وايراداتها والموازنة بينهما. (صبري، 2000، صفحة 387)

وبصفة عامة يمكن تحديد اهم المقومات التي يعتمد عليها مفهوم الموازنة العامة

للدولة في الاتي:

1- الموازنة خطة شاملة: تعتبر الموازنة خطة عامة شاملة لكافة أنشطة وبرامج الحكومة عن الفترة المعدة عنها ويجب أن تعد هذه الخطة بشكل يخدم عمليات التخطيط والتنسيق والرقابة ويساعد على تحقيق الأهداف بكفاءة عالية.

2- الموازنة تقدير وتنبؤ: تعتمد الموازنة على تقدير ما ينتظر أنفاقه من نفقات عامة وما يتوقع تحصيله خلال الفترة المعدة عنها من إيرادات عامة وتتوقف عملية التنبؤ هذه على الظروف الاقتصادية التي تمر بها الدولة ومدى تأثيرها بالأحوال الداخلية والخارجية.

3- الموازنة قرار: ولا تعتبر الموازنة نهائية إلا بعد اعتمادها والتصديق عليها من السلطة التشريعية في الدولة وإصدار القرار الخاص بها.

4- الموازنة تفويض: تتولى السلطة التشريعية في الدولة تفويض السلطة التنفيذية (الحكومة) في تنفيذ بنود الموازنة بالإفاق والتحصيل من حدود الاعتمادات المدرجة بها والتي تمت الموافقة عليها.

5- الموازنة توجيه: تعتبر الموازنة بمثابة توجيه للسياسة المالية وللتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة حيث يتولى الموظفون المسؤولون في مختلف المستويات الإدارية وضع خطة لبرامج وأنشطة معينة وأسلوب تنفيذ هذه البرامج والأنشطة بطريقة تحقيق أفضل النتائج الاقتصادية والاجتماعية.

6- الموازنة بنك معلومات: حيث ينبغي ان تشمل الموازنة كخطة عامة وشاملة لكافة تفاصيل البرامج والأنشطة المختلفة بالشكل الذي يخدم احتياجات مختلف مستويات الادارة الحكومية داخل الدول بتوفير المعلومات والبيانات. (محمود، 2010، صفحة 104)

وللموازنة العامة تعريفات متعددة ومتنوع ومنها:

الموازنة العامة: هي جدول مالي يشتمل على جانبين الإيرادات العامة المتحصل عليها والنفقات العامة المصروفة خلال فترة زمنية محددة بالاعلأب سنة واحدة وهي تعتبر خطة عمل او برنامجا كاملا للسياسة الاقتصادية والاجتماعية التي يهدف القطاع العام الى تحقيقها خلال السنة أو السنوات القادمة. (عجام، 2013، صفحة 69)

وعرفها الدكتور مصطفى الفار بأنها عبارة عن وثيقة تصب في قالب مالي قوامه الاهداف والارقام اما الاهداف فتعبر عما تعترم الدولة القيام به من برامج ومشروعات خلال فترة زمنية محددة مقبلة اما الارقام فتعبر عما تعترم الدولة انفاقه على هذه الاهداف وما تتوقع تحصيله من موارد من مختلف مصادر الإيراد خلال الفترة الزمنية المنوه عنها والتي تحدد عادة بسنة (الفار، 2008، صفحة 120)

نشأة الموازنة العامة

يرجع تاريخ نشأة الموازنة العامة الى بداية نجاح المجالس الشعبية في تقرير حقها في النظر في الالعباء المالية التي تفرضها على الافراد مثل الضرائب والموافقة عليها كذلك اخذت المجالس رقابة الانفاق العامة لذلك اصبح من حق البرلمان ان يقول كلمته في النفقات والإيرادات العامة التي تضمنها ميزانية الدولة لذلك ان فكرة اعداد موازنة عامة للنفقات والإيرادات فكرة حديثة العهد يرجع تاريخها الى الثورة الانجليزية عام 1668م والى الثورة الفرنسية عام 1789م. (الشوابكة، 2015، صفحة 237).

وبالنظر الى تطور دور الدولة في المجتمع بالانتقال من دور الوسيط إلى دور المحرض للفعاليات الاقتصادية والاجتماعية بكافة أشكالها، أدى ذلك التطور إلى اتساع مفهوم الموازنة

العامّة فأصبح يأخذ اتجاهاً وأبعاداً لم تكن في الحسبان من قبل، فأصبحت الموازنة ترجمة للهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية القائمة في الدول من جهة، وتعبر عن الخيارات والبدائل التي تقوم عليها السياسة المالية والنقدية للدولة من جهة أخرى وجاء هذا التطور بعد فشل آلية السوق من تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي المنشود أصبح الهدف الرئيسي للدولة هو تحقيق تلك التوازنات دون الالتزام بتحقيق التوازن المالي بين النفقات العامة والإيرادات العامة، وفي أغلب الأحيان يكون التوازن المالي جزءاً من التوازن الاقتصادي ويكمل بعضهما الآخر، ويمكن أن يحصل خلل في التوازن المالي من أجل الوصول إلى تحقيق التوازن الاقتصادي، لذا فقد ارتبط المفهوم الحديث للموازنة العامة بالموازنة الاقتصادية القومية إذ تقوم معظم الدول بتحضير موازنتها السنوية في ضوء تقرير شامل ومفصل عن الحالة الاقتصادية والمالية لها. (ابوزعير، 2012)

أما النظام المالي العام في فلسطين فقد مر بمراحل مختلفة وقد تم تشكيله مع بداية الانتداب البريطاني عندما كانت تصدر الموازنة من قبل المندوب السامي وبعد استشارة المجلس المختص وكانت تنشر في الجريدة الرسمية لفلسطين وشكلت الضرائب الغير مباشرة مثل الرسوم الجمركية وضريبة الانتاج التي فرضت بموجب قانون الضريبة لسنة 1927 المورد الرئيسي للموازنة الفلسطينية في تلك الفترة وفي نهاية فترة الانتداب تم فرض ضريبة تصاعديّة على دخل الأشخاص وضريبة نسبية على ارباح الشركات الناتجة عن العمل وراس المال وذلك بموجب القانون رقم 13 لسنة 1947 (صبري، 2000، صفحة 9)

ولو ذهبنا لتعريف الموازنة العامة حيث يتبين لنا بأنها خطة مستقبلية تقديرية تعد سنويا يتم اعتمادها من قبل السلطة التشريعية تشمل جميع النفقات والإيرادات لجميع قطاعات الدولة (العلي، 1999، الصفحات 463-464)

ويتبين لنا من التعريف السابق وأي تعريف اخر تشمل عدة عناصر وهي:

1. خطة مستقبلية وتقديرية

2. يتم اعتمادها من قبل السلطة التشريعية

3. تشمل جميع النفقات والإيرادات للدولة

4. تكون فترتها الزمنية سنة

5. تشمل جميع قطاعات الدولة

ومن ذلك يجب أن نشير بأن فلسطين في مرحلة استلام السلطة الوطنية الفلسطينية أصدرت عام 1998 قانونا برقم (7) لتنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية حيث عرفها القانون بان الموازنة العامة بأنها برنامج مفصل لنفقات السلطة الوطنية وإيراداتها لسنة مالية معينة ويشمل التقديرات السنوية لإيرادات السلطة الوطنية والمنح والقروض والمتحصلات الأخرى لها والنفقات والمدفوعات المختلفة

أهمية الموازنة العامة

تعتبر الموازنة العامة وثيقة لسياسة الدولة المالية ووثيقة ادارية لتنفيذ تلك السياسات ووثيقة اقتصادية لتوزيع الموارد النادرة ووثيقة سياسية لتحديد المنافع والكلفة وتوزيعها على المجتمع عامة وتضم الموازنة تقديرات تفصيلية مبنية لإيرادات الدولة ونفقاتها خلال سنة مالية مقبلة والتي تضمن استمرار اعمال وأنشطة دوائر الحكومة ومؤسساتها وتقوم اجهزة فنية تابعة للسلطة التنفيذية بإعداد موازنة الدولة اما تنفيذ هذه الموازنة فيكون مرهونا باعتمادها من قبل السلطة التشريعية التي تعطي للسلطة التنفيذية الصلاحيات اللازمة لتحصيل الإيرادات العامة وصرف النفقات العامة خلال سنة مالية معينة (العلي، 2003، الصفحات 504-511).

وانه في الفترات الأولى من تطورها كانت تعمل على تقديم تقارير محاسبية للسلطة التشريعية ثم تطورت السلطة التشريعية لتقوم بالتعديل والمصادقة على الضرائب ومن ثم ذهبت لمراقبة الانفاق وأصبحت واجبا على السلطة التنفيذية ان تقوم بتقديم الموازنات الخاصة بالدولة والتي تحتوي إيرادات ونفقات الدولة، وعليه فقد ذهبت الدولة الى توفير الاموال التي تقوم

بتغطية نفقاتها والذي يآثر مباشرة على الاقتصاد، وحيث انه الموازنة لها ثلاث جوانب رئيسية منها اداة لتطبيق العمليات الحسابية وادارة للإدارة و وسيلة وأداة للسياسة الاقتصادية كما ذكرناه سابقاً. وسوف نقوم بشرح اداة للسياسة الاقتصادية بعمق أكثر وهي كالتالي:

اولاً: تعتبر الموازنة مؤشرة للاتجاه الاقتصادي الوطني للدولة التي تبين مدى استغلال الدولة للموارد وتقوم بتحديد اهداف النمو والاستثمار الوطني بتفصيل أكثر.

ثانياً: تعمل الموازنة على ايجاد توازن في الاقتصاد أي انها تعمل على تثبيت وتحديد مقدار النمو الذي يكون متناسبا مع الاستخدام(العمالة عكس البطالة) واستقرار الاسعار والتوازن في القطاع الخارجي.

ثالثاً: تعمل الموازنة وباستخدام جبي الضرائب وعملية فرضها واستخدام الايرادات في الانفاق على العدالة في المجتمع من حيث فرض الضرائب على الاغنياء واعادة توزيعها على الفقراء بعملية الانفاق (النفاش، 1997، الصفحات 94-97).

قواعد فرض الموازنة العامة

إذا قمنا بمراجعة الأدبيات السابقة التي تتحدث عن القواعد التي تحكم الموازنة العامة يتضح لنا بانها جميعها تتناول أربع قواعد اساسية وسوف نقوم بشرح كل قاعدة على حده وهي كالتالي:

1- مبدأ سنوية الموازنة

2- مبدأ العمومية او الشمول

3- مبدأ وحدة الموازنة

4- مبدأ الشبوع او عدم التخصيص.

اولاً: مبدأ سنوية الموازنة

يقوم هذا المبدأ على اعتبار ان الموازنة يتم انشاءها لسنة واحده اذ انها تعتبر السنة وحدة زمنية متكاملة وفترة طبيعية لتكرار النشاط المالي الخاص بالدولة حيث أنها فترة جيدة لعملية تكرار النفقات والقدرة على تقدير الايرادات، وهنا يبرز مبررات عدة لظهور هذا المبدأ اي ان من اهم مبررات استخدام هذا المبدأ هو ان الموازنة تتطلب جهودا كبيرة لإعدادها من دائرة الموازنة العامة في وزارة المالية حيث انها تستغرق عدة شهور يصعب انجازها خلال فترة زمنية تق عن سنة، اما المبرر الثاني فهو ان السلطة التشريعية من اهم وظائفها هي الاقرار والرقابة وحيث ان الاقرار يكون قبل تنفيذ الموازنة وان الرقابة تكون خلال الاقرار نلاحظ ان تلك الرقابة تضعف كلما زادت مدة الموازنة العامة عن سنة. (محمد، 2007، صفحة 235)

وبالرجوع الى قانون رقم (7) لعام 1998 بشأن تنظيم الموازنة العامة والشئون المالية المادة رقم (1) فان السنة المالية لدولة فلسطين تبدأ من اول كانون الثاني(يناير) وتنتهي في الحادي والثلاثين من شهر كانون الاول(ديسمبر) من كل سنة ميلادية أي ان الموازنة العامة في فلسطين تستخدم مبدأ سنوية الموازنة العامة ونلاحظ ذلك ايضا بقرار بقانون رقم(9) لسنة 2015 بشأن الموازنة العامة للسنة المالية 2015م المادة رقم 1 بانه يتم تقدير الايرادات والنفقات للاثني عشر شهرا المنتهية بتاريخ 2015/12/31 ونلاحظ من الاقرار بالقانون السابق بان سنوية الموازنة تفرض على اجهزة الحكومة ان تقوم بتحصيل ايراداتها التي تضمنتها الموازنة وان يتم العمل على انفاق ما تم تخصيصه ضمن بنود الموازنة المقررة خلال سنة الموازنة وحيث ان هنالك اختلاف مثل هذه الحالات حيث ان بعض الدول تتبع اسلوب حساب الخزينة والتي تعمل على تسجيل ما تم تحصيله من ايراداته وما تم انفاقه خلال السنة المالية في الحساب الختامي للدولة الذي يخص الموازنة وبمعزل عن الفترة التي يخصصها سواء المرتبطة بتحصيل الايرادات او الالتزام المقر عليها من خلال القانون بدفع تلك النفقات في حين ان بعض الدول تتبع اسلوب التسوية والتي تقوم بتسجيل جميع الايرادات والنفقات التي ينشأ لها الحق في

تحصيل إيراداتها وانفاق نفقاتها وبمعزل عن الفترة التي يتم فيه تحصيل الإيرادات أو انفاق تلك النفقات حيث أن الحساب الختامي للميزانية في هذه الحالة يتم به إظهار ما يخص سنة الموازنة ويغض النظر عن تحققه من عدم تحققه حيث يتم إضافة فترة معينة للسنة المالية يتم من خلالها تسوية ما ينبغي تحصيله من الإيرادات ودفع ما تتضمنه الميزانية من نفقات حيث يمكن أن لا تتحدد هذه الفترة وتترك مفتوحة بحيث لا يتم إغلاق حساب السنة المالية للميزانية لحين القيام بتحصيل الإيرادات ودفع النفقات التي تتضمنها. (خلف، 2008، صفحة 286)

وهناك استثناءات على الموازنة السنوية نوردتها بالبنود أدناه

1: الموازنة الإثنى عشرية

حيث من عنوانها يتبين لنا بانها الموازنة التي تعطي جزء من كل أي شهر من اثني عشر شهر (12/1) حيث تقوم الحكومة بفتح اعتمادات مالية للمؤسسات والهيئات الحكومية التي في الموازنة العامة لمدة شهر وتقوم المؤسسات بالتالي بتوزيعها حسب احتياجاتها وتعتبر الموازنة الإثنى عشرية خروج عن المبدأ الذي يقتضي تخصيص الاعتمادات على النفقات العامة حيث تقوم وفقا لهذه الموازنات ترك حرية التخصيص للجهة المنفذة.

2: الموازنات التي تعد لعدد من الشهور

وهنا يتم وضعها من قبل السلطة التنفيذية وإقرارها من السلطة التشريعية لعدة شهور فقط ويتم استخدامها عادة في الأزمات التي تحيط بالدولة أو عند تغيير بداية السنة المالية.

3: الاعتمادات التكميلية والاعتمادات الاستثنائية

حيث أنه يتم منح المؤسسة اعتماد إضافي بسبب عدم كفاية الاعتماد المقرر لها وهي ما تعرف بالاعتمادات التكميلية أما من حيث الاعتمادات الاستثنائية في عملية تخصيص اعتماد جديد لإنفاق لم يدرج في الموازنة عند إعدادها. (اندرادوس، 2009، الصفحات 535-536)

ثانياً: مبدأ العمومية او الشمول

حيث ان هذا المبدأ يتمحور حول ان تكون الموازنة العامة للدولة شاملة لكافة الايرادات والنفقات وان لا تقوم أي مركز مسؤولية بتخصيص ايراداته او بعض ايراداتها لصالح مصروفات خاصة بمركز المسؤولية، ويجب ان تدرج جميع الايرادات في الموازنة قبل خصم أي نفقة وان لا يكون هنالك أي عملية تقاص بين تلك الايرادات والنفقات العامة (الحاج، 2009، صفحة 167)

حيث ان هذا المبدأ يدعم الرقابة من قبل السلطة التشريعية والمؤسسات المختصة على تنفيذ الحكومة للموازنة ويساهم بتطبيق الرقابة بشكل يتمثل بالدقة، مما يساعد بحصر نفقات الحكومة والتعرف على الوضع المالي للحكومة وحجم ايراداتها المكتسبة (محمد، 2007، صفحة 235)

ويظهر ذلك جليا بالمادة رقم (6) بقرار بقانون رقم 9 لسنة 2015 الخاصة بالموازنة العامة الفلسطينية لعام 2015 والذي ينص بأنه" تورد جميع الايرادات والمساعدات والمنح ومصادر التمويل الاخرى الى حساب الخزينة العام الموحد".

وحيث انه من منطلق علمي يتم استخدام هذا المبدأ في الموازنة العامة حيث انه هنالك اسباب ادت الى الاخذ بمبدأ عمومية الموازنة نوردها بالفقرات ادناه:

1- حيث ان قيام مؤسسات الدولة بتخصيص ايراداتها لمصروفاتها يؤدي الى التبذير بالإضافة الى قيام مراكز المسؤولية بالاحتفاظ بالزيادة وحرمان مراكز مسؤولية اخرى من هذه الزيادة، وبالعكس من ذلك قد يحدث ان تكون هذه مراكز المسؤولية ايراداتها غير كافية لنفقاتها مما يساهم في ارتباك عمل تلك المؤسسة وعدم تقديمها لوظائفها.

2- ومثلما وردناه سابقا فان مبدأ العمومية للموازنة يساهم بالرقابة من قبل مؤسسات الرقابة للدولة والسلطة التشريعية

- 3- بالإضافة الى ما ذكر سابقا بعملية عدم التخصيص يساهم في اشباع حاجات المجتمع والعمل على تزويد مراكز المسؤولية الاكثر حاجة للنفقات والمساهمة في تحقيق الخطة الوطنية.
- 4- يساهم هذا المبدأ بعدم تخصيص مبالغ لبعض الفئات ذات القوة والسلطان في المجتمع خاصة التي تحوي احزابا ذا تأثير في مرافق الدولة (ابو مصطفى، 2009).

ثالثاً: مبدأ وحدة الموازنة

عند الحديث عن وحدة الموازنة فانه تذهب مخيلتنا الى وثيقة موحدة في اعداد الموازنة لذلك يمكن ان تعرف وحدة الموازنة على انه يتم تضمين جميع ايرادات الدولة ونفقات الدولة في وثيقة واحدة بحيث تشمل تلك الوثيقة جميع أنشطة الدولة المالي، حيث انه يتم الاستناد الى اساسين هامين وهما الأساس المالي والأساس السياسي، حيث ان الأساس المالي يتطلب ضرورة الاخذ بوحدة الميزانية حتى يتوفر هنالك وضوح كافي في عرض بنود الموازنة واطهار الوضع المالي للدولة من مدى توفرها او حتى وجود عجز او فائض، وان العجز السياسي يأخذ بوحدة الموازنة حيث انه يتم بموجبه تسهيل رقابة السلطة التشريعية على الايرادات والنفقات وتكون الرقابة ذات فاعلية. (خلف، 2008، الصفحات 288-289).

وحيث ان تعدد الموازنات يجعل مهمة السلطة التشريعية صعبة او غير قابلة للرقابة وقد تصبح صورية وعليه كان هنالك بعض الاستثناءات على وحدة الموازنة العامة نورد بعض تلك الاستثناءات.

اولاً: الموازنة الغير عادية: حيث يكون هنالك نفقات غير عادية طرأت على موازنة الدولة مثل الحروب والفيضانات ويتم تمويلها ايضا بايرادات غير عادية مثل قروض طويلة الاجل.

ثانياً: موازنات مستقلة: وهي الموازنات التي ترتبط بنصوص قانونية واضحة ولا تخضع للقوانين العامة التي تحكم الموازنة العامة حيث يكون هنالك مؤسسات التي يكون لها موازنات مستقلة.

ثالثاً: **الموازنات الملحقة:** وهي المؤسسات التي تكون مربوطة بالموازنة وتعمل الحكومة على فصلها مالياً لتحريرها من القيود المالية وقياسها بالربح والخسارة التي تحققها، حيث يتم تسجيل العجز أو الفائض بالموازنة وليس إيراداتها ونفقاتها ويتبين لنا أن الفائض يرد إلى حساب الموازنة العامة أما العجز فتتولى الموازنة سداد ذلك العجز بالإضافة يتم عرض تلك الموازنات الملحقة على السلطة التشريعية مثل موازنة الدولة الموحدة. (عبد المجيد، 1990، الصفحات 251-253).

رابعاً: مبدأ الشئوع أو عدم التخصيص

يتمحور هذا المبدأ بأن تقوم دائرة الموازنة العامة بتجميع كل الإيرادات ومقابلتها بكل النفقات العامة دون أن يتم تخصيص إيرادات عام معين لتغطية نفقة عامة معينة أو لخدمة مرفق عام دون غيره من المرافق العامة حيث أن من أهم مزايا تطبيق هذا المبدأ هو تمكين الدولة من توزيع إيراداتها على جميع مرافق الدولة حسب أهمية وحجم ذلك المرفق وتوجهه الحكومة في خطتها العامة من استهداف قطاع معين، حيث يقتضي هذا المبدأ أنه يجب أن تكون الإيرادات العامة والنفقات العامة مشاعة في الموازنة العامة دون أي تحديدات متقابلة بين إيرادات معينة لمقابلة نفقة معينة. (محمد، 2007، صفحة 236).

مفهوم تبويب الموازنة العامة

قبل البدء بالتعرف على مفهوم وأهداف تبويب الموازنة العامة يجب علينا أن نقوم بالتعرف على الشروط اللازمة توافرها في مختلف التقسيمات العلمية للميزانية والأغراض الرئيسية التي تخدمها هذه التقسيمات حيث سوف نقوم بذكرها والتعقيب عليها حيث أن معظم الباحثين قد تمحور حول بنديين رئيسيين هما الوضوح والبساطة والبند الثاني التحديد والدقة في التقدير:

أولاً: الوضوح والبساطة

ويتضح لنا بأن العنوان تناول الوضوح والبساطة وبما أن الموازنة هي تقارير مالية مستقبلية فيجب أن تكون هذه التقارير مفهومة للقارئ والمعلقين عليها حيث تعتبر الموازنة أداة

اتصال ما بين الجمهور والحكومة ولذلك يجب ان تبدو في شكل واضح ومبسط بدرجة تصبح معه في متناول الراي العام من ناحية استخدام الموارد العامة وجبايتها وما قد يطرأ عليها من تغيير (حماد، 2009، صفحة 75)

وعند مراجعة قانون رقم (7) لعام 1998 بشأن تنظيم الموازنة العامة والشئون المالية يتضح لنا بان المادة رقم (51) تتحدث عن التقارير المالية تحدد الأنظمة شكل ومحتوى وفترات التقارير حول تنفيذ الموازنة التي تقدم من قبل الوزارات والمؤسسات العامة والصناديق الخاصة وعلى أساس هذه التقارير تعد دائرة الخزينة تقريراً شهرياً موجزاً حول التقدم في تنفيذ الموازنة.

ثانياً: التحديد والدقة في التقدير

حيث يعتبر هذا الشرط أمراً لازماً لتنفيذ الميزانية والرقابة على هذا التنفيذ حيث انه يجب أن يتم تحديد التخصيص تحديداً دقيقاً بالإضافة عن ضرورة مراعاة الدقة في تقدير الإيرادات والنفقات بصورة يمكن معها الوصول الى معدلات اداء واضحة تسهل معها عملية الرقابة على التنفيذ حيث ان تبرير هذا هو ان النشاط العام للإيرادات في معظم مؤسسات الدولة تقوم وفق البرامج حيث يعتبر كل برنامج مركزاً للعمليات الداخلة في نشاط كل وحدة من وحدات هذا الاقتصاد، وعليه فانه يجب ان يتم ترتيب جميع البيانات الحسابية للميزانية بطريقة تجعل من الميسور وضع هذه البرامج وتنفيذها ومراجعة حساباتها وان تكون هذه البيانات على قدر من المرونة والتفصيل. (حشيش، 1992، صفحة 324)

أقسام وطريق تبويب الموازنة العامة

اقسام تبويب الموازنة

ان عملية تبويب الموازنة هي وضع الحسابات المتجانسة أو المتشابهة في مجموعات تحمل نفس الصفات وسوف نقوم بالنظر إلى تقسيم النفقات والإيرادات:

اولاً: النفقات العامة

إن النفقات العامة تنقسم إلى عدة تقسيمات خاصة وذلك بتعدد أغراض البحث وتختلف الزاوية التي ينظر منها الى تلك النفقة ومع ذلك يمكن حصرها بتقسيمين أساسيين هما التقسيمات العملية والتقسيمات الوظيفية:

1- التقسيمات العلمية

حيث تم وضع هذه التقسيمات من قبل علماء المالية العامة والتي تعتمد على التكرار او الدورية وحسب أهدافها او بحسب نطاق سريانها أو أثارها الاقتصادية

أ- تقسيم النفقات حسب انتظامها

حيث تم تقسيم النفقات الى نفقات عادية او غير عادية حيث تعتبر النفقات العادية هي تلك النفقات التي تظهر بصفة دورية محددة أي هي تلك النفقات التي تتكرر في موازنة الدولة كل عام لأنها تستخدم لإشباع حاجة دائمة للدولة، أما النفقات الغير عادية فهي ذات طبيعة استثنائية بمعنى أنها تنشأ لمواجهة حالة طارئة كالحروب والكوارث الطبيعية لذلك فهي لا تتكرر سنويا

ب- تقسيم النفقات من حيث مقابلتها

حيث أنها يتم تقسيم النفقات العامة إلى نفقات حقيقية ونفقات ناقلة أو تحويلية، حيث أن النفقات الحقيقية تعتبر تلك النفقات التي تتم بمقابل أي التي يتم إنفاقها من قبل الدولة للحصول على سلع وخدمات، اما النفقات التحويلية فهي التي تتم بلا مقابل معين مثل نفقات الفوائد وأقساط الدين العام

ج- تقسيم النفقات من حيث أثارها

وهنا يتم تقسيم النفقات إلى نفقات إنتاجية واستهلاكية اما الأولى فيكون لها مردودا اقتصاديا اما الثانية فلا تعطي دخلا أي ليس لها مرود اقتصادي فالأولى مثل إنشاء مصانع للدولة والثانية مثل شق الطرق (العلي، 2003، الصفحات 55-56)

2- التقسيمات الوظيفية

ويتم تقسيم النفقات على توزيع النفقات العامة حسب الخدمات او الوظائف الأساسية التي تؤديها الدولة ووظيفة التنمية الاجتماعية حيث يمكن تعريف الوظيفة بانها (مجموعة شاملة من الخدمات تؤدي إلى تحقيق هدف من الأهداف الرئيسية للدولة وتؤديها جهة او عدة جهات حكومية) وبالنظر إلى التعريف السابق يمكننا استنباط بعض مزايا هذا التقسيم نوردتها بالبنود أدناه:

- 1- يقوم هذا التقسيم بتحديد اتجاه الإنفاق الحكومي على وظائف الدولة وتحليل آثار بعضها
- 2- تستخدمه السلطة التشريعية كموجز مفيد لما يقدمه وزير المالية عند تقديم مشروع الموازنة
- 3- يتم استخدام هذا التقسيم كتقييم لكافة أنشطة الوحدات المكونة للاقتصاد العام
- 4- تعمل كأداة للمقارنة ما بين التقسيمات الوظيفية لأكثر من دولة واحدة وخاصة الدول المتشابهة بإقتصادياتها. (الفار، 2008، صفحة 122)

3- التقسيم النوعي

تصنف النفقات العامة لكل وحدة حكومية وذلك وفقا للخدمة التي تقدمها أو التي سوف تتفق أموال الدولة عليها، وعند استخدام هذا التصنيف يجب ان يكون التصنيف الإداري مستخدما في الموازنة العامة وعلى العكس من ذلك أي انه ليس واجبا ان يتم استخدام التصنيف الإداري وان يستخدم التصنيف النوعي بنفس الموازنة، ولهذا التصنيف سالف الذكر الفضل الأكبر في انشاء نظام المحاسبة الحكومية والتي يمكنه الربط بين اعتمادات الموازنة والمحاسبة الحكومية وبالتالي تحقيق الرقابة على العمليات المالية وكشف أي خطأ او تلاعب بالإضافة الى ذلك ان هذا التصنيف يجبر مسؤولين المؤسسات الحكومية على الانفاق في حدود المبالغ المعتمدة على انواع النفقات المعتمدة وطبقا للقوانين واللوائح والتعليمات المالية للدولة لما له اثر من الحد من حرية رؤساء الدوائر الحكومية والذين يقيدون بالإنفاق حسب ما تم اعتماده في الموازنة العامة (دراز، 1981، الصفحات 84-87)

ثانياً: الإيرادات العامة

تقوم التشريعات والقوانين الخاصة بالدول بتحديد الإيرادات العامة للدولة ومن يدفعها والأساليب المستخدمة بتقديرها، وهنا لا ترتبط بقانون الموازنة العامة للدولة كما هو الحال بالنسبة للنفقات العامة بحيث تتولى أجهزة حكومية متخصصة عملية التحصيل وفقاً لقوانين تخدم الخزينة العامة للدولة (عطوي، 2003، الصفحات 399-405) وسوف نتناول التصنيفات الخاصة بالإيرادات الحكومية

تصنيف الإيرادات حسب مصدرها

تقسم الإيرادات حسب مصدرها إلى قسمين رئيسيين هما الإيرادات المحلية والإيرادات الخارجية والتي سوف نقوم بتناولها حسب المعطيات أدناه: -

أولاً: الإيرادات المحلية

تتقسم الإيرادات المحلية إلى الإيرادات الضريبية والإيرادات الغير ضريبية حيث أن الإيرادات الضريبية تشكل النسبة الأعلى من إيرادات الحكومة (علاونة، 2014، صفحة 141).

1- الإيرادات الضريبية

وتعرف الضريبة بأنها استقطاع نقدي تفرضه السلطات العامة على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين وفقاً لقدرتهم التكليفية بطريقة نهائية وبلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة (نور، عدس، و عليان، 2003، صفحة 14)

أ- الضرائب المباشرة

يتم فرض الضرائب المباشرة على قيمة ما يحققه المكلف أو ما يمتلكه من عناصر راس المال ويتحملها ولا يستطيع نقل عبئها إلى غيره والتي تقسم بدورها إلى ضرائب على الدخل وضرائب على راس المال (حمد الله، 2005)

ب- الضرائب الغير مباشرة

وهنا تنقسم الضرائب الى انواع عدة منها الضرائب على الاستهلاك والتي تفرض على افراد بسبب حدوث واقعة الاستهلاك او الانفاق والضرائب على الانتاج والتي تفرض بسبب انتاجها والضرائب الجمركية وهي الضرائب التي تفرض على الواردات والصادرات من الدولة (كراجة، 1991، صفحة 13)

2- الايرادات الغير ضريبية

وتنقسم الإيرادات الغير ضريبية الى عدة اقسام ومنها الإيرادات من أملاك الدولة والتي يطلق عليها الدومين الحكومي والتي تنقسم بدورها الى دومين عام ودومين خاص حيث أن الأول هو املاك الدولة الخاضعة للقانون العام ويسد الحاجات العامة اما الثاني فهو العوائد التي ترجع للدولة من كل ما تملكه بوصفها شخصا اعتباريا أما الإيرادات الثانية فهي الإيرادات من الرسوم والتي تعرف بانه مبلغ نقدي يقوم الفرد بدفعه للحصول على خدمة، اما الإيرادات من القروض العامة فهي الايرادات التي تحصل عليها الدولة من الاقتراض ولكنها تختلف عن غيرها بكونها ايراد مؤقت وذلك بسبب ارجاع الحكومة للأموال مضافة اليها الفوائد اما الايراد الاخير فهو الإصدار النقدي والذي تستخدمه الدولة عادة لعلاج التضخم وذلك بإصدار نقد جديد او زيادة الائتمان. (الشلة، 2005)

ثانيا: الإيرادات الخارجية

تحصل الدوائر الحكومية على تبرعات او هبات او اعانات من قبل الدول المانحة وذلك لتغطية العجز الحاصل في ايراداتها المحلية واستثماراتها وتخضع هذه الايرادات لقواعد الرقابة الداخلية على متحصلات الحكومة (الناغي، 1984، صفحة 132)

الوظائف الأساسية للموازنة

هنالك عدة وظائف أساسية للموازنة ومنها الرقابة الإدارية والمالية والتخطيط والتحليل وسوف نقوم بتناولها كلا على حده.

أولاً: الرقابة

يتم من خلال الرقابة العمل على تحقيق المصالح العامة للدولة والقيام بحمايتها حيث تعرف الرقابة بانها الاجراءات والطرق والخطط التنظيمية التي تضعها الادارة بحيث يكون الهدف منها المحافظة على اصول والممتلكات وتحقيق الكفاءة والفاعلية بالالتزام بالسياسات الادارية التي وضعتها الادارة بالإضافة تعتبر الرقابة بانها مجموعة الاجراءات التي يتم المصادقة عليها من اجل التأكد من عمل الغير بهدف الحكم على مدى التزام القائمين بالعمل وفقا للقواعد والتعليمات المحددة لهم (شاهين، 2012).

وتقسم الرقابة إلى قسمين أساسيين هما الرقابة الإدارية والتشريعية:

أولاً: الرقابة الإدارية

عندما نأتي لنتعرف على الرقابة الإدارية يظهر لنا جليا من معطيات اسم الرقابة بأنها رقابة تقوم بها الإدارة الحكومية على نفسها حيث يقوم بها رؤساء الدوائر على رؤوسهم وذلك فوق التسلسل الاداري المعمول به حيث نلاحظ ان وزارة المالية ممثلة بوزيرها تقوم بممارسة رقابة ادارية للتأكد من سلامة التصرفات المالية ان كانت إيراديه او انفاق ومطابقة للقوانين والأنظمة المالية والتعليمات ويمارس وزير المالية رقابته من خلال مدراء الحسابات في الوزارات للتأكد من سلامة وصحة الصرف التي يقوم بها الوزراء وحين ان هذه الرقابة تكون اما شكلية او موضوعية واما سابقة واما لاحقة وسوف نقوم بإيضاح الأربع أنواع من الرقابة الإدارية.

1- الرقابة الإدارية الشكلية

وهي الرقابة التي تكون من خلال التعليمات من قبل مسئول المؤسسة على رؤوسه أو أوامر أو نواهي وإرشادات يتم التقى د بها من قبل المدراء الماليون في تنفيذ بنود الموازنة وتمارس هذه الرقابة أيضا من خلال مسك وزير المالية أو من ينوب عنه زمام الأمور في عملية أوامر الصرف وتخصيص المبالغ.

2- الرقابة الإدارية الموضوعية

وهي الرقابة التي تكون من خلال تقيد موظفي الدوائر المالية بالوثائق والمستندات الخاصة بعملية الصرف وبشكل لا يخالف القوانين واللوائح والأنظمة المالية المنظمة للموازنة العامة وان لا يقع هؤلاء الموظفين بالأخطاء المحاسبية التي تؤثر على سير العمل المالي وحيث تكون هذه الرقابة من قبل الوزير او مسئول المؤسسة حيث يقومون بالتأكد من أن التصرف بأموال الحكومة جاء سليماً من الناحية الموضوعية والعملية وان هذا التصرف قد تم إجازته من قبل وزير المالية.

3- الرقابة الإدارية السابقة

وهي الرقابة التي تمارس على النفقات حيث يوجد هناك موظف تدقيق قبل عملية الصرف ويعلق عملية الصرف على موافقته فيتم تطابق عملية الصرف مع متطابق عملية الإنفاق مع الأنظمة.

حيث أن هذه الرقابة تتصف بالفاعلية والسرعة الايجابية على التصرف المالي حيث يتم حصر عملية الأنفاق في المشروعية وذلك بالتطابق مع القوانين المالية. (عناية، 1998، الصفحات 222-223).

وبالرجوع الى قرارات مجلس الوزراء لعام 2005 المادة رقم 4 الخاص بالنظام المالي للوزارات والمؤسسات العامة " انه يكون الوزير المختص مسئولاً عن تنفيذ القانون واحكام هذا النظام فيما يتعلق بدائرته ويعتبر مسئول الشؤون المالية في الدائرة مسئولاً عن صحة العمليات المالية المتعلقة بالمقبوضات والمدفوعات وإدارة الأصول وقيود الالتزامات وتزويد جميع الموظفين الماليين في الدائرة بالقوانين والأنظمة والتعليمات المتعلقة بمهام ومسؤولياتهم ويكون الموظف المالي الذي تناط به مسؤولية تحديد قيمة الإيرادات المتحققة أو استلام أموال عامة أو حفظها أو إنفاقها أو مراقبتها أو القيام بتنظيم الدفاتر والمستندات المالية أو إجراء القيود المحاسبية أو ترحيلها للسجلات والبطاقات والنماذج المقررة له أو ادارة الاموال العامة او اعداد

حسابات التكاليف والتحليل والتخطيط المالي مسئولاً عن تنفيذها بصورة تتفق مع التشريعات ذات العلاقة وأحكام هذا النظام والأصول المحاسبية المتعارف عليها"

4- الرقابة الادارية اللاحقة

للقوف على الرقابة الادارية اللاحقة نذهب لتفسيرات قانون تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية رقم 7 لعام 1998 المادة رقم 41 فرع 5 بانه فيما يخص تنفيذ الموازنة تتولى الوزارة المسؤوليات والمهام التالية" تجميع الحسابات الدورية والسنوية للمعاملات المالية للسلطة الوطنية والهيئات المحلية والصناديق الخاصة والمؤسسات العامة وإصدار التقارير الدورية لها.

ويتضح من مادة القانون السابقة بان المؤسسات يجب ان تقوم برفع التقارير المالية الخاصة بها لوزارة المالية وتقوم وزارة المالية بدورها بتجميع تلك التقارير والحسابات ويعتبر هذا المبدأ من مبادئ الرقابة الادارية اللاحقة وأيضاً تشمل هذه الرقابة اللاحقة الى جانب الرقابة على الحسابات الرقابة على المخازن وعلى الخزائن للتأكد من عدم حدوث اختلاسات او مخالفات مالية حيث يمكن تعريفه بانه اسلوب من اساليب الرقابة التي تشتمل على مجموعة من الاجراءات التي يتخذها المدقق بهدف فحص اعمال الغير وذلك من اجل الحكم على مدى سلامة التنفيذ وفقاً للقواعد والتعليمات السابق تحديدها والتي يلتزم بها القائمون على تنفيذ المهام ورفع التقارير. (الشوابة، 2015، الصفحات 267-268)

ثانياً: الرقابة البرلمانية (التشريعية)

عندما قمنا بالحديث عن اجازة الموازنة العامة سابقاً فقد تكلمنا عن المجلس التشريعي او السلطة التشريعية التي تقوم بإجازة الموازنة ولكن هذا لا يقتصر على عملها فقط وانما يتعدى ذلك الى الرقابة على تنفيذها لقياس مدى التزام السلطة التنفيذية بالاعتمادات المخصصة في الموازنة العامة فضلاً عن ان الرقابة على تنفيذ الموازنة هي في الاصل من اختصاص هذه السلطة التشريعية (الممثلة للشعب). (العلي، 2003، صفحة 569)

حيث ان هذه الرقابة تم تقسيمها الى عدت اقسام بدا من مرحلة دراسة مشروع الموازنة واعتماده واقراره حتى الوصول الى عملية التنفيذ من خلال النتائج الفعلية المتمثلة بالحساب الختامي للدولة، وحيث ان السلطة التشريعية لا تكون تحمل ذو الخبرات في الموازنات وعدم توفر الوقت الكافي لها فقد ذهبت بعض الدول الى ايجاد هيئة فنية متخصصة ومستقلة تتوافر لديها الخبرات والامكانيات والقدرات الملائمة لتنفيذ عملية الرقابة الخارجية حيث انها تقوم بفحص العمليات المالية لدى المؤسسات الحكومية وايجاد الثغرات المالية ومن ثم رفع التقارير المالية التي يتم عرضها بعد ذلك على السلطة التشريعية والتي تحولها بدورها الى لجنة مختصة في الموازنات العامة ومن ثم ارجاع تقريرها الى السلطة التشريعية لاتخاذ اللازم. (اندرادوس، 2009، الصفحات 578-579).

- التخطيط

ان التطور الذي طرا على الموازنات والانتقال من عملية تقدير الايرادات والنفقات الى التخطيط لكل أنشطة الدولة، بحيث ان عملية التخطيط تساهم برسم السياسات المستقبلية، وبالرجوع الى تعريف الموازنات يتبين لنا بان الموازنة تعد من اهم الادوات في يد الادارة العليا من ادوات التخطيط وقد انقسم اراء الباحثين حول اهمية التخطيط للموازنات فمنهم من رأى بان الموازنات تلعب دورا بارزا في مجال التخطيط حيث انها تجبر الادارة العليا في المؤسسات على التخطيط الشامل لمختلف الأنشطة والموارد المالية، فبعملية التخطيط تعمل على اكتشاف المشكلات المتوقعة ودراستها وتحليل اسبابها والعمل على اقتراح الحلول الملائمة

أما الرأي الثاني فيرى ان الموازنات هي مجرد اداة للتعبير المالي عن الخطة الاقتصادية للدولة وطبقا لهذا الاتجاه فان اجراءات الموازنات ستكون متعلقة بتنفيذ خطة اقتصادية معينة وتعمل الموازنة تخدم التخطيط بتوصيف الاهداف في صورة كمية وتعمل على توضيح تلك الفروض التي تقوم عليها هذه الاهداف اي انها عملية تنبؤ وتعمل بالمفاضلة ما بين البدائل المتاحة والتنسيق بين الامكانيات المتاحة والاهداف وتحديد الوسائل اللازمة لتحقيق الاهداف والتنسيق بينها (الشيخ عيد، 2007)

ويلاحظ الباحث مما سبق انه لا بد لإعداد الموازنة ان يكون هنالك تخطيط حيث ان الموازنة هي تنبؤ بالمستقبل لتحديد الإيرادات والنفقات بالإضافة الى العمل على تخطيط المشاريع التي سوف تقام لذلك كان لا بد من توفر عملية تخطيط حتى يتم هناك اعداد موازنة صحيحة وذات كفاءة ويتبين لنا بان التخطيط تكون في المستويات الاحلى من المؤسسة حيث يتم ربط الاهداف بالاستراتيجيات وهو ما سوف نتناوله في موازنة البرامج والاداء لاحقا

وقد لاحظنا هذا التوجه في قرار رئاسة الوزراء رقم(09/42/05م.و.ا.ق) لسنة 2005 بشأن المصادقة على وثيقة التكامل والاندماج حول التخطيط المتوسط المدى واجراءات اعداد الموازنة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

- التقييم والتحليل

ان التشابه ما بين التقييم والتحليل في مجالات متعددة يؤدي الى عدم التمييز بينهما حيث ان كلا التعبيرين يتطلب القيام بدراسة معينة ثم اجراء عملية القياس وبالتالي اصدار حكم نتائج البرامج والانظمة في حين ان تعبير التحليل يركز على عملية ترابط اجزاء البرامج والانظمة بعضها مع البعض الاخر وبمعنى اخر على تركيبها وحيث ان التقييم ينص على عملية تحديد قيمة او درجة النجاح في انجاز اهداف تم اعتمادها سابقا لذلك يتبين لنا بأنه يعتمد على ثلاث عناصر رئيسية وهي وجود المعيار لتحديد القيمة او درجة النجاح ومقارنتها مع الاهداف التي سبق ان تم تحديدها خلال مرحلة تخطيط البرامج بالإضافة الى كون التقييم يتعلق بالبرامج والعمليات التي قد تكون بعض اهدافها سلبية والبعض الاخر ايجابية، وحيث انه اذا كان اهتمام التقييم ينصب على اهداف النظام او البرنامج فان عملية التحليل تتناول طبيعة تركيب النظام او البرنامج نفسه وحيث ان التحليل ينقسم الى تحليل السياسات الذي يشكل موضوعا اوسع نطاقا واقل بلورة ولكنه يفتقر الى وجود اساليب فنية دقيقة، وهنالك التحليل الاخر وهو تحليل النظم الذي يتميز بأساليبه الفنية المتطورة (الدوري و الجنابي، 1999، الصفحات 149-151).

أنواع الموازنات العامة

موازنة البنود والبرامج

مقدمة

لنصل الى معرفة موازنة البنود وموازنة البرامج يجب علينا ان نعرف كيف نشأة الموازنة حيث ان الموازنة في شكلها البدائي كانت مجرد تقارير او قوائم يتم تقديمها للسلطة التشريعية عن عمليات الصرف التي قامت بها السلطة التنفيذية حيث كانت تعتبر اداة رقابية للصرف ومن المعنى السابق يتبين لنا بانها كانت بان الاساس التقليدي للتقسيم هو تقسيم اوجه الانفاق بحسب بند النفقة او بحسب الوحدة الحكومية.

موازنة البنود ومراحل تطورها والرقابة عليها

ومع التطور الزمني في العمليات الحكومية اصبحت الموازنة تلعب دورا هاما في السياسة المالية العامة للدولة وان لها دورا فعالا في التخطيط الاقتصادي وتخطيط النفقات وتنظيم جبي الضرائب ومن هنا تطور مفهوم الموازنة لتلعب دورا في الاستقرار الاقتصادي

ولذلك بدأت الدول في التركيز على عدة مجالات ومنها:

- 1- تطوير المحاسبة الحكومية وإجراءاتها
- 2- العمل على فرض وتقوية نظام الرقابة في عمليات الصرف
- 3- العمل على تطوير تصنيفات العمليات المالية الحكومية على اساس النفقات الجارية والرأسمالية (الفوارعه، 1985، صفحة 85)

اولا: موازنة البنود

مقدمة عن موازنة البنود

عند النظر الى موازنة البنود فلا بد لنا بالرجوع الى اول من بدء باستخدام تلك الموازنات حيث كانت الولايات المتحدة الامريكية عام 1921 حيث عملت الولايات المتحدة عند

استخدامها بالجمع ما بين التصنيف الوظيفي بشكل برامج ووظائف وتصنيف اقتصادي يقوم بالفرقة ما بين النفقات العامة الجارية والنفقات الرأسمالية، وحيث انه في ظل موازنات البنود يتم تبويب النفقات تبعا لنوعها وليس وفقا للغرض منها حيث يتم وضع جميع النفقات ذات الطبيعية الواحدة في مجموعات متجانسة رئيسية وفرعية بغض النظر عن الجهة الحكومية القائمة على التنفيذ ويتم بعد ذلك تقسيم النفقات الرئيسية الى فرعية تسمى ابواب وتقسّم الابواب الى بنود فرعية ومن ثم تقسم الى انواع. (اندرادوس، 2009، الصفحات 589-590)

تعريف موازنة البنود

لنقوم بالتعرف على موازنة البنود والاعتمادات او كما تسمى بموازنة الرقابة فهي عبارة عن الموازنة التي اهتمت بوظيفة الرقابة على حساب الوظائف الاخرى المتمثلة في التخطيط والبرمجة والتقييم الاداء ما تجاهلت عناصر الكفاءة والفاعلية في الاستخدام، لذلك يرى الباحث بان موازنة البنود ما هي الى عملية انفاق من قبل الحكومة غير مدروسة فعليا وتحصد بالنهاية تقارير مالية عن مدى الالتزام بالقوانين المالية. (اندرادوس، 2009، صفحة 589).

ومنهم من عرفها بانها الموازنة التي تركز على بنود الموازنة وما يرصد فيها من اعتمادات وضرورة التقيد بالبنود عند الانفاق، ومنهم من عرفها بانها موازنة الرقابة لانها تركز على احكام الرقابة المالية على النفقات العامة في المؤسسات الحكومية من حيث الصرف وحدود الصرف واقتناء السلع والخدمات التي من اجلها رصدت الاعتمادات في الموازنة (جمال، 2004، صفحة 175)

تحضير موازنة البنود

يتم تحضير موازنة البنود حسب الموارد المالية والبشرية المتاحة في عملية اعتماد النفقات دون النظر في الهدف من تلك النفقات ويتم تقدير النفقات العامة على ضوء ثلاث سنوات سابقة أي انها تأخذ بالمتوسط الحسابي لعملية التقدير دون الربط بالهدف للخطة حيث ان هذا

النوع من التقدير لا يلبي الاحتياجات الفعلية والاولويات التي تسعى اليها الحكومة لكي تمثلها تمثيلاً صحيحاً (ابو زعيتر، 2012، صفحة 21)

وعند النظر بالتعريف السابق وكيف يتم تحضير موازنة البنود نستنتج ان موازنة البنود لا تحقق أي شئ من اهداف الخطة الوطنية أي انها موازنة صرف ورقابة دون تحقيق أي هدف مرجو من عملية الانفاق بالإضافة الى انه لا يتناسب مع الانفاق على القطاع الموضوع ضمن الخطة الوطنية وذلك بسبب عدم وجود الية للتقييم في نهاية العام.

مزايا وعيوب موازنة البنود

اولاً: مزايا موازنة البنود

ان الفترة الزمنية التي احتلتها موازنة البنود خلال الاعوام السابقة في دول العالم اعطتها مميزات تمتاز بها عن غيرها من الموازنات الاخرى حيث تمتاز موازنة البنود بعدد مميزات نقوم بذكر بعضها وهي كالتالي:

1- تعمل موازنة البنود على تسهيل عملية تبويب النفقات بنوعها الجارية والرأسمالية لكل وحدة من وحدات المشروع.

2- هنالك سهولة بإعدادها وذلك يرجع الى عدم وجود قيود او قواعد يمكن على اساسها تبويب الموازنة

3- تمتاز بالسهولة في الاعداد والبساطة في تبويب النفقات وفهمها ومقارنتها

4- تمتاز بإمكانية تحقيق اهداف رقابية محدودة.

5- تساعد موازنة البنود على استخدام مفهوم محاسبة المسئولية حيث تكون بياناتها صالحة للمقارنة ويمكن تجميعها لعدة سنوات متتالية بغرض تسهيل معرفة اتجاه الانفاق والتحصيل

(العمرى، 2005)

ثانياً: عيوب وانتقادات موازنة البنود

مثلما هنالك ميزات وإيجابيات لموازنة البنود فهنالك أيضاً سلبيات سوف نقوم بالتعرض

لها فيما يلي:

1- تحتل العامل الشخصي والمساواة أهم مقومات قرارات الاعتمادات وذلك بناء على المعلومات التاريخية وذلك نظراً لغياب المعايير الموضوعية التي تحدد على ضوءها الاعتمادات والتي يمكن استخدامها لأغراض تقييم بدائل اختبارات العمل لذلك يشجع هذا النظام المؤسسات على المنافسة في طلبات الاعتمادات بشكل متزايد دون النظر إلى أولويات الحاجات على المستوى الكلي للدولة كما يؤدي هذا النظام إلى الأفراد من قبل المؤسسات دون وجود تنسيق أو ارتباط مع المؤسسات الأخرى في الدولة

2- إن عملية التركيز على التفاصيل لأنواع المصروفات دون الأخذ بالأهداف يعمل على إيجاد صعوبة على اتخاذ القرار السليم نظراً لتعذر إمكانية المقارنة بين الأداء والنفقات

3- لا تتماز موازنة البنود بالمرونة الكافية عند التنفيذ باعتبار أن النفقات مخصصة لبنود محددة وإن عملية الانتقال من باب لآخر أو من بند لآخر تحتاج إلى وقت بسبب الإجراءات التشريعية

4- استخدام موازنة البنود لسنة واحد يبعد تطلع الحكومة إلى الاهتمام بالاستثمارات طويلة الأجل

5- رسخت موازنة البنود المركزية في العملية الإدارية والسياسية حيث أصبح المسؤولون حريصون على التمسك بالسلطة والصلاحيات المالية بين أيديهم وعدم توزيعها أو تفويضها خوفاً من الوقوع في أية تجاوزات تضعهم في طائلة المسؤولية

حيث يتبين لنا أن موازنة البنود تركز بشكل أساسي على التكلفة أو مخرجات الموازنة

أكثر مما هي معنية بالنتائج. (جمال، 2004، الصفحات 182-183)

ثانياً: موازنة البرامج

▪ مقدمة عن موازنة البرامج

يتضح لنا من عيوب موازنة البنود والانتقادات التي اعطت لها بانها تركز بشكل اساسي على التكلفة او مخرجات الموازنة دون النظر الى البعد وراء الانفاق الحكومي على تلك البنود بالإضافة ان عيب موازنة البنود المرتكز على المرونة على التنفيذ عمل على ازدياد المشاكل التي تواجهها الحكومات اثناء اداءها، وان التطور في مفهوم الدولة ومفهوم النشاط الاقتصادي وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ادى الى تطوير في اعداد الموازنات العامة والتي اطلق عليها موازنة البرامج والإداء والتي تعمل على تسهيل عملية تحليل وتقييم نشاط الوحدة الادارية والتحول من عملية التركيز على الرقابة المالية الى تطوير اداء المؤسسات الحكومية والعمل على رفع كفاءة ادائها أي التحول من الاهتمام من وسائل التنفيذ الى التركيز على العمل المطلوب تنفيذه أي يتمحور اداء هذه الموازنات نحو البرامج والانشطة المعنية وليس على بنود الانفاق. (الشيخ عيد، 2007)

▪ تعريف موازنة البرامج والاداء

وهي الموازنة التي تركز على المخرجات ومراقبة الأنشطة وتحسين الأداء وفقاً للمعايير الفعلية والمستهدفة المحددة وذلك للارتقاء بنوعية الخدمة المقدمة ويعد كل برنامج وحدة محاسبية مستقلة (الجليل و البدور، 2015، صفحة 44)

▪ أسباب التحول الى موازنة البرامج والأداء

عندما نقوم بالنظر الى الاسباب التحول من موازنة البنود الى موازنة البرامج والأداء فأنا نلاحظ بان الباحثين قاموا بإظهار اهم الاسباب لعملية التحول نوردتها بالنقاط التالية: -

1- العمل على ادخال اساليب الادارة العلمية في المجال الحكومي

2- انشاء انظمة للرقابة المالية منفصلة عن جهاز الموازنة في كثير من دول العالم وقد ورد ذلك في قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية رقم(15) لسنة2004 م مادة رقم (3) "قصد بالرقابة الإجراءات والأعمال الرقابية التي تستهدف:

أ. ضمان سلامة النشاط المالي وحسن استخدام المال العام في الأغراض التي خصص من أجلها.

ب. التفتيش الإداري لضمان كفاءة الأداء وحسن استخدام السلطة والكشف عن الانحراف أينما وجد.

ج. مدى انسجام ومطابقة النشاط المالي والإداري للقوانين والأنظمة واللوائح والقرارات النافذة.

د. ضمان الشفافية والنزاهة والوضوح في الأداء العام وتعزيز المصداقية والثقة بالسياسات المالية والإدارية والاقتصادية للسلطة الوطنية الفلسطينية".

3- العمل على معالجة كثير من مواطن الضعف والعيوب الادارية التي تطلبت ظهور موازنة الرقابة المالية عن طريق القوانين والنظم واللوائح الحكومية.

4- هنالك اهتمام من قبل الحكومة بنوعية الخدمات المدنية والارتقاء بها وتدريب العاملين المستمر.

5- العمل على تطبيق النظم المحاسبية التي تحقق الرقابة الداخلية في المجال الحكومي والاستعانة بالأسس والقواعد المحاسبية التي تحقق الرقابة المالية وظهر ذلك قرار مجلس الوزراء رقم(43) لعام 2005 المادة رقم(3) والتي تنص على الأسس والقواعد المالية والمحاسبية كالتالي:

- تقوم الدوائر بإتباع الأسس والقواعد المالية والمحاسبية الآتية:

أ) استخدام طريقة القيد المزدوج في إثبات عملياتها المالية في الدفاتر.

ب) استخدام الأساس النقدي في قيد إيراداتها المقبوضة ونفقاتها المصروفة (أي أن الإيرادات التي لم تقبض فعلاً و النفقات التي لم تصرف فعلاً في السنة المالية الجارية لا تسجل في الدفاتر المحاسبية).

ج) قيد النفقات والإيرادات في حساباتها الملائمة وفقاً للتصنيف المعتمد في هيكل تصنيف الحسابات للسنة الجارية.

د) اعتماد تصنيف محاسبي موحد لبيانات الحساب الختامي والمركز المالي النقدي يتفق وتصنيف الموازنة العامة.

هـ) تطبيق أسلوب المركزية في توريد إيراداتها المحصلة إلى حساب الإيرادات العام تمهيداً لتحويلها إلى حساب الخزينة الموحد.

• تطبق الوزارة أسلوب اللامركزية في صرف النفقات التشغيلية للدوائر بتحويل قيمتها الواردة في الأوامر المالية الصادرة إلى حساباتها البنكية المخصصة للنفقات.

• لا يجوز لأية دائرة استخدام إيراداتها في صرف نفقاتها أو التصرف فيها لأي غرض كان.

• يجب أن تكون العمليات المالية موقعة من المفوضين وفقاً لهذا النظام ومرفقاً معها المستندات المؤيدة لها.

• تحفظ جميع المستندات المتعلقة بالعمليات المالية والسجلات والتقارير المالية طيلة المدد المقررة في المادة (14) من هذا النظام.

• تقوم الدوائر بإدارة حساباتها وفق النظام المحاسبي المعد من قبل الوزارة.

6- هنالك تطور في قوانين التوظيف والمشتريات والمخازن الحكومية بحيث أمكن احكام

الرقابة على عمليات الشراء والبيع الحكومية (عبد الحميد، 2005، الصفحات 144-145)

وقد تطور هذا القانون لدى السلطة الوطنية الفلسطينية بالتحول من قانون اللوازم العامة رقم (9) لعام 1998 الى قرار بقانون رقم (8) لسنة 2014 م بشأن الشراء العام حيث وردت في المادة رقم (5)

▪ **هدف هذا القرار بقانون إلى تحقيق الآتي:**

1. شراء اللوازم والأشغال والخدمات بأفضل الأسعار بما يساهم في ترشيد النفقات مع الحفاظ على ضمان الجودة.

2. تشجيع الصناعات المحلية والتنمية الاقتصادية في فلسطين

3. بناء القدرات وتحقيق التنمية المستدامة.

4. تعزيز مبدأ المنافسة العادلة وتشجيع المشاركة في إجراءات الشراء العام من جانب الموردين والمقاولين والمستشارين المؤهلين.

5. إتاحة فرص متكافئة دون تمييز وتوفير معاملة عادلة ومنتساوية لجميع المناقصين والمستشارين.

6. ضمان تحقيق الشفافية والنزاهة في إجراءات وسير عمليات الشراء العام.

▪ **مزايا موازنة البرامج والاداء**

تمتاز موازنة البرامج والاداء بعدت ميزات حيث أن أول من فكر في فكرة موازنة البرامج والاداء الولايات المتحدة الأمريكية وكان ذلك عام 1954م على يد ديفيد نوفيك وهي كالتالي:

1- تمتاز موازنة البرامج والاداء بالتخطيط للمستقبل مع الاستعدادات اللازمة.

2- تقوم بالربط ما بين الخطط الحكومية والموازنة العامة.

3- يتم باستخدام موازنة البرامج والاداء بتحديد برامج ومشاريع لعدد من السنوات المقبلة وليس لسنة واحدة فقط كما في موازنة البنود.

4- تهتم ببيان البرامج الرئيسية لكل وزارة ويتم تخصيص اعتمادات لهذه البرامج التي يتم تقسيمها الى مشاريع فرعية وبالتالي نشاطات فرعية.

5- تستخدم الطرق البديلة لتحقيق الاهداف المنشودة للمؤسسات الحكومية حيث تخضع المشاريع للتقييم بشكل مستمر والذي يفيد في عملية تحديد المشكلة وتحديد نقاط الضعف في الخطط والبرامج وبالتالي الى تحسينها والوصول الى الهدف المنشود (الخطيب، 2006، صفحة 35).

الربط ما بين موازنة البرامج والاداء والخطة الوطنية الفلسطينية

قبل الخوض في عملية اعداد الموازنة في دولة فلسطين يجب لنا ان نتعرف بالنظام المستخدم في دولة فلسطين حيث يتبين لنا من مراجعة دليل اجراءات اعداد الموازنة العامة (2015-2017) بان نظام دولة فلسطين للسياسات والتخطيط والموازنة مكونة من ثلاث عناصر رئيسية وهي:

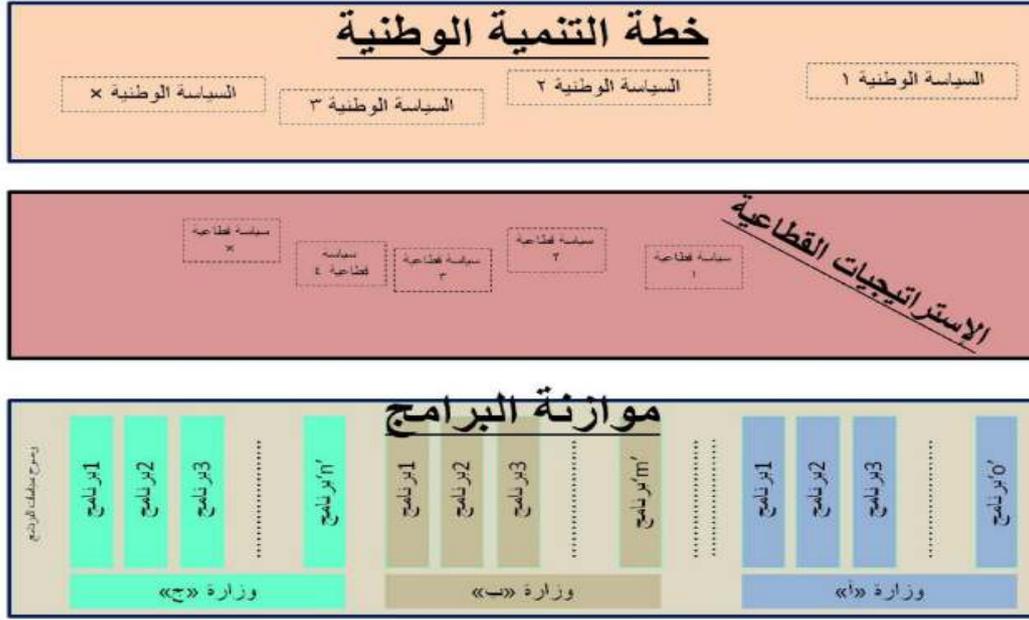
1- خطة التنمية الوطنية الفلسطينية

2- الاستراتيجيات القطاعية

3- موازنة البرامج

ولتوضيح ذلك نرفق الشكل رقم (1) يبين لنا نظام السياسة والتخطيط والموازنة في دولة

فلسطين



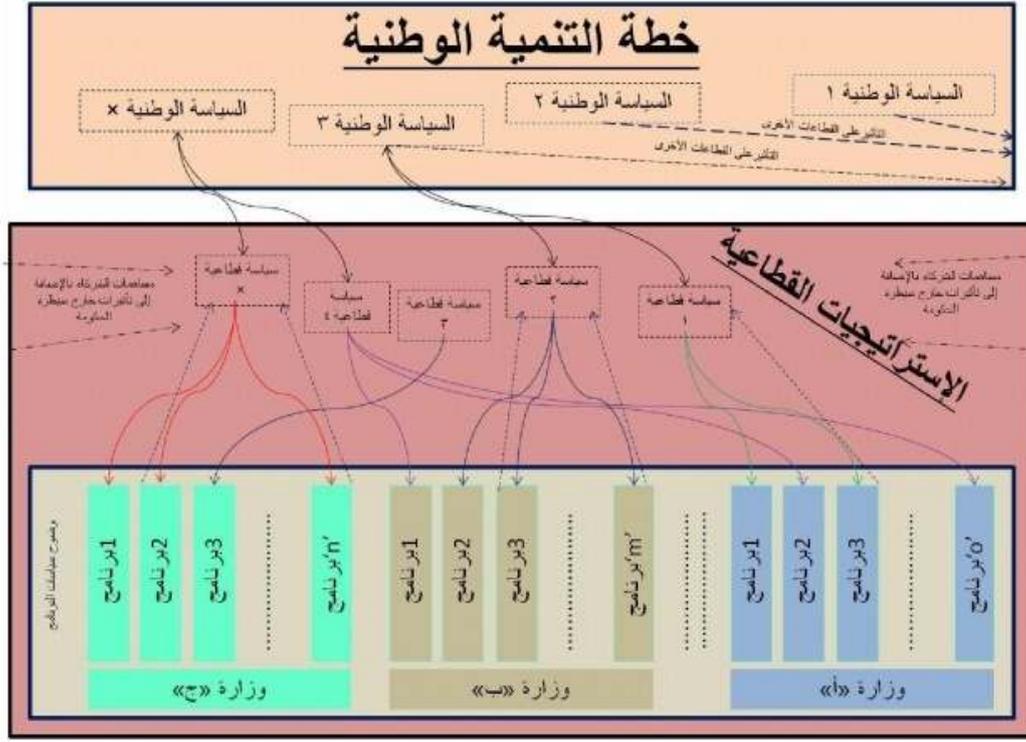
شكل (1) ارتباط القطاعات بخطة التنمية الوطنية والبرامج

* دليل الاجراءات موازنة البرامج متوسط الامد للسنوات 2015-2017

ويتضح لنا من الشكل رقم (1) بأنه قبل اعداد الموازنة العامة يجب ان توضع السياسات الوطنية النابعة من خطة وطنية شاملة حيث يتم توضيح ما هي اولويات السياسة الوطنية لنتجه الى اتجاه اخر وهو ما هي الاستراتيجية القطاعية لكل قطاع وما هو هدف وجود ذلك القطاع النابع من رؤية الحكومة في تقوية القطاع المستهدف لنتوجه في النهاية الى انشاء موازنة برامج شاملة للمؤسسات الحكومية حيث يعتبر ضمان وجود ربط بين الموازنات والسياسات من اصعب التحديات التي تواجهها الدول خاصة تلك الدول التي تعمل بكل جهد على اصلاح الانظمة والعمل على ادارة فعالة للإنفاق العام ويتبين لنا بان السياسات للقطاعات يجب ان تكون واضحة وذلك لان أي سياسة غامضة وغير مفهومة لا تؤدي الغرض من وجودها حتى يتم فهمها من قبل جهات الاختصاص في الحكومة حيث ان الوضوح في عرض السياسات من المهام الاولى في ضمان الربط بين السياسات والبرامج أي وجود عامل مشترك داخل وخارج الحكومة عند فهم السياسات والامور المرجو انجازها حيث تكون غايات سياسات البرامج ذات فعالية وكفاءة وان تعمل على تعزيز معايير سياسة البرامج وكيفية انجاز تلك الغايات لتحقيق مخرجات ذلك البرنامج (المالية، 2015، الصفحات 2-3)

وبين الشكل رقم (2) كيفية الربط بين نظام السياسات ونظام التخطيط وإعداد الموازنة

لدولة فلسطين



شكل (2) ارتباط الخطة الوطنية بالاستراتيجيات القطاعية

* دليل الاجراءات موازنة البرامج متوسط الامد للسنوات 2015-2017

ولعملية توضيح الشكل رقم(2) نورد بعد الملاحظات التوضيحية:

اولاً: يتم تنفيذ سياسات خطة التنمية الوطنية الفلسطينية من خلال الاهداف الاستراتيجية على مستوى استراتيجية القطاع وهي المبينة بين الربط بين السياسات الوطنية المختلفة والهدف الاستراتيجي.

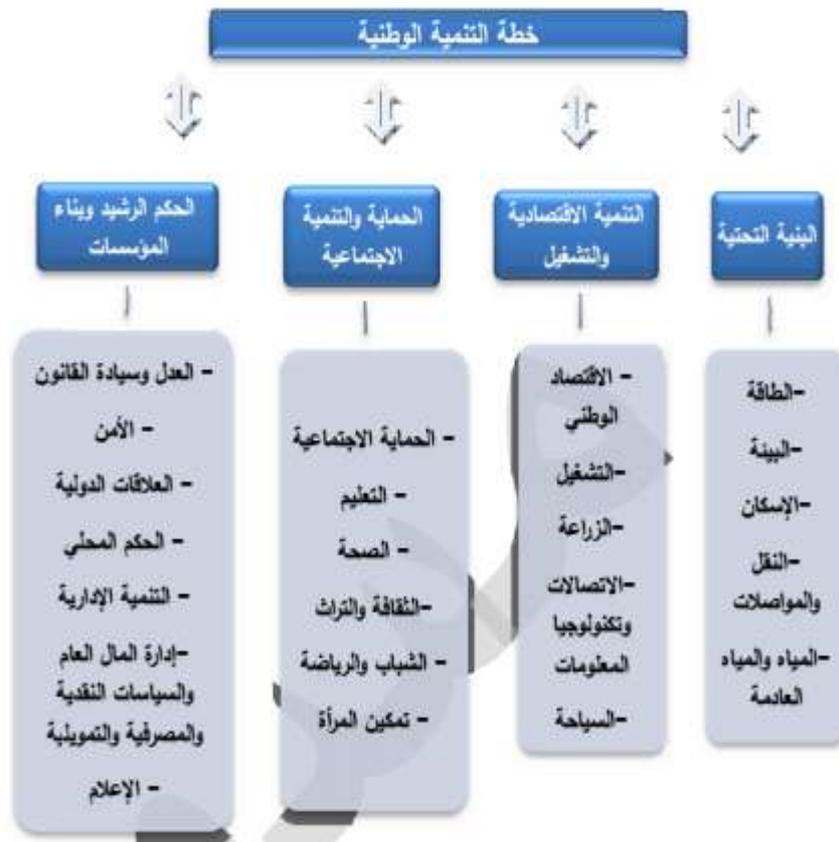
ثانياً: يتم تنفيذ سياسات خطة التنمية الوطنية الفلسطينية من خلال اهداف استراتيجية في أكثر من استراتيجية قطاعية واحدة وهي المبينة من خلال الاسهم المتقطعة والمتواصلة التي تربط بين السياسة الوطنية والخطة الوطنية الفلسطينية للتنمية.

ثالثاً: ان أي معلومات تأتي من البرامج تؤثر على تصميم الاهداف الاستراتيجية وهي المبينة بالربط بين البرامج والأهداف الاستراتيجية.

رابعاً: يتم تحقيق الاهداف والغايات ضمن البرنامج الخاص بها. (المالية، 2015).

وبالرجوع الى الخطة الوطنية الفلسطينية للتنمية لعام 2014 يتبين لنا من الشكل رقم(3)

انه هنالك أربع قطاعات رئيسية في خطة التنمية وثلاث وعشرون قطاع فرعي:



شكل (3) قطاعات الخطة الوطنية

* خطة التنمية الوطنية 2014-2016

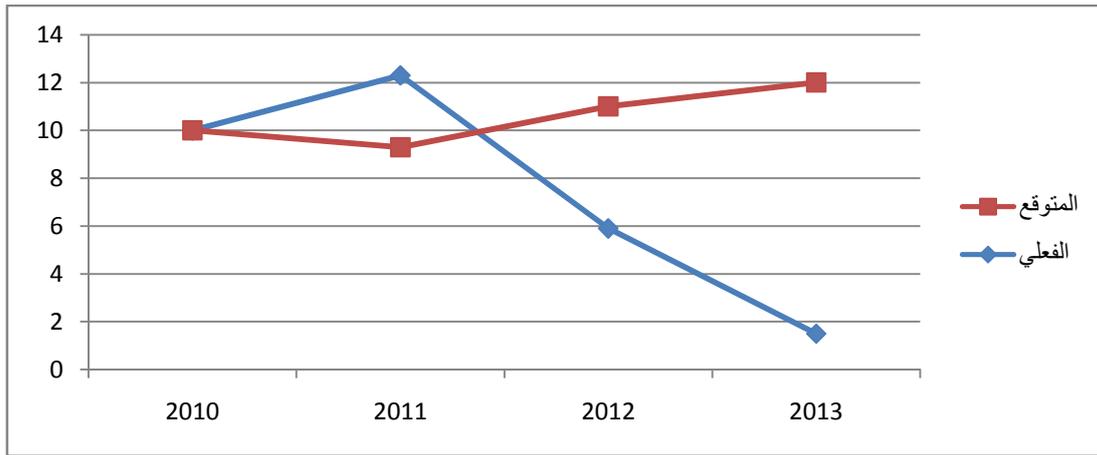
وعند وضع الخطة الوطنية للتنمية يتم اولا مراجعة خطة التنمية السابقة بمشاركة اغلب الجهات الحكومية ذات العلاقة ومن ثم وضع استراتيجية كل قطاع رئيسي (فلسطين، 2014، صفحة 6).

وعلى ذلك يجب عند اعداد الموازنة الربط بين استراتيجية كل قطاع رئيسي وما بين الخطة الوطنية للتنمية حتى يتم تحقيق الاهداف المرجوة من وجود ذلك القطاع وحتى يتبين لنا قيام الحكومة بذلك نقوم بمراجعة الاطار الاقتصادي الكلي والى اطار المالي للأعوام (2011-2013) ونلاحظ بان خطة التنمية الوطنية للأعوام الثلاث اقامة الدولة وبناء المستقبل تتضمن تطلعات لتحقيق تقدم ملحوظ في الوضع الاقتصادي الفلسطيني حيث انه تم فرض سيناريو يحتوي على ازالة العوائق والقيود الخارجية المفروضة على الاقتصاد وان يتم العمل على انهاء تلك العقبات والقيود المفروضة على حركة الافراد والبضائع ورفع الحصار المفروض على قطاع غزة والعمل على استمرار تدفق الاموال من المجتمع الدولي والذي يعمل على انعاش النمو الاقتصادي، حيث انه تم توقع ان تصل نسبة النمو في الناتج المحلي الاجمالي الى 12% مع نهاية عام 2013 الا ان هذه التوقعات لم تكن لها أي وجود على ارض الواقع حيث تم الاستمرار في فرض القيود من قبل الاحتلال على المعابر بالإضافة على ذلك تم تقييد حركة الافراد والبضائع بالإضافة الى وجود حصار خانق على قطاع غزة، وبالرجوع الى ما سبق يتبين لنا ان هنالك تأثير على الاقتصاد حيث انه تم اللجوء من قبل سكان القطاع الى تهريب البضائع مما اثر على قدرة الحكومة في جبي الإيرادات بل انها سببت خسارة كبيرة للحكومة الفلسطينية خاصة ان الإيرادات الضريبية وغير الضريبة المفروضة على الافراد والبضائع من اهم مصادر تمويل الخزينة.

وقد نتج عن كل تلك المعوقات انخفاض في النمو الاقتصادي وتراجع في الإيرادات الحكومية حيث بلغت نسبة النمو في الناتج المحلي الاجمالي 1.5% مع نهاية عام 2013 أي بفارق عما هو متوقع مقداره 10.5% مما اثر على اداء الحكومة المالي بسبب عدم جباية الإيرادات الكافية.

ويبين الشكل رقم(4) النمو في الناتج المحلي الاجمالي الفعلي المتحقق مع ما هو متوقع

عن الاعوام 2011-2013



شكل (4) النمو في الناتج المحلي الاجمالي الفعلي المتحقق مع ما هو متوقع عن الاعوام 2011-2013

* خطة التنمية الوطنية 2014-2016

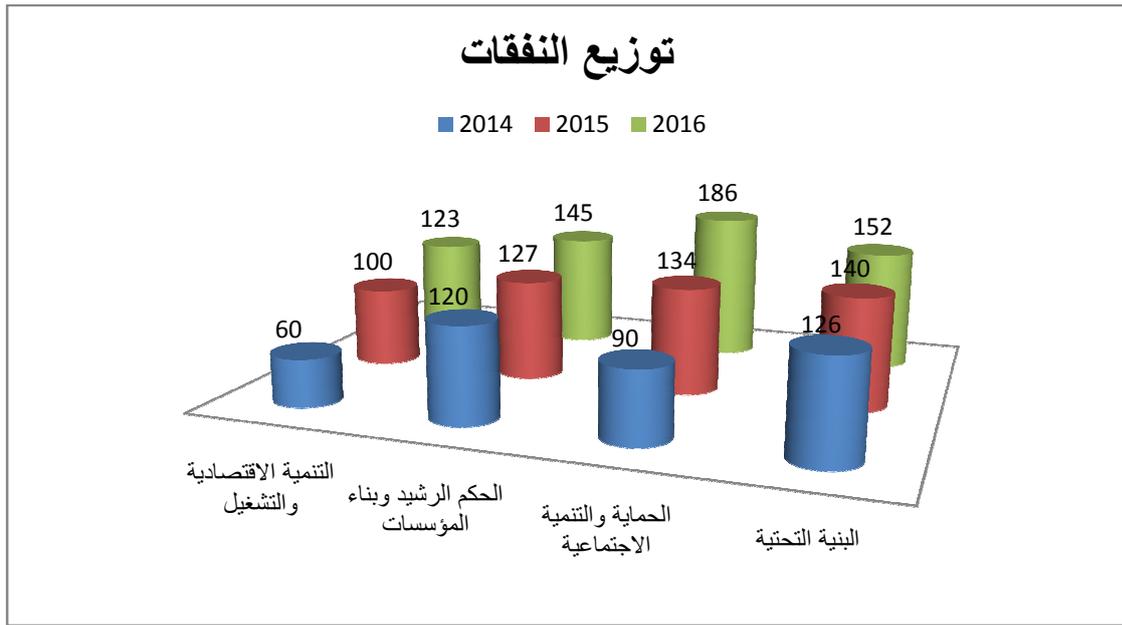
وحيث ان الحكومة الفلسطينية عكفت في جميع خططها على خفض العجز وذلك بالاعتماد على مواردها الذاتية والتقليل من الاعتماد على المساعدات الخارجية حيث كثفت الحكومة في الاعوام 2011-2013 من جهودها من اجل زيادة إيراداتها وترشيد نفقاتها حيث تمكنت من تقليل نسبة العجز في الموازنة العامة من الناتج المحلي الاجمالي الى 12.2% مع نهاية عام 2013 مقارنة ب 14.9% في عام 2010 حيث ترجع اسباب ذلك الى القيود المفروضة من قبل الاحتلال الاسرائيلي وعدم قدرة الحكومة على استغلال كامل مواردها مما سبب في عجز على زيادة نسبة إيراداتها من الناتج المحلي حيث انه انخفضت هذه النسبة الى 20.5% خلال العام 2013. (فلسطين، 2014، صفحة 16)

ولكي نصل الى رؤية واضحة حول نفقات الحكومة وإيراداتها سوف نقوم بمقارنة ما هو متوقع والفعلي عن الاعوام الثلاث لخطة التنمية الثلاثية (2014-2016) ليتضح لنا التالي:

ان الحكومة سوف تخصص لكل من القطاعات الرئيسية الاربعة وللقطاعات الفرعية والبرامج التي تندرج تحتها موازنة محددة (تشغيلية وتطويرية) لكل سنة من السنوات الثلاث وتتسجم هذه التخصصات مع الاولويات التنموية وتعكس عزم الحكومة على ضخ الاستثمارات اللازمة في القطاعات المختلفة لتنفيذ الاجراءات الكفيلة بتحقيق الانعاش الاقتصادي وتوفير

فرص عمل مستدامة وبما يتيح المجال في زيادة حجم الإيرادات حتى تتمكن الحكومة من تنفيذ المشاريع التنموية، حيث سوف تعمل الحكومة على اعادة التوزيع النسبي للموارد المتاحة لتنماشى مع الاولويات السياساتيه وسوف تزيد الحكومة من استثمارها في قطاع التنمية الاقتصادية والتشغيل كنسبة مئوية من النفقات التطويرية الاجمالية بالإضافة ان الحكومة سوف تعمل على رفع حصة الاستثمارات الموجهة الى قطاع التنمية الاجتماعية من النفقات التطويرية الاجمالية وسوف تقوم بتقليص نسبة استثماراتها في قطاع الحكم الرشيد وبناء المؤسسات وقطاع البنية التحتية كنسبة مئوية من النفقات التطويرية الاجمالية للأعوام الثلاث (خطة التنمية الفلسطينية 2014، صفحة 18).

والشكل رقم (5) يبين لنا توزيع النفقات التطويرية حسب القطاعات الرئيسية للأعوام 2014-2016 حسب خطة التنمية الفلسطينية (2014-2016)



شكل (5) توزيع النفقات التطويرية حسب القطاعات الرئيسية للأعوام 2014-2016 حسب خطة التنمية الفلسطينية (2014-2016)

حيث انه ومن خلال مراجعة الخطة الوطنية للأعوام (2014-2016) يتبين لنا بان الحكومة سوف تعمل خلال هذه الفترة على اتباع نهج يتسم بقدر اكبر من الصرامة في توزيع الموارد المتاحة بما يضمن استخدامها بطريقة حكيمة وفعالة لتحقيق الاولويات السياساتيه

الوطنية، ولأجل ذلك تولي الحكومة اهتماما خاصا لتوجيه المساعدات ضمن اقصى درجة من الفعالية وبالعامل نحو مواءمة المساعدات الخارجية مع الاولويات الوطنية المنصوص عليها في خطة التنمية الوطنية حيث ان الحكومة سوف تقوم بعدة خطوات لتحسين اليات التنفيذ" نظام ادارة دورة المشروع " ونوردها بالنقاط التالية:

1- حيث انه سوف تعكف الحكومة على بناء نظام ادارة دورة المشروع الذي يكفل مأسسة " سياسة البوابة الموحدة والحد من السعي الى الحصول على مساعدات او قبولها خارج إطار الخطة الوطنية للتنمية

2- متابعة النفقات المرصودة للمشاريع التطويرية والوقوف على نتائجها من خلال ادارة دورة المشروع مع اجراءات اعداد برامج الموازنة وحيث ان دور وزارة المالية والتخطيط يشمل متابعة الجودة وضمان الانسجام بين المؤسسات الحكومية المختلفة والاشراف على تنفيذ الاجراءات المعلنة في عملية ادارة المشاريع

3- سوف تعمل الحكومة أيضا على إنشاء سجل المشاريع للمساعدات في تتبع التقدم الحاصل في دورة كل مشروع على المستوى الاجمالي. (فلسطين، 2014، صفحة 19)

وحيث ان الباحث يرى بان المبادئ الثلاث التي وضعت في الخطة الوطنية الفلسطينية للأعوام (2014-2016) ما هي الا مبادئ اساسية استخدمتها الحكومة في اعداد موازنة البرامج والاداء، والوصول الى بلوره موازنة اداء كاملة ذات جودة عالية مرتبطة باستراتيجيات كل من مؤسسات الدولة والقدرة المالية للدولة.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة وإجراءاتها

الفصل الثالث

منهجية الدراسة وإجراءاتها

المقدمة

يتناول الباحث في هذا الفصل إجراءات الدراسة التي اتبعها، ألا وهي الجوانب التوضيحية لكافة الخطوات والمراحل التي تم إعدادها وتنفيذها، وذلك وفق الأصول العلمية للبحث العلمي، من أجل بلوغ الهدف العام لهذه الدراسة، حول مدى تأثير التحول من موازنة البنود الى موازنة البرامج على اداء الحكومة الفلسطينية المالي. ولذلك فإن السطور الآتية ستوضح كل الخطوات التي اتبعها الباحث للوصول إلى هدفه، ابتداء من منهج هذه الدراسة ونسوج فكرتها، مروراً بتحديد عينتها وأدواتها وآليات تطبيقها، والتأكد من صدقها وثباتها.

إجراءات تطبيق الدراسة

تم تنفيذ الدراسة وفق الاجراءات التالية:

- جمع المعلومات والبيانات التي تساعد في تحديد مشكلة الدراسة.
- تم تحديد مجتمع الدراسة، واختيار العينة من هذا المجتمع، والقيام بتوضيح حجم العينة وأسلوب اختيارها.
- قام الباحث بجمع البيانات والمعلومات المطلوبة من المبحوثين بواسطة أداة الدراسة التي اختارها، وهي الاستبانة بطريقة منظمة ودقيقة.
- بعد جمع البيانات قام الباحث بتفريغ الاستجابات، وعددها (100) استبانة، واستخراج النتائج بالاستعانة ببرنامج الحزمة البرمجية المعروفة باسم ال (SPSS) للمعالجات الإحصائية، ثم قام بتفسير النتائج والتعليق عليها، ومن ثم استخلص التعميمات والاستنتاجات والتوصيات منها.

منهجية الدراسة

تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي وذلك لكون هذا المنهج يقوم على وصف خصائص ظاهرة معينة، وجمع معلومات عنها، ويتطلب ذلك عدم التحيز أثناء الوصف، كما يتطلب دراسة الحالة والمسح الشامل أو مسح العينة، كما أنه أسلوب يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة، كما توجد على أرض الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، ويعبر عنها تعبيراً كلفياً أو تعبيراً كمياً، أما التعبير الكمي فيعطي وصفاً رقمياً يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها، ودرجات ارتباطها مع الظواهر المختلفة.

أداة الدراسة

قام الباحث باعداد وتصميم استبانة كاداة لجميع المعلومات متبعا الخطوات التالية:-

- صمم الباحث نموذج الاستبانة على غرار استبانات علمية محكمة تضمن متغيرات تابعة ومستقلة.
- قام الباحث بصياغة فقرات الاستبانة بالاستعانة بعدد من المراجع المتنوعة من كتب، ودوريات، ومناقشة دائرة الموازنة في وزارة المالية والتخطيط الفلسطينية، والاطلاع على دراسات سابقة.
- تم تحديد مجالات الاستبانة من قبل المحكمين من خلال الحذف والإضافة وتعديل العبارات بدقة وأصبحت الاستبانة بصورتها النهائية مكونة من (48) فقرة فعلية موزعة على سبعة مجالات رئيسية حددت أوزانها حسب سلم ليكرت الخماسي وتتكون من البنود التالية ادناه:-

أ- الجزء الاول معلومات خاصة بالمجيب

وتحتوي 6 بنود كالتالي:

○ متغير المؤسسة الحكومية ولها مستويان

○ متغير الدرجة الوظيفية ولها ثلاث مستويات

- متغير سنوات الخبرة ولها اربع مستويات
- متغير التحصيل العلمي وله اربع مستويات
- متغير الدورات التدريبية ولها اربع مستويات

ب- الجزء الثاني اسئلة الدراسة

- المجال الاول أثر استخدام نظام اعداد موازنة متقدم على رؤية الحكومة المستقبلية ويتكون من عشرة اسئلة.
- المجال الثاني أثر الانتقال الى موازنة البرامج على النمو الاقتصادي المحلي ويتكون من ستة اسئلة.
- المجال الثالث أثر الانتقال الى موازنة البرامج على الدقة في تقدير الإيرادات ويتكون من اربعة اسئلة.
- المجال الرابع أثر الانتقال الى موازنة البرامج على اوجه الانفاق لدى الحكومة الفلسطينية ويتكون من ثمانية اسئلة.
- المجال الخامس أثر الانتقال الى موازنة البرامج على الرقابة المالية ويتكون من ستة اسئلة.
- المجال السادس أثر الانتقال الى موازنة البرامج في ظل الاستقرار السياسي على اداء الحكومة الفلسطينية المالي ويتكون من سبعة اسئلة.
- المجال السابع أثر الانتقال الى موازنة برامج على استغلال الحكومة للموارد المتاحة ويتكون من سبعة اسئلة.

صدق أداة الدراسة

يقال للأداة أنها صادقة إذا قاست ما وضعت لقياسه أصلاً، وللتحقق من صدق الأداة تم عرضها على عدد من المحكمين من ذوي الاختصاص والخبرة، وذلك للتحقق من صدق محتوى

الأداة وبنائها واتساقها، وبعدها تم التعقيب عليها بالحذف والإضافة، تم إعادة بنائها بصورتها النهائية.

صدق البناء (صدق الاتساق الداخلي)

للتأكد من سلامة بناء فقرات الاستبانة وملائمتها، قام الباحث بحساب صدق الاتساق الداخلي للفقرات من خلال استخراج معامل ارتباط بيرسون لكل فقرة من فقرات المجال مع مجالها الكلي، وهو ما يعرف بصدق البناء، والجداول التالية من رقم (1) الى رقم(7) توضح ذلك:

1. المجال الأول: أثر استخدام نظام اعداد موازنة متقدم على رؤية الحكومة المستقبلية

جدول (1): قيم معاملات الارتباط للمجال الاول لاثر استخدام نظام اعداد موازنة متقدم على رؤية الحكومة المستقبلية

رقم الفقرة	معامل ارتباط بيرسون	الدالة
1	0.580	**0.000
2	0.530	**0.000
3	0.546	**0.000
4	0.609	**0.000
5	0.734	**0.000
6	0.707	**0.000
7	0.657	**0.000
8	0.617	**0.000
9	0.654	**0.000
10	0.534	**0.000

* دال عند مستوى (0.05) ** دال عند مستوى (0.01)

تبين لنا من الجدول رقم (1) ان جميع معاملات الارتباط بين فقرات المجال الاول والمجال الكلي تتراوح ما بين (0.53-0.73) وجميعها دالة احصائيا وهو ما يشير الى صدق بناء عالي لفقرات الاستبانة للمجال نفسه.

2. المجال الثاني: أثر النمو الاقتصادي المحلي على اداء الحكومة الفلسطينية المالي

جدول (2): قيم معاملات الارتباط للمجال الثاني لأثر الانتقال الى موازنة البرامج على النمو الاقتصادي المحلي

رقم الفقرة	معامل ارتباط بيرسون	الدالة
1	0.726	**0.000
2	0.771	**0.000
3	0.623	**0.000
4	0.728	**0.000
5	0.749	**0.000
6	0.604	**0.000

* دال عند مستوى (0.05) ** دال عند مستوى (0.01)

تبين لنا من الجدول رقم(2) ان جميع معاملات الارتباط بين فقرات المجال الثاني والمجال الكلي تتراوح ما بين (0.60-0.77) وجميعها دالة احصائيا وهو ما يشير الى صدق بناء عالي لفقرات الاستبانة للمجال نفسه

3. المجال الثالث: أثر الانتقال الى موازنة البرامج على الدقة في تقدير الايرادات.

جدول (3): قيم معاملات الارتباط للمجال الثالث أثر الانتقال الى موازنة البرامج على الدقة في تقدير الايرادات

رقم الفقرة	معامل ارتباط بيرسون	الدالة
1	0.770	**0.000
2	0.837	**0.000
3	0.736	**0.000
4	0.677	**0.000

* دال عند مستوى (0.05) ** دال عند مستوى (0.01)

تبين لنا من الجدول رقم(3) ان جميع معاملات الارتباط بين فقرات المجال الثالث والمجال الكلي تتراوح ما بين(0.67-0.83) وجميعها دالة احصائيا وهو ما يشير الى صدق بناء عالي لفقرات الاستبانة للمجال نفسه

4. المجال الرابع: أثر الانتقال الى موازنة البرامج على اوجه الاتفاق لدى الحكومة الفلسطينية.
جدول (4): قيم معاملات الارتباط للمجال الرابع لأثر الانتقال الى موازنة البرامج على اوجه الاتفاق لدى الحكومة الفلسطينية

رقم الفقرة	معامل ارتباط بيرسون	الدالة
1	0.810	**0.000
2	0.399	**0.000
3	0.486	**0.000
4	0.565	**0.000
5	0.416	**0.000
6	0.353	**0.000
7	0.437	**0.000
8	0.477	**0.000

* دال عند مستوى (0.05) ** دال عند مستوى (0.01)

تبين لنا من الجدول رقم(4) ان جميع معاملات الارتباط بين فقرات المجال الرابع والمجال الكلي تتراوح ما بين(0.35-0.56) وجميعها دالة احصائيا وهو ما يشير الى صدق بناء عالي لفقرات الاستبانة للمجال نفسه

5. المجال الخامس: أثر الانتقال الى موازنة البرامج على الرقابة المالية

جدول (5): قيم معاملات الارتباط للمجال الخامس لأثر الانتقال الى موازنة البرامج على الرقابة المالية

رقم الفقرة	معامل ارتباط بيرسون	الدالة
1	0.606	**0.000
2	0.795	**0.000
3	0.727	**0.000
4	0.663	**0.000
5	0.668	**0.000
6	0.777	**0.000

* دال عند مستوى (0.05) ** دال عند مستوى (0.01)

تبين لنا من الجدول رقم (5) ان جميع معاملات الارتباط بين فقرات المجال الخامس والمجال الكلي تتراوح ما بين (0.60-0.79) وجميعها دالة احصائيا وهو ما يشير الى صدق بناء عالي لفقرات الاستبانة للمجال نفسه

6. المجال السادس: أثر الانتقال الى موازنة البرامج في ظل الاستقرار السياسي على اداء الحكومة الفلسطينية المالي

جدول (6): قيم معاملات الارتباط للمجال السادس لاثر الانتقال الى موازنة البرامج في ظل الاستقرار السياسي على اداء الحكومة الفلسطينية المالي

رقم الفقرة	معامل ارتباط بيرسون	الدالة
1	0.738	**0.000
2	0.664	**0.000
3	0.712	**0.000
4	0.615	**0.000
5	0.618	**0.000
6	0.555	**0.000
7	0.516	**0.000

* دال عند مستوى (0.05) ** دال عند مستوى (0.01)

تبين لنا من الجدول رقم (6) ان جميع معاملات الارتباط بين فقرات المجال والمجال الكلي تتراوح ما بين (0.51-0.73) وجميعها دالة احصائيا وهو ما يشير الى صدق بناء عالي لفقرات الاستبانة للمجال نفسه.

7. المجال السابع: أثر الانتقال الى موازنة برامج على استغلال الحكومة للموارد المتاحة

جدول (7): قيم معاملات الارتباط للمجال السابع لآثر الانتقال الى موازنة برامج على استغلال الحكومة للموارد المتاحة

رقم الفقرة	معامل ارتباط بيرسون	الدلالة
1	0.718	**0.000
2	0.682	**0.000
3	0.628	**0.000
4	0.631	**0.000
5	0.594	**0.000
6	0.664	**0.000
7	0.770	**0.000

* دال عند مستوى (0.05) ** دال عند مستوى (0.01)

تبين لنا من الجدول رقم(7) ان جميع معاملات الارتباط بين فقرات المجال والمجال الكلي تتراوح ما بين(0.59-0.77) وجميعها دالة احصائيا وهو ما يشير الى صدق بناء عالي لفقرات الاستبانة للمجال نفسه

ثبات الأداة

يعرف ثبات الأداة بأنه درجة التوافق في علامات مجموعة من الأفراد عند تكرار تطبيق الاختبار، وللتحقق من ثبات الأداة، تم حساب معامل الثبات كرونباخ - ألفا (Cronbach's Alpha) - باعتباره مؤشراً على التجانس الداخلي (Consistency)، حيث بلغ معامل الثبات(كرونباخ ألفا) (0.905) وهي نسبة مقبولة في البحوث الاجتماعية، والجدول التالي رقم(8) يوضح معاملات الثبات لكل محور من محاور البحث:

جدول (8): ثبات الأداة

المحور	عدد الفقرات	الثبات (كرونباخ - ألفا)
العوامل المرتبطة بالنظام الجديد	10	0.806
العوامل المرتبطة بالنمو الاقتصادي المحلي	6	0.791
العوامل المرتبطة في تقدير الإيرادات	4	0.748
العوامل المرتبطة بأوجه الانفاق	8	0.787
العوامل المرتبطة بالرقابة المالية	6	0.802
العوامل المرتبطة بالاستقرار السياسي	7	0.732
العوامل المرتبطة بتوفر الموارد	7	0.791
الأداة الكلية	0.48	0.905

توضح نتائج الجدول رقم (8) أن جميع معاملات الثبات لمجالات الاستبانة كانت مرتفعة على جميع أبعاد مقياس الاداء الحكومي المالي وتراوح ما بين (0.732 - 0.806) بينما بلغت قيمة معامل الفا للثبات الكلي (0.905) وهذا يدل على ان المقياس يتمتع بدرجة عالية من الثبات، وهي قيم مقبولة في البحوث العلمية وتفي بأغراض الدراسة.

مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من موظفي دائرة الموازنة العامة/ وزارة المالية وموظفي دوائر اعداد الموازنات في مؤسسات دولة فلسطين والمدراء العاميين للشؤون المالية والإدارية وبذلك يصبح مجمل عدد مجتمع الدراسة 210 موظف.

عينة الدراسة

استخدم الباحث أسلوب العينة العشوائية كعينة ممثلة للمجتمع، حيث تم توزيع 120 استبانة تم استرداد (100) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي وهو ما نسبته 47% من المجتمع

متغيرات الدراسة

لقد ضمت هذه الدراسة عدة متغيرات هي:

المتغيرات المستقلة وتشمل:

1. المؤسسة الحكومية: (وزارة، هيئة)
2. الدرجة الوظيفية: (موظف فئة ثانية، موظف فئة أولى، موظف فئة عليا)
3. سنوات الخبرة: (اقل من 5 سنوات، اقل من 10 سنوات، اقل من 15 سنة، 15 سنة وأكثر).
4. التحصيل العلمي (دبلوم فما دون، بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه)
5. الدورات التدريبية (3 دورات فاقلة، 4-6 دورات، 7 دورات فأكثر، لا شيء)

المتغيرات التابعة

مدى تأثير التحول من موازنة البنود إلى موازنة البرامج على أداء الحكومة الفلسطينية المالي ويتفرع عنه سبعة مجالات.

المعالجة الإحصائية

استخدم الباحث برنامج الرزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لمعالجة البيانات وذلك باستخدام الاساليب الاحصائية التالية:

1. المتوسطات الحسابية والنسب المئوية واختبار (ت) للعينات المستقلة (One-Sample T-test) لفحص فرضيات الدراسة.
2. تم استخدام التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقدير الوزن النسبي لل فقرات الاستبانة
3. تم استخدام تحليل التباين الاحادي (One-Way ANOVA) لفحص الفرضيات.

4. تم استخدام معادلة الفا كرونباخ (Cronbachs Alpha) لحساب الاتساق الداخلي لفقرات
أداة الدراسة

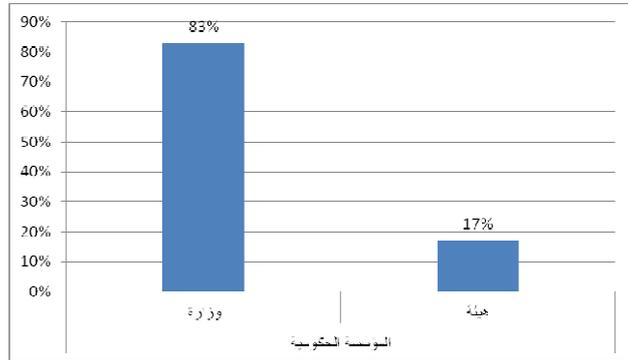
5. تم استخدام معامل ارتباط بيرسون > (Person Correlation coefficient)

خصائص عينة الدراسة

فيما يلي توضيح لخصائص العينة بحسب متغيرات الدراسة المستقلة:

جدول (9): توزيع أفراد العينة بحسب متغير المؤسسة الحكومية.

النسبة المئوية	التكرار	المؤسسة
83.0%	83	وزارة
17.0%	17	هيئة
100.0%	80	المجموع



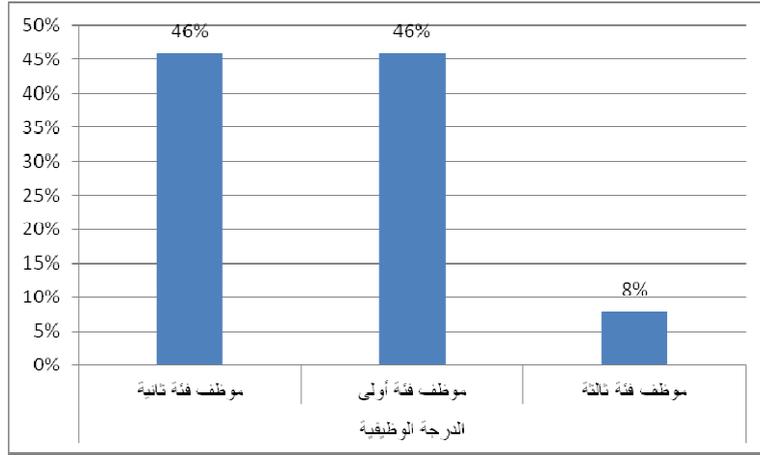
شكل (6): توزيع أفراد العينة بحسب متغير المؤسسة الحكومية

يتضح من الجدول السابق رقم (9) أن ما نسبته 83% من أفراد عينة الدراسة كانوا من

الوزارات، وأن ما نسبته 17% كانوا من الهيئات.

جدول (10) توزيع أفراد العينة بحسب متغير الدرجة الوظيفية.

النسبة المئوية	التكرار	الدرجة الوظيفية
46%	46	فئة ثانية
46%	46	فئة أولى
08%	8	فئة عليا
100.0%	100	المجموع

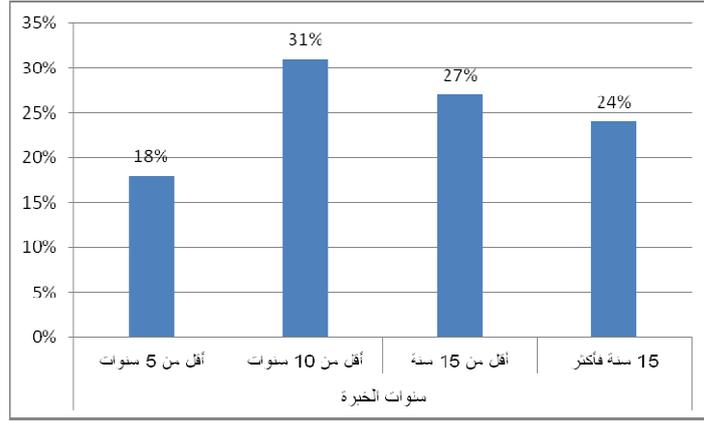


شكل (7) توزيع أفراد العينة بحسب متغير الدرجة الوظيفية

يتضح من الجدول رقم (10) أن ما نسبته 46% من أفراد عينة الدراسة كانوا من الفئة الثانية، وأن ما نسبته أيضا 46% كانوا من ذو الفئة الأولى، وأن ما نسبته 8% كانوا من ذو الفئة العليا

جدول (11) توزيع أفراد العينة بحسب متغير سنوات الخبرة

النسبة المئوية	التكرار	سنوات الخبرة
18%	18	أقل من 5 سنوات
31%	31	أقل من 10 سنوات
27%	27	أقل من 15 سنة
24%	24	أكثر من 15 سنة
100%	100	المجموع

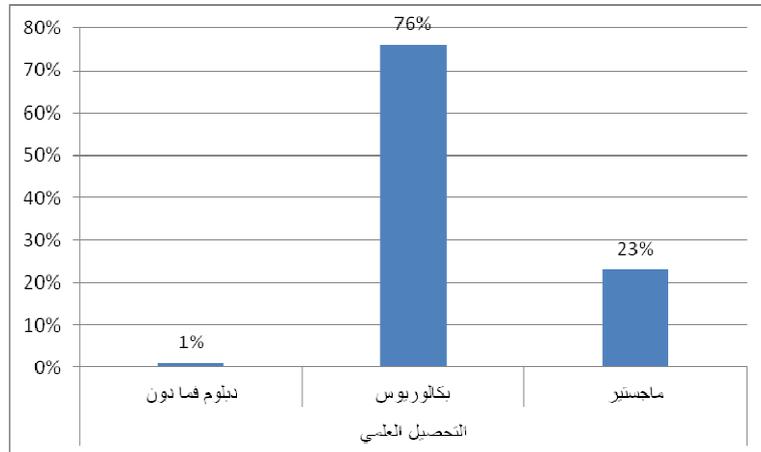


شكل (8) توزيع أفراد العينة بحسب متغير سنوات الخبرة

يتضح من الجدول رقم (11) أن ما نسبته 18% من أفراد عينة الدراسة كانت خبرتهم من 5 سنوات وأقل وأن ما نسبته 31% كانت مستوى الخبرة لديهم تتراوح ما بين 5-10 سنوات أي أقل من 10 سنوات، وان ما نسبته 27% من العينة كانت خبرتهم أقل من 15 سنة، وأخيراً تبين ان من هم خبرتهم اكثر من 15 سنة كانت 27% من عينة الدراسة.

جدول (12) توزيع أفراد العينة بحسب متغير التحصيل العلمي

النسبة المئوية	التكرار	التحصيل العلمي
1%	1	دبلوم فما دون
76%	76	بكالوريوس
23%	23	ماجستير
0%	0	دكتوراه
100%	100	المجموع

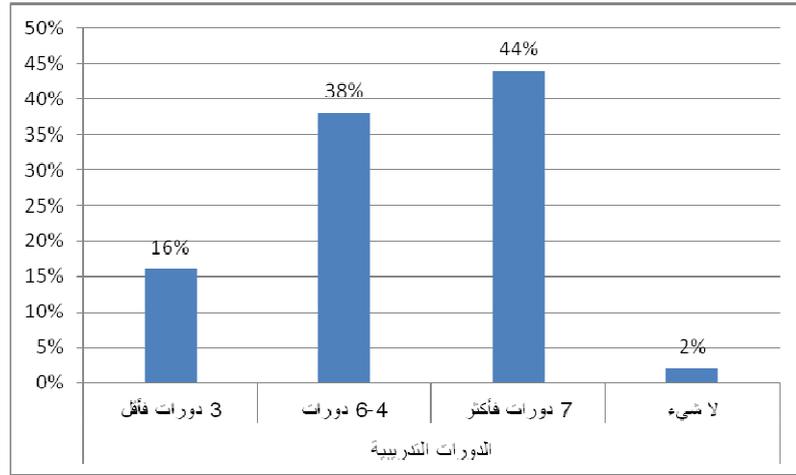


شكل (9) توزيع أفراد العينة بحسب متغير التحصيل العلمي

يتضح من الجدول رقم(12) أن ما نسبته 1% من أفراد عينة الدراسة هم من اصحاب الشهادات الدبلوم فما دون، وان 76% من عينة الدراسة يحملون شهادة بكالوريوس، وان 23% من عينة الدراسة هم حملة لشهادة الماجستير، لكن لم يكن هنالك أي من حملة الدكتوراه في العينة.

جدول (13) توزيع أفراد العينة بحسب متغير الدورات التدريبية.

النسبة المئوية	التكرار	المؤهل العلمي
16%	16	3 دورات فأقل
38%	38	4-6 دورات
44%	44	7 دورات فأكثر
2%	2	لا شيء
100%	100	المجموع



شكل (10) توزيع أفراد العينة بحسب متغير الدورات التدريبية

يتضح من الجدول رقم(13) أن ما نسبته 16% حاصلين على 3 دورات فأقل، وان ما نسبته 46% حاصلين على 4-6 دورات تدريبية، وتبين ايضا ان ما نسبته 44% من عينة الدراسة هم من الاشخاص الذين حصلوا على 7 دورات فأكثر، بينما كان هنالك عينتين لم تحصل على أي دورة.

الفصل الرابع

عرض النتائج ومناقشتها

الفصل الرابع

عرض النتائج ومناقشتها

المقدمة

يتناول هذا الفصل عرضاً للنتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة، والتي هدفت إلى التعرف على مدى تأثير التحول من موازنة البنود إلى موازنة البرامج على أداء الحكومة الفلسطينية المالي، وذلك من خلال الإجابة على أسئلتها وفحص فرضياتها:

النتائج المتعلقة بالإجابة عن أسئلة الدراسة ومناقشتها

لتسهيل عملية عرض النتائج، فقد تم إعادة توزيع درجات السلم الخماسي كما يأتي:

جدول (14): درجات السلم الخماسي

درجات الاستجابة	أوافق بدرجة كبيرة جداً	أوافق بدرجة كبيرة	أوافق بدرجة متوسطة	أوافق بدرجة قليلة	لا أوافق
درجة الاستجابة	5	4	3	2	1
المتوسط الحسابي	4.21-5.0	3.41-4.20	2.61-3.40	1.81-2.60	1-1.80

1. النتائج المتعلقة بالسؤال الأول من أسئلة الدراسة والذي ينص على "ما مدى تأثير التحول من موازنة البنود إلى موازنة البرامج على أداء الحكومة الفلسطينية المالي؟

من أجل الإجابة على هذا السؤال، قام الباحث بتقسيم السؤال السابق إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية وتم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة الكلية لجميع فقرات الاستبانة المتعلقة "مدى تأثير التحول من موازنة البنود إلى موازنة البرامج على أداء الحكومة الفلسطينية المالي"، كذلك لجميع الفقرات المتعلقة بهذه الدرجة، وفيما يلي توضيح لهذه النتائج.

السؤال الاول: هل يؤثر استخدام نظام اعداد موازنة متقدم على رؤية الحكومة المستقبلية

وللجابة على هذا السؤال تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية،

والجدول رقم (15) يبين درجة الاستجابة لاستجابات أفراد العينة على استخدام النظام الجديد.

جدول (15): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ودرجة الاستجابة لاستجابات أفراد

العينة على استخدام النظام الجديد

درجة الإجابة	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	نص الفقرة	الترتيب	الترتيب
بدرجة كبيرة جداً	84.4%	.579	4.22	إن برنامج إعداد الموازنة على أساس البرامج يعمل على تخصيص المصادر وتوزيعها على البرامج والأنشطة ذات الأولويات القصوى	.1	.1
بدرجة كبيرة	82.8%	.791	4.14	اصبح من السهل عمل تقارير عن الموازنة بوجود نظام محاسبية متقدم يعمل على تخصيص مصادر الإيرادات وتسجيل النفقات	.3	.2
بدرجة كبيرة	82.2%	.680	4.11	تحقق موازنة البرامج أفضل النتائج عندما يقوم مدراء الدوائر بإعداد البرامج وتقديم الإرشاد وتقديم أفضل الأداء	.8	.3
بدرجة كبيرة	81.4%	.700	4.07	تعزيز عملية اتخاذ القرارات بشأن تخصيص الموازنة يساعد الحكومة في عمل توزيع فعال لمصادرهما حسب الأولويات	.5	.4
بدرجة كبيرة	81.2%	.679	4.06	الانتقال لاستخدام إدارة مالية آلي يسمح بمعالجة الكم الهائل من البيانات وبالتالي تحقيق أهداف موازنة البرامج	.4	.5
بدرجة كبيرة	81.2%	.708	4.06	تساعد وثائق موازنة البرامج المؤسسات الحكومية في إعداد وتقديم موازنتها بشكل موحد ويساعد وزارة المالية على اعطاء المخصصات	.9	.6
بدرجة كبيرة	80.6%	.745	4.03	يعطي النظام مؤشرات حول الإداء لقياس مدى التقدم نحو تحقيق الأهداف	.2	.7

الرقم	الرقم الاستبانة	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الإجابة
8	7	استخدام تصنيف حسب البرامج يوفر معلومات كافية للوصول إلى إدارة ناجحة وفعالة وذات كفاءة في استغلال الموارد البشرية والمالية المحصلة	4.01	.731	80.2%	بدرجة كبيرة
9	6	استخدام تصنيف حسب البرامج يعطي تكاملاً ما بين الموازنة الجارية والموازنة التطويرية	3.98	.666	79.6%	بدرجة كبيرة
10	10	لموظفي المراكز العليا الدور الكبير في تحليل الخطط الاستراتيجية وصولاً إلى تحديد البرامج والأنشطة ومؤشرات الأداء	3.54	1.05	70.8%	بدرجة كبيرة
		اثر استخدام نظام اعداد موازنة متقدم على رؤية الحكومة المستقبلية	4.02	.448	80.4%	بدرجة كبيرة

▪ أقصى درجة للاستجابة هي (5) درجات.

يتبين من الجدول رقم (15) أن درجة استجابة عينة الدراسة على موضوع الدراسة مدى تأثير التحول من موازنة البنود إلى موازنة البرامج على إداء الحكومة الفلسطينية المالي قد كان بدرجة كبيرة، إذ بلغ المتوسط الحسابي للمجال الكلي (4.02)، حيث تبين من خلال ما سبق من أن برنامج إعداد الموازنة على أساس البرامج يعمل على تخصيص المصادر وتوزيعها على البرامج والأنشطة ذات الأولويات القصوى إذ بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.22) وبدرجة استجابة (كبيرة جداً) من قبل عينة الدراسة،

كما افادت عينة الدراسة ان لموظفي المراكز العليا الدور الكبير في تحليل الخطط الاستراتيجية وصولاً إلى تحديد البرامج والأنشطة ومؤشرات الأداء كانت أقل الاستجابة باستجابة قدرها (3.54) حيث يرى الباحث بان موظفي المراكز العليا رغم التطور في النظام الجديد (موازنة البرامج) ان لهم دور في تحليل الخطط الاستراتيجية ولكن العبء الأكبر يقع على الدوائر الدنيا في الوزارات وانه ليس هنالك تنسيق ما بين موظفي المراكز العليا وموظفي الدوائر الدنيا.

السؤال الثاني: هل يؤثر الانتقال الى موازنة البرامج على النمو الاقتصادي المحلي

وللاجابة على هذا السؤال تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والجدول رقم (16) يبين درجة الاستجابة لاستجابات أفراد العينة لأثر الانتقال الى موازنة البرامج على النمو الاقتصادي المحلي

جدول (16) :المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ودرجة الاستجابة لاستجابات أفراد العينة لأثر الانتقال الى موازنة البرامج على النمو الاقتصادي المحلي

درجة الإجابة	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	نص الفقرة	الاستجابة	الترتيب
بدرجة كبيرة	78%	0.74	3.88	يتم وضع الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة اعتماد على سبب وجود تلك المؤسسة وبما يتلاءم مع الاستراتيجية القطاعية	6	1.
بدرجة كبيرة	77%	0.68	3.84	يتم استخدام استراتيجية وزارية تبين كيفية مساهمة برامجها في تحقيق الغايات يتم استخدام استراتيجية وزارية تبين كيفية مساهمة برامجها في تحقيق الغايات الوطنية	1	2.
بدرجة كبيرة	77%	0.88	3.84	يتم التنسيق ما بين المؤسسات الحكومية وما بين وزارة المالية والتخطيط على دراسة الاستراتيجيات القطاعية	4	3.
بدرجة كبيرة	77%	0.75	3.83	الانتقال إلى موازنة البرامج يساهم في كون الحكومة هي حكومة أداء ومساءلة	3	4.
بدرجة كبيرة	76%	0.78	3.80	هنالك إطار لموازنة البرامج لتقييم المصادر وتوزيعها لغاية تحقيق الاستراتيجية الوطنية	2	5.
بدرجة كبيرة	71%	0.81	3.54	يتم وضع أولويات قطاعية لتخصيص النفقات من قبل المؤسسات الحكومية ووزارة المالية والتخطيط بالتناسل مع ما خطط	5	6.
بدرجة كبيرة	76%	0.54	3.79	اثر الانتقال الى موازنة البرامج على النمو الاقتصادي المحلي		

▪ أقصى درجة للاستجابة هي (5) درجات.

يتبين من الجدول رقم (16) أن درجة استجابة عينة الدراسة على موضوع الدراسة مدى تأثير التحول من موازنة البنود إلى موازنة البرامج على أداء الحكومة الفلسطينية المالي قد كان بدرجة كبيرة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمجال الكلي (3.79)، وقد تبين من خلال ما سبق ان وضع الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة اعتماد على سبب وجود تلك المؤسسة وبما يتلاءم مع الاستراتيجية القطاعية كان له الاثر الاكبر على النمو الاقتصادي المحلي وبالتالي يعكس تأثيره على اداء الحكومة الفلسطينية المالي وذلك بدرجة استجابة قدرها (3.88) أي درجة كبيرة وكانت اقل المتوسطات الحسابي هو انه يتم وضع أولويات قطاعية لتخصيص النفقات من قبل المؤسسات الحكومية ووزارة المالية والتخطيط بالتناغم مع ما خطط بدرجة استجابة قدرها (3.54) ولكنها ايضا استجابة عينة الدراسة عليها كانت كبيرة لذلك تبين لنا بان هنالك اثر للانتقال الى موازنة البرامج على النمو الاقتصادي المحلي ان كان يرجع الى وجود تلك المؤسسة او عملية تخصيص النفقات من قبل المؤسسات.

السؤال الثالث: هل يؤثر الانتقال الى موازنة البرامج على الدقة في تقدير الإيرادات

وللإجابة على هذا السؤال تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والجدول رقم (17) يبين درجة الاستجابة لاستجابات أفراد العينة حول أثر الدقة في تقدير الإيرادات على أداء الحكومة الفلسطينية المالي.

جدول (17): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ودرجة الاستجابة لاستجابات أفراد العينة حول أثر الانتقال الى موازنة البرامج على الدقة في تقدير الإيرادات

الترتيب	الدرجة	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الإجابة
1.	1	هنالك تنسيق شبه كامل ما بين وزارة المالية والتخطيط والوزارات حول اعداد الموازنة	3.94	0.84	79%	بدرجة كبيرة
2.	3	يتم من خلال عملية إعداد الموازنة تخصيص المصادر على البرامج ذات الأهداف الواضحة والنتائج المحددة	3.80	0.77	76%	بدرجة كبيرة
3.	2	هنالك تناسق بين ما تصدره وزارة المالية والتخطيط وتعليمات إعداد الاستراتيجيات القطاعية	3.63	0.79	73%	بدرجة كبيرة
4.	4	الانتقال إلى موازنة البرامج زاد في وضوح سياسة جبي الإيرادات الضريبية وتوظيفها في البرامج المحددة	3.44	0.80	69%	بدرجة كبيرة
		اثر الانتقال الى موازنة البرامج على الدقة في تقدير الإيرادات	3.70	0.60	74%	بدرجة كبيرة

▪ أقصى درجة للاستجابة هي (5) درجات.

يتبين من الجدول رقم (17) أن درجة استجابة عينة الدراسة على موضوع الدراسة وهو مدى تأثير التحول من موازنة البنود إلى موازنة البرامج على أداء الحكومة الفلسطينية المالي قد كان بدرجة كبيرة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمجال الكلي (3.93)، وقد تبين من خلال ما سبق أن هنالك تنسيق شبه كامل ما بين وزارة المالية والتخطيط والوزارات حول اعداد الموازنة بمتوسط حسابي قدره (3.94) وباستجابة كبيرة وهو اعلى المتوسطات لإجابات عينة الدراسة ليعكس مدى التنسيق ما بين وزارة المالية والتخطيط ووزارات ومؤسسات الدولة حول تقدير الإيرادات ما يعكس ايجابا على أداء الحكومة الفلسطينية المالية

لكن كان متوسط الاجابة على السؤال حول الانتقال إلى موازنة البرامج زاد في وضوح سياسة جبي الإيرادات الضريبية وتوظيفها في البرامج المحددة كان الاقل حظا حيث حظي المتوسط الحسابي لهذا السؤال (3.44) لكن كان استجابة العينة كبيرة ايضا مما يتضح لنا ان سياسة جبي الإيرادات كان لها الاثر الايجابي في توظيفها في البرامج المحددة للمؤسسات ولكن لم تعمل على وضوح في سياسة جبي الإيرادات عند الانتقال لموازنة البرامج.

وحيث يرى الباحث حسب خبرته وعمله في الموازنة العامة ان وزارة المالية هي التي لها سلطة اكبر على مراكز المسؤولية في الدولة وانه يقع على مراكز المسؤولية تعبئة النماذج المرسله لها من قبل وزارة المالية.

السؤال الرابع: هل يؤثر الانتقال الى موازنة البرامج على اوجه الانفاق لدى الحكومة الفلسطينية

وللاجابة على هذا السؤال تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والجدول رقم(18) يبين درجة الاستجابة لاستجابات أفراد العينة حول أثر الانتقال الى موازنة البرامج على اوجه الانفاق لدى الحكومة الفلسطينية

جدول (18): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ودرجة الاستجابة لاستجابات أفراد العينة حول أثر الانتقال الى موازنة البرامج على اوجه الاتفاق لدى الحكومة الفلسطينية

الترتيب	الترتيب الاستراتيجي	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الإجابة
1.	5	تقوم الوزارات بتبيان ما ستفعله بالمصادر التي ستخصص لها من حيث بيانها للأهداف الاستراتيجية والأولويات السياساتية والنتائج المرغوبة	3.94	0.62	79%	بدرجة كبيرة
2.	6	إن توحيد الموازنات المختلفة يعطي صورة شاملة حول تكاليف الخدمات التي تقدمها الوزارات بغض النظر عن مصادر تمويلها	3.94	0.62	79%	بدرجة كبيرة
3.	8	استخدام تصنيف حسب البرامج يساهم بمتابعة دقيقة لنفقات البرامج والأنشطة وتقييم الاداء	3.87	0.73	77%	بدرجة كبيرة
4.	7	استخدام التصنيفات الإدارية يساهم بتحديد أدق لصلاحيات الإنفاق في الحكومة والوزارات والمؤسسات	3.85	0.64	77%	بدرجة كبيرة
5.	4	يتم إصدار إطار الأنفاق في وثيقة منفصلة	3.65	0.74	73%	بدرجة كبيرة
6.	1	هنالك تنسيق شبه كامل ما بين وزارة المالية والتخطيط والمؤسسات الحكومية على تقديرات التكلفة	3.60	0.85	72%	بدرجة كبيرة
7.	3	توفر قدرة لدى المؤسسات الحكومية على مراجعة هياكل البرامج والأنشطة ومقارنتها بمؤشرات الإداء	3.53	0.83	71%	بدرجة كبيرة
8.	2	هنالك توافق ما بين الأسقف المالية المعدة للمؤسسات الحكومية ووزارة المالية	3.34	0.96	67%	بدرجة كبيرة
		أثر الانتقال الى موازنة البرامج على اوجه الاتفاق لدى الحكومة الفلسطينية	3.71	0.48	74%	بدرجة كبيرة

▪ أقصى درجة للاستجابة هي (5) درجات.

يتبين من الجدول رقم (18) أن درجة استجابة عينة الدراسة على موضوع الدراسة وهو مدى تأثير التحول من موازنة البنود إلى موازنة البرامج على إداء الحكومة الفلسطينية المالي قد كان بدرجة كبيرة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمجال الكلي (3.71)، وقد تبين من خلال ما سبق أن هنالك

استجابتان متساويتان حيث كانت الاستجابة الأولى للسؤال التالي "تقوم الوزارات بتبيان ما ستفعله بالمصادر التي ستخصص لها من حيث بيانها للأهداف الاستراتيجية والأولويات السياساتية والنتائج المرغوبة" بدرجة استجابة كبيرة ومتوسط حسابي قدره (3.94) لتبين لنا ان هنالك رؤى واضحة لدى المؤسسات حول اوجه الانفاق التي سوف تقوم بها وذلك بربطها بالأهداف الاستراتيجية لها والنتائج التي تكون مقبولة لها.

اما السؤال الثاني بنفس الاستجابة والمشار اليه بالأعلى بالنص "إن توحيد الموازنات المختلفة يعطي صورة شاملة حول تكاليف الخدمات التي تقدمها الوزارات بغض النظر عن مصادر تمويلها" بمتوسط حسابي (3.94) كان له الاثر على الانفاق الحكومي وبالتالي على الاداء المالي لها حيث ترى عينة الدراسة ان عملية التوحيد للموازنات يعطي رؤية واضحة عن عملية الانفاق وتكلفتها بالنسبة للمؤسسة اذ تعمل عملية التوحيد الى اظهار توجه تلك المؤسسة في الانفاق

لكن كانت ادنى استجابات العينة حول السؤال التالي "هنالك توافق ما بين الأسقف المالية المعدة للمؤسسات الحكومية ووزارة المالية" بمتوسط حسابي قدره (3.34) وبدرجة استجابة كبيرة لتبين لنا بان وزارة المالية لا تضع الاسقف جزافا وانما اعتمادا على مخرجات المؤسسات والوزارات وبتنسيق شبه كامل ما بين تلك المؤسسات ووزارة المالية والتخطيط أي ان هنالك عملية تخطيط شاملة على أسس واضحة ومتينة في تحديد الاسقف المالية.

السؤال الخامس: هل يؤثر الانتقال الى موازنة البرامج على الرقابة المالية

وللاجابة على هذا السؤال تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والجدول رقم (19) يبين درجة الاستجابة لاستجابات أفراد العينة حول أثر الانتقال الى موازنة البرامج على الرقابة المالية

جدول (19): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ودرجة الاستجابة لاستجابات أفراد العينة حول أثر الانتقال الى موازنة البرامج على الرقابة المالية

درجة الإجابة	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	نص الفقرة	الاستبانة رقم بي	رقم
بدرجة كبيرة	80%	0.72	4.01	يتم استخدام نظام من الضوابط الداخلية والتدقيق	1	.1
بدرجة كبير	78%	0.80	3.89	استخدام نظام رقابة مالي متقدم يساهم في زيادة القدرة على تقدير الإيرادات وتقليل النفقات	4	.2
بدرجة كبيرة	75%	0.81	3.77	هنالك شفافية في الموازنات مما يبسر من عملية قراءة وفهم الموازنة من قبل الجميع ونقل المعلومات	3	.3
بدرجة كبيرة	74%	0.82	3.71	إن التحول إلى موازنة البرامج ساهم بزيادة القدرة الرقابية في المؤسسات العامة	5	.4
بدرجة كبيرة	73%	0.87	3.67	أن الرقابة على التنفيذ في موازنة البرامج ساهم في زيادة مسؤوليات السلطتين والمجتمع المدني	6	.5
بدرجة كبيرة	71%	0.93	3.53	الانتقال إلى موازنة البرامج يساهم بتكوين نظام لوازم منفتح ومنافس ونظام توظيف يستند إلى الجدارة والاستحقاق ويقدم المزايا المناسبة ويحافظ على طاقم عمل يتمتع بالقدرات والمهارات والكفاءات المناسبة	2	.6
بدرجة كبيرة	75%	0.59	3.76	أثر الانتقال الى موازنة البرامج على الرقابة المالية		

▪ أقصى درجة للاستجابة هي (5) درجات.

يتبين من الجدول رقم (19) أن درجة استجابة عينة الدراسة على موضوع الدراسة وهو مدى تأثير التحول من موازنة البنود إلى موازنة البرامج على إداء الحكومة الفلسطينية المالي قد

كان بدرجة كبيرة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمجال الكلي (3.76)، وقد تبين مما سبق أن هنالك أثر واضح من قبل الرقابة المالية على أداء الحكومة الفلسطينية المالية وذلك باستخدام نظام ضوابط داخلية وتدقيق بدرجة استجابة قدرها (4.01) أي استجابة كبيرة لتبين لنا ان عملية الرقابة في اي مؤسسة كانت تحفز في زيادة الاداء لتلك المؤسسات

اما ادنى استجابات عينة الدراسة فكانت حول السؤال السابق وهو " الانتقال إلى موازنة البرامج يساهم بتكوين نظام لوازم منفتح ومنافس ونظام توظيف يستند إلى الجدارة والاستحقاق ويقدم المزايا المناسبة ويحافظ على طاقم عمل يتمتع بالقدرات والمهارات والكفاءات المناسبة" بمتوسط حسابي قدره (3.53) باستجابة كبيرة حيث يتبين لنا ان عملية الانتقال يساهم بتكوين نظام لوازم منفتح ذو رقابة جيدة مما يؤثر بالتالي على المشتريات الحكومية والتي تحظى بحجم لا بأس فيه في الانفاق الحكومي وخاصة في المؤسسات الخدمائية والتي تعتمد على شراء السلع والخدمات وتقديمها للجمهور وبأسعار مناسبة.

السؤال السادس: هل يؤثر الانتقال الى موازنة البرامج في ظل الاستقرار السياسي على أداء الحكومة الفلسطينية المالي

وللإجابة على هذا السؤال استخدمت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والجدول رقم (20) يبين درجة الاستجابة لاستجابات أفراد العينة حول أثر الانتقال الى موازنة البرامج في ظل الاستقرار السياسي على أداء الحكومة الفلسطينية المالي.

جدول (20): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ودرجة الاستجابة لاستجابات أفراد العينة حول أثر الانتقال الى موازنة البرامج في ظل الاستقرار السياسي على اداء الحكومة الفلسطينية المالي

الرقم الاستجابة	الرقم في	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الإجابة
1.	4	وضوح الأهداف والنتائج المتوقعة والعلاقة بالأولويات الوطنية يساعد في اجتذاب الأموال من الموازنة الخارجية إلى الموازنة الأساسية	3.87	0.72	77%	بدرجة كبيرة
2.	7	السماح باستخدام موازنة الطوارئ يغير في تكلفة البرامج	3.87	0.92	77%	بدرجة كبيرة
3.	3	هنالك روابط قوية وواضحة بين أهداف الوزارة والأوليات المبينة في الخطة الوطنية العامة والخطة الاستراتيجية والموازنة	3.83	0.62	77%	بدرجة كبيرة
4.	5	هنالك رؤية سياسية واضحة حول تنفيذ الموازنة حسب متطلبات الواقع المفروض على الحكومة الوطنية الفلسطينية	3.69	0.71	74%	بدرجة كبيرة
5.	6	وجود نزاعات على الحكم يساهم في تغيير الاهداف الموضوعية في الاجندة الوطنية	3.67	0.87	73%	بدرجة كبيرة
6.	1	هنالك استراتيجية وطنية حديثة تحصل على دعم واسع	3.62	0.74	72%	بدرجة كبيرة
7.	2	هنالك توافق شبه كامل على الأجندة السياسية الوطنية الفلسطينية ما بين مؤسسات الحكومية ووزارة المالية والتخطيط	3.61	0.78	72%	بدرجة كبيرة
		أثر الانتقال الى موازنة البرامج في ظل الاستقرار السياسي على اداء الحكومة الفلسطينية المالي	3.74	0.48	75%	بدرجة كبيرة

▪ أقصى درجة للاستجابة هي (5) درجات.

يتبين من الجدول رقم (20) أن درجة استجابة عينة الدراسة على موضوع الدراسة وهو مدى تأثير التحول من موازنة البنود إلى موازنة البرامج على أداء الحكومة الفلسطينية المالي قد كان بدرجة كبيرة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمجال الكلي (3.74) حيث ترى عينة الدراسة ان الاستقرار السياسي له تأثير ايجابي على اداء الحكومة الفلسطينية المالية في ظل النظام المالي الجديد وكان ذلك واضحا في السؤالين التاليين التين كان لهما نفس الاستجابة وهما على التوالي " وضوح الأهداف والنتائج المتوقعة والعلاقة بالأولويات الوطنية يساعد في اجتذاب الأموال من الموازنة الخارجية إلى الموازنة الأساسية" و " السماح باستخدام موازنة الطوارئ يغير في تكلفة البرامج" بمتوسط حسابي قدره (3.87) أي باستجابة كبيرة حيث يتبين لنا من السؤال الاول ان وضوح الاهداف والنتائج المتوقعة مع ما هو مربوط بالخطة الوطنية يساعد بجذب الأموال من المانحين وحيث ان المانحين يحاولون وضع اموالهم بمستقبل امن ومنطقة اكثر هدوء وبعيدة عن التجاذبات السياسية وبالتالي يزيد من قدرة الحكومة المالي مما يؤثر على اداء تلك الحكومة باستغلال الموارد المالية المتاحة لها من المانحين وبالتالي تحقيق اهدافها، وعلى العكس من ذلك ان استخدام موازنة الطوارئ يغير من قيمة البرامج الموضوعية فعند تنفيذ موازنة طوارئ تعمل على طرد اموال المانحين وعدم جذبهم الى الموازنة الاساسية مما يؤثر على قدرة الحكومة المالية وبالتالي تنفيذ مشاريعها المعدة مما يضطر الحكومة الى تخفيض من الاموال الموجهة الى تلك المشاريع وبالتالي الى عدم تحقيق رؤية وأهداف الخطة الوطنية.

وايضا كانت اقل استجابة للعينة حول السؤال التالي " هنالك توافق شبه كامل على الأجندة السياسية الوطنية الفلسطينية ما بين مؤسسات الحكومية ووزارة المالية والتخطيط " وباستجابة ايضا كبيرة أي ان المؤسسات والوزارات تضع بعين الاعتبار تحقيق اهدافها بالتوافق مع الخطة الوطنية المعدة مسبقا والتي تعمل بالشراكة مع وزارة المالية والتخطيط على توفر القدرة المالية لتحقيق تلك الاهداف والتي لا يمكن ان تكون لولا وجود تمويل من المانحين الذي يطلبون توافق كامل ما بين الخطة الوطنية واهداف تلك المؤسسات وبالتالي الرجوع الى الهدف الاسمي وهو الاستقرار السياسي حتى يتم جذب تلك الاموال.

السؤال السابع: هل يؤثر الانتقال الى موازنة برامج على استغلال الحكومة للموارد المتاحة وللاجابة على هذا السؤال استخدمت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والجدول رقم (21) يبين درجة الاستجابة لاستجابات أفراد العينة حول اثر الانتقال الى موازنة البرامج على استغلال الحكومة للموارد المتاحة.

جدول (21): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ودرجة الاستجابة لاستجابات أفراد العينة اثر الانتقال الى موازنة البرامج على استغلال الحكومة للموارد المتاحة.

الرقم الاستبانة	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الإجابة
1.5	توفر موارد كافية يعمل على تطوير القطاع الحكومي والارتقاء بمستوى الاداء فيه وذلك بخلق ظروف عمل تحفيزية تشجع التعاون	4.11	0.76	82%	بدرجة كبيرة
2.4	استخدام التصنيفات حسب البرامج (برنامج اداري، وبرامج رئيسية) يدعم القطاعات الاستراتيجية القائمة من خلال إضافة البيانات والمعلومات حول تكلفة أهداف السياسات الحكومية والخدمات التي تقدمها	3.94	0.58	79%	بدرجة كبيرة
3.3	استخدام تصنيف الموقع (حسب اولوية القطاع بالنسبة لخطة التنمية) يساهم في وضع برامج أدق لموازنات الوزارات والمؤسسات الحكومية	3.85	0.52	77%	بدرجة كبيرة
4.2	استخدام تصنيف بنود الحسابات وفقا لإحصاءات مالية الحكومة (GFS) 2001 يساهم باعداد وتنفيذ موازنة برامج ذات كفاءة عالية	3.84	0.65	77%	بدرجة كبيرة
5.1	تصنيفات القطاعات إلى 21 قطاع وطني يساعد ببلورة موازنة برامج ذات أداء عالي	3.81	0.75	76%	بدرجة كبيرة
6.7	يتم وضع اولويات لعملية استغلال الموارد للخروج بموازنة ذات كفاءة عالية من حيث تقليص قيمة العجز.	3.72	0.79	74%	بدرجة كبيرة
7.6	تعمل الحكومة على استغلال الموارد المتاحة لها مما يساهم في زيادة تصنيف الاداء لها.	3.69	0.79	74%	بدرجة كبيرة
	اثر الانتقال الى موازنة البرامج على استغلال الحكومة للموارد المتاحة	3.74	0.47	75%	بدرجة كبيرة

▪ أقصى درجة للاستجابة هي (5) درجات.

يتبين من الجدول رقم (21) أن درجة استجابة عينة الدراسة على موضوع الدراسة وهو مدى تأثير التحول من موازنة البنود إلى موازنة البرامج على إداء الحكومة الفلسطينية المالي قد كان بدرجة كبيرة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمجال الكلي (3.74) حيث ترى عينة الدراسة "ان توفر موارد كافية يعمل على تطوير القطاع الحكومي والارتقاء بمستوى الاداء فيه وذلك بخلق ظروف عمل تحفيزية تشجع التعاون" والسؤال السابق قد كان متوسط الحسابي له (4.11) وباستجابة كبيرة لتبين لنا ان توفر الموارد للحكومة البشرية والمالية والطبيعية تعمل ايجابيا في اداءها المالي وذلك بتوفر قدرة على استغلال الموارد المالية بالشراكة مع الموارد الطبيعية والبشرية على تحقيق اهدافها المرسومة وبالتالي تحقيق الاهداف الموضوع في الخطة الوطنية وتحقيق استراتيجيات المؤسسات الموجودة.

وكانت استجابة العينة حول التساؤل " تعمل الحكومة على استغلال الموارد المتاحة لها مما يساهم في زيادة تصنيف الاداء لها." بمتوسط حسابي قدره (3.69) باستجابة كبيرة مما يؤكد ان الحكومة الفلسطينية تعمل بكل جهد على استغلال تلك الموارد المتوفرة لها وذلك لتحقيق الاهداف المرجوة حتى تعمل على تحقيق برنامجها السياسي التي اقرته عند تعيينها، وبالتالي يزيد من قدرتها الادارية ورفع كفاءتها وتصنيف الاداء لها.

على مستوى المجال الكلي

جدول (22): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، ودرجة الاستجابة على المجال الكلي

الرقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
1	أثر استخدام نظام اعداد موازنة متقدم على رؤية الحكومة المستقبلية	4.02	0.45	80%	بدرجة كبيرة
2	أثر الانتقال الى موازنة البرامج على النمو الاقتصادي المحلي	3.79	0.54	76%	بدرجة كبيرة
3	أثر الانتقال الى موازنة البرامج على الدقة في تقدير الإيرادات	3.70	0.60	74%	بدرجة كبيرة
4	أثر الانتقال الى موازنة البرامج على اوجه الانفاق لدى الحكومة الفلسطينية	3.72	0.48	74%	بدرجة كبيرة
5	أثر الانتقال الى موازنة البرامج على الرقابة المالية	3.76	0.59	75%	بدرجة كبيرة
6	أثر الانتقال الى موازنة البرامج في ظل الاستقرار السياسي على اداء الحكومة الفلسطينية المالي	3.74	0.48	75%	بدرجة كبيرة
7	أثر الانتقال الى موازنة برامج على استغلال الحكومة للموارد المتاحة	3.85	0.47	77%	بدرجة كبيرة
	المجال الكلي	3.80	0.40	76%	بدرجة كبيرة

يوضح الجدول رقم (21) المتوسطات الحسابية لمجالات الدراسة وللمجال الكلي وفيما

يلي تفصيل لهذه المتوسطات:

تبين أن المتوسط الحسابي لمجال الاول أثر استخدام نظام اعداد موازنة متقدم على رؤية

الحكومة المستقبلية قد بلغ (4.02) وقد كانت درجة الاستجابة عليه بدرجة كبيرة.

كما تبين أن المتوسط الحسابي لمجال الثاني أثر الانتقال الى موازنة البرامج على النمو الاقتصادي المحلي (3.79) وبدرجة استجابة كبيرة.

أما المجال الثالث وهو مجال أثر الانتقال الى موازنة البرامج على الدقة في تقدير الإيرادات فقد بلغ المتوسط الحسابي له (3.70) وبدرجة استجابة كبيرة.

أما المجال الرابع وهو أثر الانتقال الى موازنة البرامج على أوجه الانفاق لدى الحكومة الفلسطينية

فقد بلغ المتوسط الحسابي له (3.72) وبدرجة استجابة كبيرة.

أما المجال الخامس وهو أثر الانتقال الى موازنة البرامج على الرقابة المالية فقد بلغ المتوسط الحسابي له (3.76) وبدرجة استجابة كبيرة.

أما المجال السادس وهو أثر الانتقال الى موازنة البرامج في ظل الاستقرار السياسي على أداء الحكومة الفلسطينية المالي فقد بلغ المتوسط الحسابي له (3.74) وبدرجة استجابة كبيرة.

أما المجال السابع وهو أثر الانتقال الى موازنة برامج على استغلال الحكومة للموارد المتاحة فقد بلغ المتوسط الحسابي له (3.85) وبدرجة استجابة كبيرة.

أما بالنسبة للمجال الكلي فقد بلغ المتوسط الحسابي له (3.80) وبدرجة استجابة كبيرة.

النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة

1. الفرضية الأولى والتي نصها: (لا توجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha=0.05)$) لاستخدام النظام الجديد على أداء الحكومة الفلسطينية المالي).

وللإجابة على هذه الفرضية والتأكد من صدق الفرضية الصفرية السابقة تم إجراء اختبار (ت) لعينة واحدة (One Sample t-test) والجدول رقم (23) يبيّن قيمة المتوسط

الحسابي والانحراف المعياري ودرجات الحرية وقيم (ت) وقيمة مستوى الدلالة الإحصائية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مجال أثر استخدام النظام الجديد، وللحكم على دلالة متوسطات استجابات أفراد العينة على الفقرات، فقد اعتمد الباحث المحك التالي: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستخدام النظام الجديد على أداء الحكومة الفلسطينية المالي إذا كانت النسبة المئوية تزيد عن 60% (أو متوسط حسابي يزيد عن 3) وهذا يعتبر مستوى افتراضي مقبول (وهو المحك الافتراضي المتبع في مثل هذه الاختبارات)، والجدول التالية توضح نتائج هذا الاختبار.

جدول (23): نتائج اختبار (ت) (One Sample t-test) أثر استخدام النظام الجديد (قيمة المحك 3)

المجال	العدد	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة ت المحسوبة	مستوى الدلالة
أثر استخدام النظام الجديد	100	4.022	80%	0.448	99	22.76	0.000*

* دال إحصائياً عند مستوى (0.05)

يتضح من خلال الجدول رقم (23) وجود أثر دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) لاستخدام النظام الجديد على أداء الحكومة المالي، حيث بلغ مستوى الدلالة الإحصائية (0.000)، كما يتضح أن المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد عينة الدراسة قد بلغ (4.022) وهو أعلى من قيمة المحك الافتراضي (3)، وبالتالي يمكن القول أن استخدام النظام الجديد قد أثر بشكل إيجابي على أداء الحكومة المالي، وعليه تقبل الفرضية السابقة.

ويعزي الباحث السبب في ذلك إلى أن النظام الجديد عمل على تخصيص الموارد وتوجيههم للاتجاه الصحيح في عملية الانفاق إن كانت عملية انفاق سنوية أو متوسطة السنوات بالإضافة إلى أن النظام الجديد يعمل على حصر النفقات بدقة تقدير عالية

2.الفرضية الثانية والتي تنص على: (لا توجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$) للنمو الاقتصادي المحلي على اداء الحكومة الفلسطينية المالي في ظل الانتقال الى موازنة البرامج).

وللاجابة على هذه الفرضية والتأكد من صدق الفرضية الصفرية السابقة تم إجراء اختبار (ت) لعينة واحدة (One Sample t-test)، والجدول رقم (24) يبين قيمة المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجات الحرية وقيم (ت) وقيمة مستوى الدلالة الإحصائية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مجال النمو الاقتصادي المحلي، والجدول التالي توضح نتائج هذا الاختبار.

جدول (24): نتائج اختبار (ت) (One Sample t-test) اثر النمو الاقتصادي المحلي (قيمة المحك 3)

المجال	العدد	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة ت المحسوبة	مستوى الدلالة
اثر النمو الاقتصادي المحلي	100	3.7883	76%	0.54322	99	14.512	0.000*

* دال إحصائياً عند مستوى (0.05)

يتضح من خلال الجدول رقم (24) وجود أثر دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للنمو الاقتصادي المحلي على اداء الحكومة الفلسطينية المالي في ظل الانتقال الى موازنة البرامج، حيث بلغ مستوى الدلالة الإحصائية (0.000)، كما يتضح أن المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد عينة الدراسة قد بلغ (3.788) وهو أعلى من قيمة المحك الافتراضي (3)، وبالتالي يمكن القول أن النمو الاقتصادي المحلي قد أثر بشكل إيجابي على أداء الحكومة المالي، وعليه تقبل الفرضية السابقة.

ويعزي الباحث السبب في ذلك إلى ان النمو الاقتصادي المحلي يزيد من قدرة الحكومة على جبي إيراداتها وتحقيق وفر في الإيرادات وبالتالي تعمل الموازنة بكفاءة عالية في عملية الانفاق وخاصة الانفاق الذي يعتمد على مخرجات محددة مسبقاً.

3.الفرضية الثالثة والتي تنص على: (لا توجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$) للدقة في تقدير الإيرادات على أداء الحكومة الفلسطينية المالي في ظل الانتقال الى موازنة البرامج).

وللاجابة على هذه الفرضية والتأكد من صدق الفرضية الصفرية السابقة تم إجراء اختبار (ت) لعينة واحدة (**One Sample t-test**) والجدول رقم (24) يبين قيمة المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجات الحرية وقيم (ت) وقيمة مستوى الدلالة الإحصائية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مجال دقة تقدير الإيرادات، والجدول التالي توضح نتائج هذا الاختبار.

جدول (25): نتائج اختبار (ت) (One Sample t-test) اثر دقة تقدير الإيرادات (قيمة المحك 3)

المجال	العدد	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة ت المحسوبة	مستوى الدلالة
اثر دقة تقدير الإيرادات	100	3.7025	74%	.60165	99	11.676	0.000*

* دال إحصائياً عند مستوى (0.05)

يتضح من خلال الجدول رقم (25) وجود أثر دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) يوجد أثر ذو دلالة إحصائية دقة تقدير الإيرادات على أداء الحكومة الفلسطينية المالي في ظل الانتقال الى موازنة البرامج، حيث بلغ مستوى الدلالة الإحصائية (0.000)، كما يتضح أن المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد عينة الدراسة قد بلغ (3.7025) وهو أعلى من قيمة المحك الافتراضي (3)، وبالتالي يمكن القول أن دقة تقدير الإيرادات قد أثر بشكل إيجابي على أداء الحكومة المالي، وعليه تقبل الفرضية السابقة.

ويعزي الباحث السبب في ذلك إلى ان دقة تقدير الإيرادات يعمل على زيادة النسبة المتوقعة في الإيرادات وبالتالي تعمل على تخصيص الإيرادات بالشكل السليم للمشاريع في تلك السنوات وبالإنفاق التشغيلي وقدرة الحكومة على استيعاب الإنفاق لذلك العالم وبالتالي زيادة كفاءة الاداء الحكومي المالي.

4.الفرضية الرابعة والتي تنص على: (لا توجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha=0.05)$ لاثر اوجه الانفاق على اداء الحكومة الفلسطينية المالي في ظل الانتقال الى موازنة البرامج).

وللاجابة على هذه الفرضية والتأكد من صدق الفرضية الصفرية السابقة تم إجراء اختبار (ت) لعينة واحدة (**One Sample t-test**)، والجدول رقم (26) يبين قيمة المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجات الحرية وقيم (ت) وقيمة مستوى الدلالة الإحصائية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مجال اوجه الانفاق، والجدول رقم(26) يوضح نتائج هذا الاختبار.

جدول (26) نتائج اختبار (ت) (One Sample t-test) لأوجه الانفاق (قيمة المحك 3)

المجال	العدد	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة ت المحسوبة	مستوى الدلالة
اوجه الانفاق	100	3.7625	%75	0.68707	99	09811.	0.000*

* دال إحصائياً عند مستوى (0.05)

يتضح من خلال الجدول رقم (26) وجود أثر دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأوجه الانفاق على اداء الحكومة الفلسطينية المالي في ظل الانتقال الى موازنة البرامج، حيث بلغ مستوى الدلالة الإحصائية (0.000)، كما يتضح أن المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد عينة الدراسة قد بلغ (3.7625) وهو أعلى من قيمة المحك الافتراضي (3)، وبالتالي يمكن القول أن اوجه الانفاق قد أثر بشكل إيجابي على أداء الحكومة الفلسطينية المالي، وعليه تقبل الفرضية السابقة.

ويعزي الباحث السبب في ذلك الى ان اوجه الانفاق يؤثر بشكل ايجابي على اداء الحكومة حيث ان الحكومات التي تنفق باتجاه الانفاق الاستثمار تعمل على زيادة الايرادات التي تحصل عليها من تلك المشاريع وبالتالي زيادة اداءها المالي بالاضافة الى الحكومات التي توجه انفاقها للخدمات بشكل اكبر قد لا يعود عليها بنفع مباشر وبالتالي الاداء الحكومي سوف يقل.

5.الفرضية الخامسة والتي تنص على: (لا توجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$) للرقابة المالية على اداء الحكومة الفلسطينية المالي في ظل الانتقال الى موازنة البرامج).

وللاجابة على هذه الفرضية والتأكد من صدق الفرضية الصفرية السابقة تم إجراء اختبار (ت) لعينة واحدة (**One Sample t-test**) والجدول رقم (27) يبين قيمة المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجات الحرية وقيم (ت) وقيمة مستوى الدلالة الإحصائية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مجال الرقابة المالية، وللحكم على دلالة متوسطات استجابات أفراد العينة على الفقرات، فقد اعتمد الباحث المحك التالي: يوجد أثر ذو دلالة للرقابة المالية على اداء الحكومة الفلسطينية المالي في ظل الانتقال الى موازنة البرامج، إذا كانت النسبة المئوية تزيد عن 60% (أو متوسط حسابي يزيد عن 3) وهذا يعتبر مستوى افتراضي مقبول (وهو المحك الافتراضي المتبع في مثل هذه الاختبارات)، والجدول رقم (27) يوضح نتائج هذا الاختبار.

جدول (27): نتائج اختبار (ت) (One Sample t-test) الرقابة المالية (قيمة المحك 3)

المجال	العدد	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة ت المحسوبة	مستوى الدلالة
الرقابة المالية	100	3.7633	75%	0.58612	99	024.13	0.000*

* دال إحصائياً عند مستوى (0.05)

يتضح من خلال الجدول رقم (27) وجود أثر دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرقابة المالية على اداء الحكومة الفلسطينية المالي في ظل الانتقال

الى موازنة البرامج، حيث بلغ مستوى الدلالة الإحصائية (0.000)، كما يتضح أن المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد عينة الدراسة قد بلغ (3.7633) وهو أعلى من قيمة المحك الافتراضي (3)، وبالتالي يمكن القول أن الرقابة المالية قد أثرت بشكل إيجابي على أداء الحكومة المالي، وعليه تقبل الفرضية السابقة.

ويعزي الباحث السبب في ذلك الى أن الرقابة المالي تعمل على عدم التجاوزات المالية وخاصة من قبل المفوضين وبالتالي تقيد المسئولون بالقوانين المالية الموضوعية والتقييد ايضا باتجاه الانفاق المحدد لهم في الموازنة العامة مما تعمل الرقابة على ربط الاهداف الموضوعية في الخطة الوطنية مع الاعتمادات المالية للمؤسسات الحكومية وبالتالي تحقيق البرامج الموضوعية لتلك المؤسسات مما تعمل على زيادة كفاءة الأداء الحكومي المالي.

6. الفرضية السادسة والتي تنص على: (لا توجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$) للاستقرار السياسي على أداء الحكومة الفلسطينية المالي في ظل الانتقال الى موازنة البرامج).

وللاجابة على هذه الفرضية والتأكد من صدق الفرضية الصفرية السابقة تم إجراء اختبار (ت) لعينة واحدة (One Sample t-test)، والجدول رقم (28) يبين قيمة المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجات الحرية وقيم (ت) وقيمة مستوى الدلالة الإحصائية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مجال الاستقرار السياسي، والجدول رقم (28) يوضح نتائج هذا الاختبار.

جدول (28) نتائج اختبار (ت) (One Sample t-test) الاستقرار السياسي (قيمة المحك 3)

المجال	العدد	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة ت المحسوبة	مستوى الدلالة
الاستقرار السياسي	100	3.7371	74%	0.47607	99	15.484	0.000*

* دال إحصائياً عند مستوى (0.05)

يتضح من خلال الجدول رقم (28) وجود أثر دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاستقرار السياسي على أداء الحكومة الفلسطينية المالي في ظل الانتقال الى موازنة البرامج، حيث بلغ مستوى الدلالة الإحصائية (0.000)، كما يتضح أن المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد عينة الدراسة قد بلغ (3.7371) وهو أعلى من قيمة المحك الافتراضي (3)، وبالتالي يمكن القول ان الاستقرار السياسي قد أثر بشكل إيجابي على أداء الحكومة المالي، وعليه تقبل الفرضية السابقة.

ويعزي الباحث السبب في ذلك الى أن الاستقرار السياسي للدولة هو من قواعد التنمية وبالتالي تعمل على تنفيذ المشاريع الموضوعة من قبل الحكومة وعدم ذهاب الحكومة الى ضخ أموالها في اتجاه الامن والعمل على ضخ تلك الاموال في اتجاه التنمية وبناء المشاريع المدره للأموال وبالتالي زيادة حصيله الخزينة وتوجيه الانفاق في الطريق الصحيح.

7. الفرضية السابعة والتي تنص على: (لا توجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$) لتوفر الموارد على أداء الحكومة الفلسطينية المالي في ظل الانتقال الى موازنة البرامج).

وللاجابة على هذه الفرضية والتأكد من صدق الفرضية الصفرية السابقة تم إجراء اختبار (ت) لعينة واحدة (One Sample t-test)، والجدول رقم (29) يبين قيمة المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجات الحرية وقيم (ت) وقيمة مستوى الدلالة الإحصائية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على توفر الموارد، والجدول رقم (29) يوضح نتائج هذا الاختبار.

جدول (29) نتائج اختبار (ت) (One Sample t-test) توفر الموارد (قيمة المحك 3)

المجال	العدد	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة ت المحسوبة	مستوى الدلالة
توفر الموارد	100	3.8514	%77	0.46565	99	18.285	0.000*

* دال إحصائياً عند مستوى (0.05)

يتضح من خلال الجدول رقم (29) وجود أثر دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتوفر الموارد على أداء الحكومة الفلسطينية المالي، حيث بلغ مستوى الدلالة الإحصائية (0.000)، كما يتضح أن المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد عينة الدراسة قد بلغ (3.8514) وهو أعلى من قيمة المحك الافتراضي (3)، وبالتالي يمكن القول ان توفر الموارد قد أثر بشكل إيجابي على أداء الحكومة المالي، وعليه تقبل الفرضية السابقة.

ويعزي الباحث السبب في ذلك توفر الموارد بأشكالها المختلفة هي من مقومات نجاح أي تنمية للدولة وان أي عملية تقدير للإيرادات والنفقات لا تتم إلا بعملية توفر موارد كافية ان كانت مالية او بشرية او مواد خام او غيرها وبالتالي كلما توفرت الموارد بنسبة اعلى زادت من قدرة الدولة على ادارتها وتحقيق تنمية جيدة وينعكس بالتالي على اداءها المالي.

8. الفرضية الثامنة والتي تنص على أنه: (لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في مدى تأثير التحول من موازنة البنود إلى موازنة البرامج على أداء الحكومة الفلسطينية المالي تعزى لمتغير المؤسسة الحكومية).

وللاجابة على هذه الفرضية والتأكد من صدق الفرضية الصفرية السابقة تم اجراء اختبار (ت) (**Independent Sample t-test**) والجدول رقم (30) يبين نتائج اختبار (ت) بين المجموعات

جدول (30): نتائج اختبار (ت) بين المجموعات حسب متغير المؤسسة الحكومية

المجال	المؤسسة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة ت المحسوبة	مستوى الدلالة
أثر استخدام نظام اعداد موازنة متقدم على رؤية الحكومة المستقبلية	وزارة	83	4.04	0.44	98	0.93	0.353
	هيئة	17	3.92	0.48			
أثر الانتقال الى موازنة البرامج على النمو الاقتصادي المحلي	وزارة	83	3.80	0.53	98	0.359	0.721
	هيئة	17	3.75	0.62			
أثر الانتقال الى موازنة البرامج على الدقة في تقدير الإيرادات	وزارة	83	3.76	0.57	98	2.112	0.037
	هيئة	17	3.43	0.68			
أثر الانتقال الى موازنة البرامج على اوجه الانفاق لدى الحكومة الفلسطينية	وزارة	83	3.75	0.45	98	1.838	0.069
	هيئة	17	3.52	0.60			
أثر الانتقال الى موازنة البرامج على الرقابة المالية	وزارة	83	3.78	0.57	98	0.669	0.505
	هيئة	17	3.68	0.68			
أثر الانتقال الى موازنة البرامج في ظل الاستقرار السياسي على اداء الحكومة الفلسطينية المالي	وزارة	83	3.74	0.43	98	0.022 -	0.982
	هيئة	17	3.74	0.68			
أثر الانتقال الى موازنة برامج على استغلال الحكومة للموارد المتاحة	وزارة	83	3.88	0.44	98	1.338	0.184
	هيئة	17	3.71	0.58			
المجال الكلي	وزارة	83	3.82	0.37	98	1.348	0.181
	هيئة	17	3.68	0.49			

*دالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)

- يتضح لنا من المجال الاول ان مستوى الدلالة اكبر من 0.05، مما يدل على ان المؤسسات الحكومية والمنقسمة الى وزارات وهيئات يؤكدون على ان استخدام نظام اعداد موازنة متقدم يؤثر على اداء الحكومة المالي.
- يتضح لنا من المجال الثاني ان مستوى الدلالة اكبر من 0.05، مما يدل على ان المؤسسات الحكومية والمنقسمة الى وزارات وهيئات يؤكدون على ان الانتقال الى موازنة البرامج يؤثر على النمو الاقتصادي المحلي.
- يتضح لنا من المجال الثالث ان مستوى الدلالة اكبر من $\alpha=0.05$ ، مما يشير ان المبحوثين لدى المؤسسات الحكومية يؤكدون انه هنالك أثر للانتقال الى موازنة البرامج على الدقة في تقدير الإيرادات
- اما المجال الرابع فكانت مستوى الدلالة 0.03 وهو اقل من قيمة $\alpha=0.05$ مما يدل على ان المبحوثين يروون بأنه يوجد فروق بأثر اوجه الانفاق على اداء الحكومة الفلسطينية المالي.
- اما المجال الخامس وهو أثر الرقابة المالية على اداء الحكومة الفلسطينية المالي فكانت مستوى الدلالة 0.37 وهي اكبر من قيمة $\alpha=0.05$ مما يشير الى انه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند هذا المجال وفق وجهة نظر المبحوثين.
- وعند النظر للمجال السادس فانه يتضح لنا بأن مستوى الدلالة لهذا المجال كان 0.01 وهي اقل من قيمة $\alpha=0.05$ وعليه فان المبحوثين يرون بأنه يوجد فروق ذات دلالة احصائية عند هذا المجال مما يدل بان الموظفين في المؤسسات الحكومية يرون بأن الاستقرار السياسي لا يؤثر على الاداء الحكومة في ظل الانتقال الى موازنة البرامج وربما يرجع ذلك للوضع السياسي الذي تتمتع فيه الاراضي الفلسطينية.
- اما المجال السابع والخاص بتوفر الموارد فكان مستوى الدلالة اعلى من $\alpha=0.05$ وعليه فاننا نقبل الفرضية القائلة لا توجد اثر ذات دلالة احصائية عند مستوى $\alpha=0.05$ تعزى

لمتغير المؤسسة الحكومية حيث يرى الباحثين بأن الانتقال الى موازنة برامج يؤثر على استغلال الحكومة للموارد المتاحة

- وبالنظر الى المجال الكلي فان مستوى الدلالة اعلى من $\alpha=0.05$ وعليه يرى الباحثين بانه يوجد تأثير لتحول من موازنة البنود الى موازنة البرامج على اداء الحكومة المالي يعزى لمتغير المؤسسة الحكومية.

9.الفرضية التاسعة والتي تنص على أنه: (لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في مدى تأثير التحول من موازنة البنود إلى موازنة البرامج على أداء الحكومة الفلسطينية المالي تعزى لمتغير الدرجة الوظيفية).

وللاجابة على هذه الفرضية والتأكد من صدق الفرضية الصفرية السابقة تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (**One Way ANOVA**)، والجدول رقم (31) يبين قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجات الحرية وقيم (ف) المحسوبة وقيم مستوى الدلالة الإحصائية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على أداة الدراسة تعزى لمتغير الدرجة الوظيفية كالتالي:

جدول (31): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) حسب متغير الدرجة الوظيفية

مستوى الدلالة	قيمة F	داخل المجموعات			بين المجموعات			المجال
		درجات الحرية	متوسط المربعات	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	مجموع المربعات	
0.037	3.42	97	0.192	18.637	2	0.657	1.314	أثر استخدام نظام اعداد موازنة متقدم على رؤية الحكومة المستقبلية
0.373	0.996	97	0.295	28.626	2	0.294	0.588	أثر الانتقال الى موازنة البرامج على النمو الاقتصادي المحلي
0.611	0.496	97	0.366	35.474	2	0.181	0.363	أثر الانتقال الى موازنة البرامج على الدقة في تقدير الإيرادات
0.447	0.811	97	0.232	22.501	2	0.188	0.376	أثر الانتقال الى موازنة البرامج على اوجه الانفاق لدى الحكومة الفلسطينية
0.515	0.668	97	0.346	33.548	2	0.231	0.462	أثر الانتقال الى موازنة البرامج على الرقابة المالية
0.56	2.963	97	0.218	21.146	2	0.646	1.292	أثر الانتقال الى موازنة البرامج في ظل الاستقرار السياسي على اداء الحكومة الفلسطينية المالي
0.503	0.693	97	0.218	21.164	2	0.151	0.302	أثر الانتقال الى موازنة برامج على استغلال الحكومة للموارد المتاحة
0.242	1.438	97	0.157	15.239	2	0.266	0.452	المجال الكلي

* دالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)

يتضح لنا من الجدول رقم (31) بان اغلبية المجالات قد زادت عن مستوى الدلالة عن $0.05=\alpha$ وعليه يتم قبول الفرضيات الخاصة بمتغير الدرجة الوظيفية، ما عدا المجال الاول والخاص بالنظام الجديد حيث كانت مستوى الدلالة اقل من $0.05=\alpha$ وعليه تم رفض الفرضية القائل لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لاستخدام النظام الجديد على اداء الحكومة الفلسطينية المالي يعزى لمتغير الدرجة الوظيفية، ويعزى الباحث ذلك الا انه يوجد اثر لدرجة المبحوث على استخدام النظام الجديد وذلك مما يتمتعون من كفاءات عالية.

10.الفرضية العاشرة والتي تنص على: (لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha=0.05)$ في مدى تأثير التحول من موازنة البنود إلى موازنة البرامج على اداء الحكومة الفلسطينية المالي تعزى لمتغير سنوات الخبرة).

وللاجابة على هذه الفرضية تم استخدام تحليل التباين الاحادي (One Way ANOVA) والجدول رقم (32) يبين نتائجه بالنسبة لمتغير سنوات الخبرة.

جدول (32): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) حسب متغير سنوات الخبرة

مستوى الدلالة	قيمة F	داخل المجموعات			بين المجموعات			المجال
		درجات الحرية	متوسط المربعات	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	مجموع المربعات	
0.298	1.245	96	0.200	19.204	3	0.249	0.747	أثر استخدام نظام اعداد موازنة متقدم على رؤية الحكومة المستقبلية
0.557	0.695	96	0.298	28.593	3	0.207	0.621	أثر الانتقال الى موازنة البرامج على النمو الاقتصادي المحلي
0.421	0.948	96	0.363	34.805	3	0.344	1.031	أثر الانتقال الى موازنة البرامج على الدقة في تقدير الإيرادات
0.192	1.610	96	0.227	21.781	3	0.365	1.096	أثر الانتقال الى موازنة البرامج على اوجه الاتفاق لدى الحكومة الفلسطينية
0.008	4.210	96	0.313	30.056	3	1.318	3.954	أثر الانتقال الى موازنة البرامج على الرقابة المالية
0.292	1.262	96	0.225	22.438	3	0.284	0.851	أثر الانتقال الى موازنة البرامج في ظل الاستقرار السياسي على اداء الحكومة الفلسطينية المالي
0.109	2.074	96	0.210	20.159	3	0.436	1.307	أثر الانتقال الى موازنة برامج على استغلال الحكومة للموارد المتاحة
0.092	2.213	96	0.153	14.676	3	0.338	1.015	المجال الكلي

* دالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)

وبين لنا الجدول رقم (32) عند فحص الفرضيات السابقة بان اغلبية الفرضيات قد زادت عن مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ وعليه يتم قبول الفرضيات للمجالات السابقة يعزى لمتغير سنوات الخبرة، الا ان المجال الخامس وهو اثر الرقابة المالية على اداء الحكومة الفلسطينية المالي فان مستوى الدلالة الخاص بها كان اقل من $\alpha=0.05$ وعليه يتم رفض الفرضية الخاصة بالمجال الخامس يعزى لمتغير سنوات الخبرة.

ويعزى الباحث هذا الاختلاف بان الموظفين عند اختلاف سنوات الخبرة لديهم تختلف نظرتهم لرقابة وإثرها على اداء الحكومة ويرجع ذلك لقدرتهم على كشف الاخطاء عند زيادة خبرتهم

اما المجال الكلي فقد كان مستوى الدلالة له اعلى من $\alpha=0.05$ وعليه يتم قبول الفرضية.

11. الفرضية الحادية عشرة والتي تنص على: (لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في مدى تأثير التحول من موازنة البنود إلى موازنة البرامج على إداء الحكومة الفلسطينية المالي تعزى لمتغير التحصيل العلمي).

وللاجابة على هذه الفرضية تم استخدام تحليل التباين الاحادي (One Way ANOVA) والجدول رقم (33) يبين نتائج الاختبار حسب متغير التحصيل العلمي.

جدول (33): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) حسب متغير التحصيل العلمي

مستوى الدلالة	قيمة F	داخل المجموعات			بين المجموعات			المجال
		درجات الحرية	متوسط المربعات	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	مجموع المربعات	
.487	.725	97	.203	19.658	2	.147	.242	أثر استخدام نظام اعداد موازنة متقدم على رؤية الحكومة المستقبلية
.830	.186	97	.300	29.102	2	.056	.112	أثر الانتقال الى موازنة البرامج على النمو الاقتصادي المحلي
.418	.881	97	.363	35.198	2	.320	.639	أثر الانتقال الى موازنة البرامج على الدقة في تقدير الإيرادات
.941	.061	97	.236	22.849	2	.014	.029	أثر الانتقال الى موازنة البرامج على اوجه الانفاق لدى الحكومة الفلسطينية
.355	1.048	97	.343	33.291	2	.360	.719	أثر الانتقال الى موازنة البرامج على الرقابة المالية
.954	.047	97	.231	22.416	2	.011	.022	أثر الانتقال الى موازنة البرامج في ظل الاستقرار السياسي على اداء الحكومة الفلسطينية المالي
.658	.420	97	.219	21.282	2	.092	.184	أثر الانتقال الى موازنة برامج على استغلال الحكومة للموارد المتاحة
.978	.023	97	.162	15.684	2	.004	.007	المجال الكلي

* دالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)

ويتضح لنا من الجدول رقم (33) بأنه جاءت جميع المجالات مع المجال الكلي كلها نسبة الدلالة لها أعلى من $\alpha=0.05$ وعليه يتم قبول جميع الفرضيات للمجال السابقة يعزى لمتغير التحصيل العلمي.

ويعزى الباحث ذلك بان التحصيل العلمي باختلافه ما بين المبحوثين لا يوجد اثر على اداء الحكومة المالي وذلك لما تتمتع منه الحكومة من خطط يتم اتباعها من قبل الموظفين لديها.

12. الفرضية الثانية عشرة والتي تنص على: (لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في مدى تأثير التحول من موازنة البنود إلى موازنة البرامج على إداء الحكومة الفلسطينية المالي تعزى لمتغير الدورات التدريبية).

وللإجابة على هذه الفرضية تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way

ANOVA) والجدول رقم (34) يبين نتائجه بالنسبة لمتغير الدورات التدريبية

جدول (34): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) حسب متغير الدورات التدريبية

مستوى الدلالة	قيمة F	داخل المجموعات			بين المجموعات			المجال
		درجات الحرية	متوسط المربعات	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	مجموع المربعات	
.278	1.302	96	.200	19.172	3	.260	.780	أثر استخدام نظام اعداد موازنة متقدم على رؤية الحكومة المستقبلية
.558	.694	96	.298	28.594	3	.207	.620	أثر الانتقال الى موازنة البرامج على النمو الاقتصادي المحلي
.850	.266	96	.370	35.542	3	.098	.295	أثر الانتقال الى موازنة البرامج على الدقة في تقدير الإيرادات
.258	1.365	96	.229	21.941	3	.312	.936	أثر الانتقال الى موازنة البرامج على اوجه الانفاق لدى الحكومة الفلسطينية
.855	.258	96	.351	33.738	3	.091	.272	أثر الانتقال الى موازنة البرامج على الرقابة المالية
.437	.915	96	.227	21.814	3	.208	.624	أثر الانتقال الى موازنة البرامج في ظل الاستقرار السياسي على اداء الحكومة الفلسطينية المالي
.149	1.820	96	.212	20.311	3	.385	1.155	أثر الانتقال الى موازنة برامج على استغلال الحكومة للموارد المتاحة
.598	.630	96	.160	15.380	3	.101	.303	المجال الكلي

* دالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)

ويبين الجدول رقم (34) بأنه جاءت جميع المجالات مستوى الدلالة لها اعلى من $0.05=\alpha$ وعليه يتم قبول جميع الفرضيات لتلك المجالات بالإضافة ان المجال الكلي جاء مستوى الدلالة له اعلى من $0.05=\alpha$ وعليه تقبل الفرضية الخاصة بالمجال الكلي

ويعزى الباحث ذلك بان الدورات التدريبية لا توجد تأثير على اداء الحكومة الفلسطينية المالي ويرجع ذلك لاستخدام الحكومة الخطط والبرامج المحددة التي تعمل وفقها تلك المؤسسات.

التحليل المالي

سوف نقوم بالجداول التالية من رقم (35) الى رقم (54) بتحليل نفقات الحكومة عن الاعوام (2009-2015) وذلك للوقوف على التغير الفعلي الحاصل على نفقات الحكومة وما هو مخطط له في الموازنة التقديرية لكل عام.

اولاً: مقارنة نفقات الحكومة لعام 2015

يبين الجدول رقم (35) مقارنة ما بين نفقات الحكومة عن عام 2015.

جدول (35): نفقات الحكومة عن عام 2015

#	عام 2015	الفعلي	الموازنة	التغير	نسبة الفعلي من الموازنة	الحالة
--	اجمالي النفقات	15672.6	15085	0.04	104.00%	زيادة
-1	النفقات والأجور	7439.5	7617	-0.02	98.00%	نقص
-2	مساهمات اجتماعية	701.2	683.3	0.03	103.00%	زيادة
-3	استخدام السلع والخدمات	2530.4	2225.1	0.14	114.00%	زيادة
-4	نفقات تحويلية	3393.8	3446	-0.02	98.00%	نقص
-5	نفقات راس مالية	40.7	79.5	-0.49	51.00%	نقص
-6	الفائدة	178.3	233	-0.23	77.00%	نقص
أ-	محلي	160.6	219	-0.27	73.00%	نقص
ب-	خارجي	17.7	14	0.26	126.00%	زيادة
-7	صافي الاقراض	1169.2	800	0.46	146.00%	زيادة

* انظر الى ملحق رقم (3) فرع 1 * المبالغ بالف شيقل

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (35) والخاص بتحليل الحسابات الختامية لعام (2015) ومقارنتها مع ما هو مقرر في موازنة ذلك العام بان نفقات الحكومة قد زادت عما هو مقرر بنسبة 0.04 تقريبا وترجع تلك الزيادة الى اربع بنود رئيسية وهي كالتالي: -

اولا: هنالك زيادة في المساهمات الاجتماعية بنسبة قدرها 0.03 حيث تعتبر اقل النسب من بين الزيادات الثلاث ويدل ذلك ان الحكومة في هذا العام قد واجهت حالة من الضغط المالي مما دفعها الى زيادة في مساهمتها الاجتماعية عن ذلك العام عما هو مقرر في الموازنة

ثانيا: زيادة في استخدام السلع والخدمات بنسبة 0.14 والذي يعتبر ثاني اعلى نسبة في زيادة الانفاق ودلالة ذلك على ان الخدمات المقدمة من قبل الحكومة قد زادت ويرجع ذلك الى الوضع الراهن التي تواجهه الحكومة في تقديم خدماتها للمجتمع.

ثالثا: ان سعر الفائدة الخارجي قد زاد بنسبة 0.26 ودلالة ذلك على ان الحكومة قد عملت على الاقتراض بسبب نقص في ايراداتها لذلك العام ان كان من ايرادات المقاصة او من الايرادات المحلية او الايرادات المخصصة مما ساهم في ارتفاع الفائدة على الخارجي ولتبيان ذلك يتبين لنا ان صافي الاقراض زاد بنسبة مقدارها 0.46 % ويشير الجدول رقم (36) توضيحا لذلك

مقارنة ايرادات ونفقات الحكومة لعام 2015

جدول (36): الايرادات والنفقات الفعلية والمقدرة لعام 2015

البيان	الفعلي	الموازنة	الفرق
صافي الايرادات	10931.3	10658	273.3
صافي النفقات	15672.6	15085	587.6
الفرق	4741.4-	4427-	

** انظر الى ملحق رقم (3) فرع 1 * المبالغ بالف شيقل

ويتضح لنا بان هنالك فرق بين صافي النفقات وصافي الايرادات الفعلية بواقع 30.2% والذي كان لا بد من ايجاد مصدر تمويل له لتغطية ذلك العجز، وان الفرق ما بين الايرادات

المقدرة والنفقات المقدرة كانت نسبتها 29.3% أي ان الفعلي تفوق بالعجز عما هو مقرر ولكن النسبة كانت قليلة وهو ما يدل على ان الحكومة كانت صائبة بقدرتها في تحديد العجز.

زادت نسبة الايرادات الفعلية عما هو مقر بمقدار 2.5% وان نفقات الحكومة زادت عما هو مقر بنسبة 3.7% ويتبين لنا ان الحكومة عملت جاهده على توفير ايرادات لها لتغطي عجز موازنتها لكن كانت نسبة نفقاتها اعلى من نسبة ايراداتها لهذا العام وهو ما يدل على ان الحكومة تحتاج لتغطية ذلك العجز في التمويل بغض النظر على ان الحكومة قد قامت بالسابق بتغطية العجز عند تحضير الموازنة من التمويل الخارجي.

ملخص القول بان زيادة النفقات الفعلية للحكومة قد زادت بنسبة قدرها 4% تقريبا كان اهم تلك الزيادة هي زيادة صافي الاقتراض وزيادة الفائدة مما يدل على ان الحكومة لم تعمل على توفير مصادر ايرادات جديدة لها تبعتها عن الاقتراض وتحمل عبئ الفائدة.

وإذا قمنا بالتعمق اكثر في الزيادات الحاصلة ومقارنتها مع توجه الحكومة في الخطة الوطنية التي تشملها سنة الموازنة لعام 2015 سوف نقوم بالذهاب الى التقارير المالية لدى وزارة المالية الفلسطينية والنظر الى جدول رقم (9 ب) والخاص بتقسيم نفقات الحكومة حسب التقسيم الوظيفي والجدول رقم (37) يبين نفقات الحكومة حسب التقسيم الوظيفي للحكومة لعام 2015 ونلاحظ التالي:

جدول (37): نفقات الحكومة حسب التقسيم الوظيفي للحكومة لعام 2015

#	التقسيم الوظيفي	مساهمات اجتماعية	استخدام السلع والخدمات	فائدة (خارجي)
-1	خدمات عامة	46,491	326.774	144.741
-2	الدفاع	-	-	-
-3	الامن والنظام العام	326,357	280.020	
-4	شؤون اقتصادية	21,708	33.866	
-5	حماية البيئة	1,095	1.310	
-6	الاسكان	6.769	27.019	
-7	الصحة	63.358	527.127	
-8	دين وثقافة	22.714	75.749	
-9	التعليم	203.059	150.928	
-10	حماية اجتماعية	8.716	8.976	

* انظر ملحق رقم (3) فرع 2 * المبالغ بالف شيقل

ويبين الجدول رقم (37) بان نصيب الاسد من المساهمات الاجتماعية كانت من نصيب الامن والنظام العام وان اقل المستفيدين هي حماية البيئة حسب التقسيم الوظيفي للحكومة وان المستفيد الاعلى من استخدام السلع والخدمات كانت من نصيب الصحة وهو ما بيناه سابقا على زيادة الطلب على الخدمات التي تقدمها الحكومة الفلسطينية وحيث حظيت البيئة بأدنى المستويات بنصيبها من السلع والخدمات، ام الملاحظة الثالثة وهي ان الفائدة تحملها بند الخدمات العامة بمبلغ قدره 144.741 شيقل.

ثانيا: مقارنة نفقات الحكومة لعام 2014

يبين الجدول ادناه رقم (38) مقارنة ما بين نفقات الحكومة عن عام 2014.

جدول (38): نفقات الحكومة عن عام 2014

#	عام 2014	الفعلي	الموازنة	التغير	نسبة الفعلي من الموازنة	الحالة
--	اجمالي النفقات	14556.1	13916	5%	105%	زيادة
-1	النفقات والأجور	7336.3	7265	1%	101%	زيادة
-2	مساهمات اجتماعية	679.5	655	4%	104%	زيادة
-3	استخدام السلع والخدمات	2333.0	1937	20%	120%	زيادة
-4	نفقات تحويلية	2925.4	3162	-7%	93%	نقصان
-5	نفقات راس مالية	61.0	76	-20%	80%	نقصان
-6	الفائدة	198.5	220	-10%	90%	نقصان
أ-	محلي	183.3	205	-11%	89%	نقصان
ب-	خارجي	15.2	15	1%	101%	زيادة
-7	صافي الاقراض	1022.3	600	70%	170%	زيادة

* انظر ملحق رقم (3) فرع 2 * المبالغ بالف شيقل

يتضح لنا من خلال تحليل الحسابات الختامية لعام (2014) ومقارنتها مع ما هو مقرر في موازنة ذلك العام بان نفقات الحكومة قد زادت عما هو مقرر بنسبة 0.05 تقريبا حيث يتبين لنا من الجدول رقم (38) اعلاه الملاحظات التالية:

اولا: ان اعلى نسبة كانت في زيادة الحكومة عما هو مقرر هو صافي الاقراض لديها اذ زادت بنسبة 70% عما هو مقرر في موازنة تلك العام حيث ان صافي الاقراض هو صافي الإقراض المباشر المدفوع من وزارة المالية وصافي الإقراض المخصص من إيرادات المقاصة.

ثانيا: كانت هنالك زيادة قدرها 20% عن ما هو مقرر في استخدام السلع والخدمات أي ان الحكومة قد قامت بضح نفقات اكبر على الخدمات التي تواجه طلب كبير عليها وخاصة الوزارة الاختصاصية مثل وزارة الصحة وبالمقابل كانت هنالك نسبة مساوية لها في السالب وهي النفقات الرأسمالية أي التكوين الراس مالي للحكومة ويرجع ذلك حسبما يرى الباحث على ان

الحكومة عملت على تقليص التكوين الرأس مالي وذلك خوفا من الازمة المالية الخانقة التي قد تصيبها.

ثالثا: هنالك زيادة في المساهمات الاجتماعية بنسبة قدرها 0.04 حيث تعتبر النسبة الثالثة من بين الزيادات السابقة ويدل ذلك ان الحكومة في هذا العام قد واجهت حالة من الضغط المالي مما دفعتها الى زيادة في مساهمتها الاجتماعية عن ذلك العام عما هو مقرر في الموازنة

رابعا: ان سعر الفائدة الخارجي قد زاد بنسبة 0.1 ودلالة ذلك على ان الحكومة قد اتجهت الى الاقتراض لكن بنسبة قليلة عما هو مقرر، اما الفائدة المحلية فقد نقصت عما هو مقرر بنسبة 11% أي ان الحكومة قامه بتقليل نسبة الاقتراض من البنوك المحلية عما هو مقرر من مبلغ فائدة (198.5 الى 220) شيقل.

ويبين الجدول ادناه مقارنة ما بين الايرادات الفعلية والمقرة والنفقات الفعلية والمقرة لعام

2014

جدول (39): الايرادات والنفقات المقدرة والفعلية لعام 2014

البيان	الفعلي	الموازنة	الفرق
صافي الايرادات	9817.4	9311	506.4
صافي النفقات	14556.1	13916	640.1
الفرق	-4738.1	-4605	

* انظر ملحق رقم (3) فرع 3 * المبالغ بالالف شيقل

يتضح لنا من الجدول السابق المأخوذ من الحسابات الختامية لدى وزارة المالية ان الايرادات الفعلية كانت اعلى من الايرادات المقرة في موازنة ذلك العام بنسبة 0.052، والتي واجهتها زيادة في نفقات العام نفسه بزيادة في نفقات الفعلية بمبلغ قدره 640.1 أي بنسبة 0.044 ويتبين لنا بان النسبة ما بين الايرادات والنفقات كانت قريبة من بعضها ولكن بزيادة لصالح الايرادات ولإيضاح ذلك اكثر نأخذ الفرق بين النفقات الفعلية والإيرادات الفعلية والنفقات المقدرة والإيرادات المقدرة، اذ يتضح لنا النفقات الفعلية اعلى من الايرادات الفعلية بنسبة قدرها 0.325

أي ان هنالك عجز مقداره ثلث من الإيرادات الفعلية، وعند مقارنة المقدر يتضح لنا ان الحكومة كانت تتوقع عجز 0.3305 لكن تم خفض العجز عما هو مقرر ويرجع ذلك كله بان الإيرادات زادة لذلك العام عما هو مقر بنسبة اعلى من الزيادة في النفقات التي تعتبر سالبة على الحسابات. وإذا اردنا التعمق اكثر في الزيادات الحاصلة ومقارنتها مع توجه الحكومة في الخطة الوطنية التي تشملها سنة الموازنة لعام 2014 سوف نقوم بالذهاب الى التقارير المالية لدى وزارة المالية الفلسطينية والنظر الى جدول رقم (9 ب) والخاص بتقسيم نفقات الحكومة حسب التقسيم الوظيفي والجدول رقم (40) يبين نفقات الحكومة حسب التقسيم الوظيفي لعام 2014 ونلاحظ التالي:

جدول (40): نفقات الحكومة حسب التقسيم الوظيفي للحكومة لعام 2014

#	التقسيم الوظيفي	مساهمات اجتماعية	استخدام السلع والخدمات	فائدة(خارجي)
-1	خدمات عامة	45,625	400,201	85,778
-2	الدفاع	0	0	0
-3	الامن والنظام العام	312,794	339,435	0
-4	شؤون اقتصادية	21,869	32,171	0
-5	حماية البيئة	1,078	1,553	0
-6	الاسكان	76,660	6,817	0
-7	الصحة	60,853	1,058,133	0
-8	دين وثقافة	22,175	77,886	0
-9	التعليم	199,524	175,197	0
-10	حماية اجتماعية	8,799	13,703	0
	المجموع	679,534	2,128,414	85.778

* انظر ملحق رقم(3) رقم 4 * المبالغ بالف شيقل

الجدول رقم (40) ان المساهمات الاجتماعية كان نصيب الاسد لها هو الامن والنظام أي ان الكادر الخاص بالأمن والنظام عالي جدا تلتها التعليم وذلك لخصوصية هذا القطاع بالإضافة ان اقل نسبة حظي بها حماية البيئة

ثالثا: مقارنة نفقات الحكومة لعام 2013

يبين الجدول ادناه رقم (41) مقارنة ما بين نفقات الحكومة عن عام 2013.

جدول (41): نفقات الحكومة عن عام 2013

#	عام 2013	الفعلي	الموازنة	التغير	نسبة الفعلي من الموازنة	الحالة
--	اجمالي النفقات	13335.6	13092	2%	102%	زيادة
-1	النفقات والأجور	6927.7	6956		100%	--
-2	مساهمات اجتماعية	638.5	608	5%	105%	زيادة
-3	استخدام السلع والخدمات	1816.5	1906	-5%	95%	نقصان
-4	نفقات تحويلية	2839.0	3055	-7%	93%	نقصان
-5	نفقات راس مالية	29.4	77	-62%	38%	نقصان
-6	الفائدة	324.6	190	71%	171%	زيادة
أ-	محلي	306.1	169	81%	181%	زيادة
ب-	خارجي	18.6	21	-10%	90%	نقصان
-7	صافي الاقراض	759.9	300	153%	253%	زيادة

* انظر ملحق رقم (3) فرع رقم 5 * المبالغ بالف شيقل

يتضح لنا من الجدول رقم (41) ومن خلال تحليل الحسابات الختامية لعام (2013) ومقارنتها مع ما هو مقرر في موازنة ذلك العام بان نفقات الحكومة قد زادت عما هو مقرر بنسبة 0.02 تقريبا حيث يتبين لنا من الجدول اعلاه الملاحظات التالية:

اولا: ان اعلى نسبة كانت في زيادة الحكومة عما هو مخطط له في الموازنة المقررة هو صافي الاقراض لديها اذ زادت بنسبة 153% عما هو مقرر في موازنة تلك العام حيث ان صافي

الإقراض هو صافي الإقراض المباشر المدفوع من وزارة المالية وصافي الإقراض المخصص من إيرادات المقاصة.

اذ يتبين لنا من قرار رئاسة الوزراء رقم (03/16/12/03م.و.ر.ح) لعام 2013 بشأن الحصول على قرض متناقص لوزارة المالية من البنك العربي بقيمة مئتين وخمسون مليون دولار وبنسبة فائدة (6.5%) سنويا ولمدة ثلاث سنوات يكون القسط الاول بتاريخ 2014/4/30

وايضا قرار رقم (01/12/16م.و.ر.ح) لعام 2013 بشأن تجديد الكشف الإضافي لحساب تسهيلات الجاري مدين الممنوح لوزارة المالية من البنك العربي

بالإضافة الى قرار رقم (02/12/16م.و.ر.ح) بشأن تجديد الكشف الإضافي التجسيري لحساب تسهيلات الجاري مدين الممنوح لوزارة المالية لدفع رواتب شهر 2013/12

كل تلك القرارات زادت من مديونية الحكومة الفلسطينية ورفع الفوائد عليها

ثانيا: كانت اعلى نسبة ثانية هو زيادة الفوائد المحلية بقيمة 82% وهو ما أكدناه في القرارات الصادرة عن مجلس رئاسة الوزراء في عام 2013

ثالثا: كانت اقل نسبة انخفاض عما هو مقرر في الموازنة العامة هو نفقات راس مالية اذ انها انخفضت بنسبة 62% أي ان عمدت الحكومة على خفض تكوين الرأس مالي بسبب عدم توفر السيولة الكافية لديها وذلك ما بيناه سابقا في قرار رئاسة الوزراء بالحصول على الدعم المالي من البنوك المحلية لتسديد التزاماتها.

ويبين الجدول ادناه مقارنة ما بين الايرادات الفعلية والمقرة والنفقات الفعلية والمقرة لعام

2013

جدول (42): الإيرادات والنفقات الفعلية والمقدرة لعام 2013

البيان	الفعلي	الموازنة	الفرق
صافي الإيرادات	8347.6	9207	-857.4
صافي النفقات	13335.6	13092	243.6
الفرق	-4988	-3885	

* انظر ملحق رقم (3) فرع 5 * المبالغ بالف شيقل

يتضح لنا من الجدول رقم (42) المأخوذ من الحسابات الختامية لدى وزارة المالية لعام 2013 ان الإيرادات الفعلية كانت اقل من الإيرادات المقررة في موازنة ذلك العام بنسبة 10%، وان نسبة النفقات الفعلية كانت اعلى من النفقات المقدرة بـ 1.8 %

مع العلم ان الفرق ما بين الإيرادات الفعلية والنفقات الفعلية كانت 59% وان الفرق ما بين المقدر من الإيرادات والنفقات كانت 42% اي ان الفرق ما بينهم هو 17% حيث لم تستطيع الحكومة على تخمين الإيرادات المقدرة والنفقات المتوقعة بشكل جيد وهو ما ظهر بالنسبة 17% لكن الهم من ذلك نسبة الإيرادات الفعلية التي قلة عن المقدر بـ 10%.

وإذا قمنا بالتعمق اكثر في الزيادات الحاصلة ومقارنتها مع توجه الحكومة في الخطة الوطنية التي تشملها سنة الموازنة لعام 2013 سوف نقوم بالذهاب الى التقارير المالية لدى وزارة المالية الفلسطينية والنظر الى جدول رقم (10 أ) والخاص بتقسيم نفقات الحكومة حسب التقسيم الوظيفي والجدول رقم (43) يبين نفقات الحكومة حسب التقسيم الوظيفي للحكومة عن عام 2013 ونلاحظ التالي:

جدول (43): نفقات الحكومة حسب التقسيم الوظيفي للحكومة عن عام 2013

#	التقسيم الوظيفي	دفعات الفائدة	النفقات الرأسمالية
-1	خدمات عامة	324,647	6,141
-2	الدفاع	0	0
-3	الامن والنظام العام	0	3,770
-4	شؤون اقتصادية	0	1,685
-5	حماية البيئة	0	63
-6	الاسكان	0	231
-7	الصحة	0	2,620
-8	دين وثقافة	0	2,327
-9	التعليم	0	947
-10	حماية اجتماعية	0	418

* انظر ملحق (3) فرع 6 * المبالغ بالف شيقل

يتضح لنا من الجدول رقم (43) ان الخدمات العامة استحوذت على دفعات الفوائد ب 19 مؤسسة بالإضافة استحوذها ايضا على النفقات الرأس مالية بينما لا يوجد دفعات من القطاعات الاخرى وعددها (9) قطاعات السابقة بينما قطاع الدفاع لم يستحوذ على أي من الفوائد والنفقات الراس مالية وكان المبلغ الاقل على التوالي بعد الدفاع هو قطاع حماية البيئة بمبلغ 63 بالآلف، وكان القطاع المستحوذ على النسبة التالية بنسبة المدفوعات هو قطاع الامن والنظام العام يليه الصحة يليه قطاع الدين والثقافة أي ان توجه الحكومة كان خدماتي.

رابعاً: مقارنة نفقات الحكومة لعام 2012.

البيانات ادناه من التقارير الخاصة بوزارة المالية عن عام 2012 جدول رقم (1) اساس الالتزام 2012. حيث يبين الجدول ادناه رقم (44) مقارنة ما بين نفقات الحكومة عن عام 2012.

جدول (44): نفقات الحكومة عن عام 2012

#	عام 2012	الفعلي	الموازنة	التغير	نسبة الفعلي من الموازنة	الحالة
	اجمالي النفقات وصافي الاقراض	13403.1	12114	11%	111%	زيادة
-1	اجمالي الرواتب والأجور	6844.2	6813	0	100%	---
-2	نفقات غير الأجور	5465.9	4901	12%	112%	زيادة
-3	صافي الاقراض	1092.9	400	173%	273%	زيادة
-5	النفقات التطويرية	1003.6	1330	-25%	75%	نقصان

* انظر ملحق رقم (3) فرع 7 * المبالغ بالف شيقل

أولاً: نلاحظ من الجدول رقم (44) ان النفقات زادت بمقدار 11% عما هو مقرر وكانت اعلى نسبة هي الزيادة ب صافي الاقراض اذ زادت بمقدار 73% ونلاحظ ذلك بقرار رئاسة الوزراء رقم (02/134/13م.و/س.ف) بشأن رفع سقف حساب تسهيلات الجاري مدين الممنوح لوزارة المالية من البنك العربي) برفع السقف من (450,000,000 الى 650,000,000) شيقل بسعر فائدة قدرها 7.25%

وقرار رئاسة الوزراء رقم (13/08/14م.و/س.ف) لعام 2012 بشأن التعاقد مع بنك الاستثمار الفلسطيني للحصول على تمويل "قرض متناقص" لصالح وزارة المالية بمبلغ قدره اثني عشر مليون دولار بفائدة (5%) سنوياً.

ثانياً: ان النفقات التطويرية انخفضت بمقدار 25% عما هو مقرر لها ويرجع ذلك لعدم وجود تمويل كافي.

اما الملاحظات على البيانات اعلاه ان الموازنة لم تكون واضحة في مجال انفاقها أي ليس هنالك اهداف محددة تقوم به وهو عكس ما تقوم به موازنة البرامج وان الموازنة ما زالت موازنة بنود.

ويبين الجدول رقم (45) بيانات أكثر دقة وهو جدول رقم (2) لعام 2012 حيث تم توضيح أكثر لنفقات غير الاجور المقسومة الى ثلاث عناصر كما في الجدول ادناه بالإضافة الى الفوائد.

جدول (45): مقارنة ما بين نفقات الحكومة (اساس الالتزام) عن عام 2012.

#	عام 2012	الفعلي	الموازنة	التغير	نسبة الفعلي من الموازنة	الحالة
	اجمالي النفقات وصافي الاقراض	13403.1	12114	11%	111%	زيادة
-1	اجمالي الرواتب والأجور	6844.2	6813	0	100%	---
-2	نفقات غير الأجور	5465.9	4901	12%	112%	زيادة
أ-	النفقات التشغيلية	2003.4	1959	2%	102%	زيادة
ب-	النفقات التحويلية	3438.5	2864	20%	120%	زيادة
ج-	النفقات الرأسمالية	24.1	78	-69%	31%	نقصان
-3	صافي الاقراض	1092.9	400	173%	273%	زيادة
-4	النفقات التطويرية	1003.6	1330	-25%	75%	نقصان
-5	دفعات الفوائد المحلية	128.5	--	100%	100%	زيادة
-6	دفعات الفوائد الخارجية	17.2	--	100%	100%	زيادة

* انظر ملحق رقم (3) فرع 8 * المبالغ بالف شيقل

نلاحظ من الجدول رقم (45) عدة نقاط مهمة كان هنالك زيادة بالنفقات التشغيلية بمقدار 2% والنفقات التحويلية بمقدار 20% والنفقات الرأسمالية بمقدار 31% وهو ما اوضحناه سابقا بان الحكومة هي حكومة انفاق بدون برامج واضحة حيث يتبين لنا من الجدول السابق حسب مصادر وزارة المالية الفلسطينية ان الفوائد ازدادت بمقدار 100% في البندين (الفوائد المحلية والخارجية) وهو توجه الحكومة الى الاقتراض وهو ما تبين لنا من ارتفاع صافي الاقراض ومن قرارات مجلس الوزراء بالخصوص.

وللتوضيح أكثر نرفق جدول رقم (46) والخاص بإيرادات ونفقات عام 2012 المقدرة

والفعلي

جدول (46): الإيرادات والنفقات الفعلية والمقدرة عن عام 2012

البيان	الفعلي	الموازنة	الفرق
صافي الإيرادات	7957.6	8493	(535.4)
صافي النفقات	13403.1	12114	1289.1
الفرق	(5445.5)	(3171)	

* انظر ملحق رقم (3) فرع 8 * المبالغ بالف شيقل

يتبين لنا من الجدول رقم (46) بان الإيرادات الفعلية قلة عن الإيرادات المقدرة بمقدار 6% وهي ليست نسبة كبيرة اذا نظرنا لها بهذه النظرة ولكن اذا قمنا بمقارنتها بالنفقات نلاحظ بان الزيادة في النفقات بلغت 9.6% من النفقات المقدرة حيث يرتفع هامش العجز.

وعند مقارنة الفروق ما بين صافي الإيرادات وصافي النفقات الفعلية والمقدرة على

التوالي نلاحظ التالي:

اولاً: انه هنالك فرق مقداره 40.6% ما بين الإيرادات الفعلية والنفقات الفعلية وهي نسبة عالية من العجز.

ثانياً: نلاحظ ان الحكومة كانت تتوقع عجز مقداره 37% وهي قريبة من النسبة بالفعلية ولكن هذا لا يعني ان الحكومة ذات كفاءة في الادارة المالية لنلاحظ ان الإيرادات الفعلية قلت عن الفعلية كما سبق ان ذكرنا بقدر 6% وعلى العكس لم تعمل الحكومة على تقليل نفقاتها بل زادت بنسبة قدره 9.6%

خامساً: مقارنة نفقات الحكومة لعام 2011.

البيانات ادناه من التقارير الخاصة بوزارة المالية عن عام 2011 جدول رقم (1) اساس

الالتزام 2011 يبين الجدول ادناه رقم (47) مقارنة ما بين نفقات الحكومة عن عام 2011.

جدول (47): نفقات الحكومة عن عام 2011

#	عام 2011	الفعلي	الموازنة	التغير	نسبة الفعلي من الموازنة	الحالة
	اجمالي النفقات وصافي الاقراض	8472.8	11960	-29%	71%	نقصان
-1	اجمالي الرواتب والأجور	4947.2	6325	-22%	78%	نقصان
-2	نفقات غير الأجور	3079.4	5043	-39%	61%	نقصان
أ-	النفقات التشغيلية	1353.1	1864	-27%	73%	نقصان
ب-	النفقات التحويلية	1684.9	3089	-45%	55%	نقصان
ج-	النفقات الرأسمالية	41.5	90	-54%	46%	نقصان
-6	صافي الاقراض	446.2	592	-25%	75%	نقصان
-7	النفقات التطويرية	875.8	1850	-53%	47%	نقصان

* انظر ملحق رقم (3) فرع 9 * المبالغ بالف شيقل

يوضح الجدول رقم (47) انخفاض في النفقات التي اقترتها الحكومة جميعها وليس هنالك أي زيادة عن الفعلي حيث يبين الجدول اعلاه انخفاض بإجمالي النفقات بمقدار 29% عما اقترته الحكومة وكل ذلك يرجع الى استخدام الحكومة سياسة التقشف بسبب الازمة المالية التي عصفت بالحكومة الفلسطينية بعد الاعلان عن نيتها التوجه الى الامم المتحدة لنيل الاعتراف بعضوية دولت فلسطين فسارعت اسرائيل الى عدم تحويل عوائد الضرائب الشهرية التي تجبها لصالح السلطة الوطنية الفلسطينية والتي تقدر في وقتها بما يزيد عن 100 مليون دولار (الشاعر، 2015)

ونلاحظ ان أكبر نسبة تضررت هي النفقات الرأسمالية ب مقدار 54% تليها النفقات التطويرية بمقدار 53% لكن كان اقل المتضررين اجمالي الرواتب والاجور ويرجع السبب في ذلك بتحويل قدرة الحكومة المالية الى الانفاق على الرواتب والاجور حتى تضمن استمرار عمل مؤسساتها.

وبين الجدول رقم (48) الإيرادات والنفقات الفعلية والتقديرية والتي تضعنا في صورة

الوضع الراهن

جدول (48): الإيرادات والنفقات عن عام 2011

البيان	الفعلي	الموازنة	الفرق
صافي الإيرادات	5407.2	7951	(2543.8)
صافي النفقات	8472.8	11960	(3487.2)
الفرق	(3065.6)	(4009)	

* انظر ملحق رقم (3) فرع 9 * المبالغ بالالف شيقل

يتضح لنا من الجدول رقم (48) بان إيرادات الحكومة قلة عن المقدرة بنسبة 47 %

وان نفقات الحكومة ايضا قلت عن المقدرة بمقدار 41 %.

اما العجز المالي وهو الفارق ما بين الإيرادات والنفقات بلغ للفعلي 56.7% والعجز

المالي المتوقع 50 % والذي يغطي من العوائد المالية مثل الاقتراض وغيره من اشكال التمويل.

وإذا قمنا بمراجعة قرارات رئاسة الوزراء في ذلك الوقت فإنه لا يوجد أي اتفاق ما بين

الحكومة والبنوك المحلية على القروض ويرجع السبب في ذلك الى الازمة الخانقة التي واجهتها

الحكومة.

لكن كما ذكرنا سابقا فان السبب الرئيسي بظهور النتائج تلك البالغة في الارتفاع من

عجز ومن عدم الوصول الى إيرادات على الأقل قريبة هو الضغط السياسي التي واجهته

الحكومة في ذلك العام والضغط المالي التي فرضته اسرائيل على الحكومة الفلسطينية لذلك كانت

الحكومة في ذلك الوقت حكومة مسيرة للظروف الراهنة أي ان الموازنة هي موازنة تسيير

ظروف وليس برامج ومشاريع.

سادسا: مقارنة نفقات الحكومة لعام 2010.

البيانات ادناه تم جلبها من التقارير الخاصة بوزارة المالية عن عام 2010 جدول رقم

(1) و جدول رقم (2) المبنية على اساس الالتزام لعام 2010 ويبين الجدول ادناه رقم (49) مقارنة ما بين نفقات الحكومة عن عام 2010

جدول (49): نفقات الحكومة عن عام 2010

#	عام 2010	الفعلي	الموازنة	التغير	نسبة الفعلي من الموازنة	الحالة
	اجمالي النفقات وصافي الاقراض	3075.8	3170	-3%	97%	نقصان
-1	اجمالي الرواتب و الأجور	1613.2	1550	4%	104%	زيادة
-2	نفقات غير الأجور	1226.7	1370	-10%	90%	نقصان
أ-	النفقات التشغيلية	493.4	514	-4%	96%	نقصان
ب-	النفقات التحويلية	704.6	813	-13%	87%	نقصان
ج-	النفقات الرأسمالية	28.7	43	-33%	67%	نقصان
-6	صافي الاقراض	235.9	250	-6%	94%	نقصان
-7	النفقات التطويرية	298.5	670	-55%	45%	نقصان

* انظر ملحق رقم (3) فرع 10 و 11 * المبالغ بالف شيقل

يتبين لنا من الجدول رقم (49) ان اجمالي النفقات انخفضت بنسبة 3% عما هو مقرر وهو ما يرجح الى خفض بعض المشاريع التطويرية والذي تبين جليا بانخفاض النفقات التطويرية التي تعتبر أكبر نسبة انخفاض في ذلك العام بنسبة قدرت ب 55% تليها انخفاض بالنفقات الرأسمالية بنسبة قدرها 33% ثم عملت على انخفاض النفقات التحويلية بنسبة 13% وعمدت الحكومة على خفض صافي الانفاق بنسبة قدرها -6% ويتبين لذلك بعدم الاقتراض من البنوك في تلك الفترة وذلك بعد مراجعة قرارات مجلس رئاسة الوزراء بالخصوص.

ويبين جدول رقم (50) الايرادات والنفقات الفعلية والمقدرة عن عام 2010

جدول (50): الإيرادات والنفقات الفعلية والمقدرة عن عام 2010

البيان	الفعلي	الموازنة	الفرق
صافي الإيرادات	1927.1	1927	0.1
صافي النفقات	3075.8	3170	(94.2)
الفرق	(1148.7)	(1243)	

* انظر ملحق رقم (3) فرع 10 و 11 * المبالغ بالف شيقل

يتبين لنا من الجدول رقم (50) بان صافي الإيرادات الفعلي والمقدر كانت متساوية تقريبا حيث زادت الفعلي بنسبة قليلة وان العجز للفعلي كان اقل من المقدر وذلك يرجع لعدت اسباب:

منها ان الحكومة عملت على زيادة قدرتها الايراديه في تلك الفترة بالإضافة الى ان الحكومة عملت على خفض نفقاتها بنسبة 3% عما هو مقدر ولكن الانخفاض في النفقات لا يعني ان الحكومة وصلت الى نتيجة مقبولة فان عملية خفض النفقات كانت بالنفقات التطويرية كما وضحناه في الجدول اعلاه وهذه يدل بان بعض اقسام المشاريع تم الغاءها لكن كما اوضحنا سابقا ان الحكومة ذات كفاءة في تقدير الإيرادات وكفاءة في تقدير النفقات والواضح ذلك جليا هو محاولتها للانتقال الى موازنة البرامج ويبين الجدول رقم (51) اتجاه الانفاق للحكومة

جدول (51): اتجاه الإنفاق للحكومة

النفقات التطويرية	النفقات الرأسمالية	النفقات التحويلية	النفقات التشغيلية	الرواتب و الأجور	
1,833,728.28	154,823.84	864,863.74	6,637,231.31	7,609,408.19	الادارة العامة
5,545,068.56	172,324.55	3,398,442.36	4,069,397.11	62,757,964.54	الأمن والنظام العام
961,866.26	84,252.90	9,086,230.74	2,936,930.16	4,882,255.59	الشؤون المالية
72,862.80	20.41	60,756.49	1,454,835.04	2,750,794.11	الشؤون الخارجية
4,307,335.33	2,616.24	296,794.60	1,136,273.03	4,005,418.23	التنمية الاقتصادية
778,863.86	610,480.14	37,058,408.88	11,780,756.96	51,603,107.12	الخدمات الاجتماعية
1,632,590.56	88,123.32	206,238.96	1,203,197.17	2,470,380.56	الخدمات الثقافية والاعلامية
23,264.36	49,024.20	125,327.44	328,271.01	1,400,253.72	خدمات النقل والاتصالات

* انظر ملحق رقم (3) فرع 12 * المبالغ بالشئقل

نرفق بعض الملاحظات عن الجدول رقم (51) وهي كالتالي:

اولاً: يتبين لنا من الجدول اعلاه بان اعلى نسبة في الرواتب والاجور في عام 2010 حظي به مراكز المسؤولية المندرجة تحت بند الامن والنظام العام تليه على التوالي الخدمات الاجتماعية واقل مراكز المسؤولية حظي به قطاع الخدمات للنقل والاتصالات مع العلم بان الامن والنظام العام يحتوي سبع مراكز مسؤولية مقابل 3 مراكز مسؤولية للخدمات والنقل والاتصالات.

ثانيا: يوضح الجدول اعلاه بان الخدمات الاجتماعية حظيه بنصيب الاسد بالنفقات التشغيلية والتي تشمل سبع مراكز مسؤولية اكبرهم وزارة الصحة ووزارة التربية والتعليم وأيضا كان اقل نصيب هو مراكز المسؤولية تحت بند خدمات النقل والاتصالات.

ثالثا: ايضا حازت الخدمات الاجتماعية على نصيب الاسد من النفقات التحويلية وكانت الشؤون الخارجية الاقل حظا بالنفقات التحويلية والتي تحوي 4 مراكز مسؤولية

رابعا: حظية ايضا الخدمات الاجتماعية على نصيب الاسد من النفقات الرأسمالية وكانت الشؤون الخارجية الاقل نصيبا من النفقات الخارجية

خامسا: النفقات التطويرية حظية على نصيب الاسد من النفقات التطويرية وذلك بسبب حصولها على مشاريع لبناء مؤسسات الامن وكانت خدمات النقل والاتصالات الاقل حظا.

حيث نلاحظ ان الحكومة ركزت مجهودها على بنديين رئيسيين هما الخدمات الاجتماعية (كالتعليم والصحة وغيرها) بالإضافة الى تركيزها على بناء مؤسسات النظام العام.

سابعا: مقارنة نفقات الحكومة لعام 2009.

البيانات ادناه تم جلبها من التقارير الخاصة بوزارة المالية عن عام (2009) وجدول رقم (2) المبنية على اساس الالتزام لعام 2009 ويبين الجدول ادناه رقم (52) مقارنة ما بين نفقات الحكومة عن عام 2009.

جدول (52): نفقات الحكومة عن عام 2009.

#	البيان	الفعلي	الموازنة	التغير	نسبة الفعلي من الموازنة	الحالة
	اجمالي النفقات وصافي الاقراض	3189.8	3080	3%	103%	زيادة
-1	اجمالي الرواتب والأجور	1466.7	1410	3%	103%	زيادة
-2	نفقات غير الأجور	1348.9	1290	4.3%	104.3%	زيادة
أ-	النفقات التشغيلية	465.6	500	-7%	93%	نقصان
ب-	النفقات التحويلية	829.3	758	8.5%	108.5%	زيادة
ج-	النفقات الرأسمالية	54.0	32	40%	140%	زيادة
-3	صافي الاقراض	374.2	380	-1.5%	98.5%	نقصان
-4	النفقات التطويرية	215.5	503	-133%	33%-	نقصان

* انظر ملحق رقم (3) فرع 13 * المبالغ بالف شيقل

يتبين لنا من الجدول رقم (52) ان اجمالي النفقات وصافي الاقراض انخفضت بنسبة قدرها 3% عما هو مقدر له حيث حظيت النفقات الرأسمالية بأكبر ارتفاع لها نسبة قدرها 40% عما هو مقدر له وان اقل النسب هي النفقات التطويرية بانخفاض قدره 133% عما هو مقرر وهذه النسبة كبيرة جدا بالانخفاض قد يعود لعدة اسباب وهو عدم توفر إيرادات لتلك النفقات وخاصة ان الحكومة كانت تستعمل موازنة البنود في وقتها وبالجدول التالية من رقم (53) الى رقم (54) سوف يتم توضيح ذلك.

جدول (53) الإيرادات والنفقات الفعلية والمقدرة عن عام 2009

البيان	الفعلي	الموازنة	الفرق
صافي الإيرادات	1597.5	1630	(32.5)
صافي النفقات	3189.8	3080	109.8
الفرق	(1592.3)	(1450)	

* انظر ملحق رقم (3) فرع 13 * المبالغ بالف شيقل

يتضح لنا من الجدول رقم (53) بان الايرادات الفعلية قلت عن الايرادات المقدرة بنسبة قدرها 2%

وان النفقات الفعلية زادت عن المقدرة بنسبة قدرها 3% ويتبين لنا ان الحكومة كانت تقديرها للإيرادات جيدة حسب النسبة المرفقة في الاعلى والزيادة في النفقات تعتبر مقبولة ولكن ان أي زيادة كانت يجب ان تكون مدروسة.

اما العجز الفعلي فقدر بالنصف أي 50 % أي انها لا تغطي نصف النفقات وان النسبة المقدرة كان العجز بها 47 %.

يتضح لنا بان الحكومة عند تقدير إيراداتها ووضع ما سوف تم إنفاقه كان عندها يقين ان العجز سوف يكون للنصف وهو ما يعتبر كارثه للوضع المالي في تلك العام وخاصة استخدامها لموازنة البنود. ويبين الجدول رقم(54) اتجاه إنفاق الحكومة عن عام 2009

جدول (54): اتجاه إنفاق الحكومة عن عام 2009

النفقات التطويرية	النفقات الرأسمالية	النفقات التحويلية	النفقات التشغيلية	الرواتب و الأجور	
550,753.37	1,052,918.01	668.26	4,684,525.00	6,116,084.15	الإدارة العامة
10,933,759.46	2,562,574.99	8,481,277.59	6,843,641.63	58,404,068.64	الأمن والنظام العام
5,335,804.01	863,167.76	21,347,882.97	6,064,517.8	2,318,005.67	الشؤون المالية
29,022.91	45,365.42		233,769.59	2,495,807.37	الشؤون الخارجية
3,324,130.64	498,368.46	2,959,215.99	1,626,697.96	3,564,362.50	التنمية الاقتصادية
4,525,936.67	1,284,781.90	24,597,639.77	35,527,060.2	48,473,225.06	الخدمات الاجتماعية
1,010,943.21	219,216.69	2,232.67	1,501,586.39	3,804,047.43	الخدمات الثقافية والإعلامية
828,857.44	9,829.11	50,113.52	653,256.07	1,314,472.22	خدمات النقل والاتصالات

* ملحق رقم (3) فرع 14 * المبالغ بالشيقل

يتضح لنا من الجدول رقم (54) البيانات التالية:

أولاً: إن الرواتب والأجور حظية بها مراكز المسؤولية تحت بند الأمن والنظام العام وكانت خدمات النقل والاتصالات الأقل من بين مراكز المسؤولية الأخرى.

ثانياً: حظيت الخدمات الاجتماعية بالنصيب الأعلى من النفقات التشغيلية عن بقية مراكز المسؤولية الأخرى وكانت الأقل حظاً هي الشؤون الخارجية.

ثالثاً: أما بخصوص النفقات التحويلية فحظيت الخدمات الاجتماعية بنصيب الأسد تلتها الأمن والنظام العام وكانت الأقل حظاً الشؤون الخارجية.

رابعاً: حظيت المراكز تحت بند الامن والنظام العام بنصيب الاسد من النفقات الرأسمالية تلتها الخدمات الاجتماعية بفارق النصف تلتها المراكز تحت بند الادارة العامة وكانت الاقل نصيباً وهي المراكز تحت بند خدمات النقل والاتصالات.

خامساً: حظيت ايضا الامن والنظام العام بنصيب الاسد من النفقات التطويرية تلتها الخدمات الاجتماعية بفارق النصف وكانت الاقل حظاً الشؤون الخارجية

ويرجع الاسباب الى تفوق مراكز المسؤولية في الخدمات الاجتماعية والامن والنظام على معظم الموازنة بتواجد أكبر مراكز المسؤولية بها مثل الصحة والتعليم ووزارة الداخلية والقضاء وغيرها

بالإضافة الى التكوين الرأسمالي لتلك المراكز وتوفر المشاريع الخارجية لها تحت بند النفقات التطويرية.

ثامناً: مقارنة نفقات الحكومة لعام 2008.

ادناه تم جلبها من التقارير الخاصة بوزارة المالية عن عام (2008) وجدول رقم (2) المبنية على اساس الالتزام لعام 2008 ويبين الجدول ادناه رقم (53) مقارنة ما بين نفقات الحكومة عن عام 2008.

جدول (55): نفقات الحكومة عن عام 2008.

#	البيان	الفعلي	الموازنة	التغير	نسبة الفعلي من الموازنة	الحالة
	اجمالي النفقات وصافي الاقراض	2885.8	2846	0.01	1.01	زيادة
-1	اجمالي الرواتب والأجور	1453.3	1481	-0.02	0.98	نقصان
-2	نفقات غير الأجور	985.4	964	0.02	1.02	زيادة
أ-	النفقات التشغيلية	292.6				
ب-	النفقات التحويلية	634				
ج-	النفقات الرأسمالية والتطويرية	58.7	49	0.17	1.17	زيادة
-3	النفقات التطويرية	446.9	400	100.	101.	زيادة

* انظر ملحق رقم (3) فرع 15 * المبالغ بالف شيقل

يتبين لنا من الجدول رقم (53) ان اجمالي النفقات وصافي الاقراض زادت بنسبة قدرها 1% عما هو مقدر له حيث حظيت النفقات الرأسمالية بأكثر ارتفاع لها نسبة قدرها 17% عما هو مقدر له وان اقل النسب هي الرواتب والاجور بانخفاض قدره 2% عما هو مقرر قد يعود لعدة اسباب هو عمل الحكومة على تخفيض نفقاتها بعدم التوظيف في تلك الفترة والتي كانت متزامنة مع الازمة العالية عام 2007-2008 والجدول التالية رقم (56-57) تبين ذلك.

جدول (56) الإيرادات والنفقات الفعلية والمقدرة عن عام 2008

البيان	الفعلي	الموازنة	الفرق
صافي الإيرادات	1765.4	1486	279.4
صافي النفقات	2885.8	2846	39.8
الفرق	عجز 1120.4	عجز 1360	

* انظر ملحق رقم (3) فرع 15 * المبالغ بالف شيقل

يتضح لنا من الجدول رقم (56) بان الايرادات الفعلية قلت عن الايرادات المقدرة بنسبة قدرها 15% وان النفقات الفعلية زادت عن المقدرة بنسبة قدرها 1% ويتبين لنا ان الحكومة كانت تقديرها للإيرادات جيدة حسب النسبة المرفقة في الأعلى ولكن ان أي زيادة كانت يجب ان تكون مدروسة والزيادة في النفقات نسبتها ليس عالي وحسب المدى المقدر.

اما العجز الفعلي فقدّر باكثر من الثلث أي 38 % أي انها لا تغطي ثلث نفقات الحكومة في فترتها وان الحكومة في موازنتها المقدرة عام 2008 قد حددت نسبة 48% أي ان الايرادات لن تغطي نصف النفقات وبالتالي عملت الحكومة على خفض العجز الحاصل لديها بنسبة قدرها 10% عما كانت مقدره له.

يتضح لنا بان الحكومة عند تقدير إيراداتها وايضاح ما سوف تم انفاقه كان عندها يقين ان العجز سوف يكون للنصف وهو ما يعتبر كارثه للوضع المالي في تلك العام وخاصة استخدامها لموازنة البنود. ويبين الجدول رقم(57) اتجاه إنفاق الحكومة عن عام 2008

جدول (57): اتجاه إنفاق الحكومة عن عام 2008

النفقات الرأسمالية	النفقات التحويلية	النفقات التشغيلية	الرواتب والاجور	اجمالي النفقات		
6,525.64	1,065,812.47	6,337,572.81	6,255,357.71	12,665,268.63	الادارة العامة	.1
98,055.81	6,826,914.31	3,670,640.08	51,929,298.08	62,524,908.28	الأمن و النظام العام	.2
18,488,333.54	17,865,548.71	10,818,590.56	3,780,054.83	50,952,527.64	الشؤون المالية	.3
500,702.66	58,200.58	1,105,883.65	2,311,315.41	3,976,102.30	الشؤون الخارجية	.4
0	638,437.61	9,947.09	3,304,951.73	3,953,336.43	التنمية الاقتصادية	.5
76,715.55	3,3375,512.42	2,512,832.14	47,784,616.74	83,749,676.85	الخدمات الاجتماعية	.6
0	275,779.50	193,600.18	2,078,006.72	2,547,386.40	الخدمات الثقافية والاعلامية	.7
0	162,480.64	11,361.31	1,200,787.25	1,374,629.20	خدمات النقل والاتصالات	.8

* ملحق رقم (3) فرع 16 * المبالغ بالشيفل

يتضح لنا من الجدول رقم (57) البيانات التالية:

أولاً: ان الرواتب والاجور حظية بها مراكز المسؤولية تحت بند الامن والنظام العام تلتها الخدمات الاجتماعية وكانت خدمات النقل والاتصالات الاقل من بين مراكز المسؤولية الاخرى.

ثانياً: حظيت الشؤون المالية بالنصيب الاعلى من النفقات التشغيلية عن بقية مراكز المسؤولية الاخرى وكانت الاقل حظا هي التنمية الاقتصادية.

ثالثاً: اما بخصوص النفقات التحويلة فحظيت الشؤون المالية بنصيب الاسد تلتها الامن والنظام الحام وكانت الاقل حظا الشؤون الخارجية.

رابعاً: حظيت المراكز تحت بند الشؤون المالية بنصيب الاسد من النفقات الرأسمالية تلتها الشؤون الخارجية ولم تحظى أي من التنمية الاقتصادية والخدمات الثقافية والاعلامية وخدمات النقل والاتصالات باي نفقات راسمالية.

ويرجع الاسباب الى تفوق مراكز المسؤولية في الشؤون المالية لكل تلك النفقات هو

تواجد بند مركز النفقات التطويرية تحت بنودها والمتقاعدون وخدمة الدين العام.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

تناول الباحث في هذا الفصل النتائج التي تم التوصل اليها من خلال التحليل الاحصائي لأسئلة الدراسة وفرضياتها حيث تم مناقشتها والتوصل الى التوصيات المناسبة في ضوء نتائج هذه الدراسة بالإضافة الى ما توصل اليه التحليل المالي

نتائج التحليل الاحصائي للدراسة

1- أن برنامج إعداد الموازنة على أساس البرامج يعمل على تخصيص المصادر وتوزيعها على البرامج والأنشطة ذات الأولويات القصوى إذ بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.22) وبدرجة استجابة (كبيرة جداً)

2- ان لموظفي المراكز العليا الدور الكبير في تحليل الخطط الاستراتيجية وصولاً إلى تحديد البرامج والأنشطة ومؤشرات حيث يرى الباحث بان موظفي المراكز العليا رغم التطور في النظام الجديد (موازنة البرامج) ان لهم دور في تحليل الخطط الاستراتيجية ولكن العبء الاكبر يقع على الدوائر الدنيا في الوزارات.

3- ان وضع الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة اعتماد على سبب وجود تلك المؤسسة وبما يتلاءم مع الاستراتيجية القطاعية كان له الاثر الاكبر على النمو الاقتصادي المحلي وبالتالي يعكس تأثيره على اداء الحكومة الفلسطينية المالي.

4- هنالك تنسيق شبه كامل ما بين وزارة المالية والتخطيط والوزارات حول اعداد الموازنة ليعكس مدى التنسيق ما بين وزارة المالية والتخطيط ووزارات ومؤسسات الدولة حول تقدير الإيرادات ما يعكس ايجاباً على اداء الحكومة الفلسطينية المالية

5- ان سياسة جبي الإيرادات كان لها الاثر الايجابي في توظيفها في البرامج المحددة للمؤسسات ولكن لم تعمل على وضوح في سياسة جبي الإيرادات عند الانتقال لموازنة البرامج.

6- ان هنالك رؤى واضحة لدى المؤسسات حول اوجه الانفاق التي سوف تقوم بها وذلك بربطها بالأهداف الاستراتيجية لها والنتائج التي تكون مقبولة لها.

7- ان عملية التوحيد للموازنات يعطي رؤية واضحة عن عملية الانفاق وتكلفتها بالنسبة للمؤسسة اذ تعمل عملية التوحيد الى اظهار توجه تلك المؤسسة في الانفاق

8- ان وزارة المالية لا تضع الاسقف جزافا وانما اعتمادا على مخرجات المؤسسات والوزارات وبتنسيق شبه كامل ما بين تلك المؤسسات ووزارة المالية والتخطيط أي ان هنالك عملية تخطيط شاملة على أسس واضحة ومنتينة في تحديد الاسقف المالية.

9- أن هنالك اثر واضح من قبل الرقابة المالية على اداء الحكومة الفلسطينية المالية وذلك باستخدام نظام ضوابط داخلية، ليتبين لنا ان عملية الرقابة في اي مؤسسة كانت تحفز في زيادة الاداء لتلك المؤسسات

10- ان عملية الانتقال لموازنة البرامج والاداء يساهم بتكوين نظام لوازم منفتح ذو رقابة جيدة مما يؤثر بالتالي على المشتريات الحكومية والتي تحظى بحجم لا بأس فيه في الانفاق الحكومي وخاصة في المؤسسات الخدمائية والتي تعتمد على شراء السلع والخدمات وتقديمها للجمهور وبأسعار مناسبة.

11- ان الاستقرار السياسي له تأثير ايجابي على اداء الحكومة الفلسطينية المالية.

12- ان وضوح الاهداف والنتائج المتوقعة مع ما هو مربوط بالخطة الوطنية يساعد بجذب الأموال من المانحين وحيث ان المانحين يحاولون وضع اموالهم بمستقبل امن ومنطقة اكثر هدوء وبعيدة عن التجاذبات السياسية وبالتالي يزيد من قدرة الحكومة المالي مما يؤثر على اداء تلك الحكومة باستغلال الموارد المالية المتاحة لها من المانحين وبالتالي تحقيق اهدافها.

13- ان استخدام موازنة الطوارئ يغير من قيمة البرامج الموضوعة المادية فعند تنفيذ موازنة طوارئ تعمل على طرد اموال المانحين وعدم جذبهم الى الموازنة الاساسية مما يؤثر على

قدرة الحكومة المالية وبالتالي تنفيذ مشاريعها المعدة مما يضطر الحكومة الى تخفيض من الاموال الموجهة الى تلك المشاريع وبالتالي الى عدم تحقيق رؤية وأهداف الخطة الوطنية.

14- ان المؤسسات والوزارات تضع بعين الاعتبار تحقيق اهدافها بالتوافق مع الخطة الوطنية المعدة مسبقا والتي تعمل بالشراكة مع وزارة المالية والتخطيط على توفر القدرة المالية لتحقيق تلك الاهداف والتي لا يمكن ان تكون لولا وجود تمويل من المانحين الذي يطلبون توافق كامل ما بين الخطة الوطنية واهداف تلك المؤسسات وبالتالي الرجوع الى الهدف الاسمي وهو الاستقرار السياسي حتى يتم جذب تلك الاموال.

15- ان توفر الموارد للحكومة البشرية والمالية والطبيعية تعمل ايجابيا في اداءها المالي وذلك بتوفر قدرة على استغلال الموارد المالية بالشراكة مع الموارد الطبيعية والبشرية على تحقيق اهدافها المرسومة وبالتالي تحقيق الاهداف الموضوع في الخطة الوطنية وتحقيق استراتيجيات المؤسسات الموجودة.

16- ان الحكومة الفلسطينية تعمل بكل جهد على استغلال تلك الموارد المتوفرة لها وذلك لتحقيق الاهداف المرجوة حتى تعمل على تحقيق برنامجها السياسي التي اقرته عند تعيينها.

نتائج التحليل المالي:

17- هنالك زيادة بنفقات الحكومة عما ما هو مقرر لعام 2015 بنسبة قدرها 4% حيث ان المساهمات الاجتماعية واستخدام السلع وسعر الفائدة الخارجي هو السبب

18- ان الحكومة الفلسطينية تعمل على سد العجز بالذهاب للاقتراض وبسعر فائدة تؤثر سلبا على الموازنة.

19- ان نصيب الانفاق كان من الامن والنظام العام واقل المستفيدين هم حماية البيئة.

20- عملت الحكومة على ضخ نفقات في عام 2014 باتجاه قطاع الخدمات وخاصة وزارات الاختصاص مثل الصحة.

21- كادر الامن والنظام العام هو من اكبر الكوادر الموجودة في الحكومة الفلسطينية

22- في اغلب موازنات السلطة تكون النفقات الفعلية اكبر من النفقات المقدرة

التوصيات

وعلى ضوء نتائج الدراسة، تم طرح التوصيات التالية:

1. العمل على زيادة المشاركة ما بين المراكز العليا في المؤسسات والدوائر الدنيا في نفس المؤسسة.

2. على الحكومة الفلسطينية ان تسارع باستخدام موازنة البرامج والاداء شكلا ومضمونا حيث من واقع عملي في الموازنات فان وزارة المالية تستخدم موازنة البنود في الباطن اما شكلا فهي موازنة برامج.

3. على الحكومة الالتزام ببند الخطة الوطنية الفلسطينية وتوجيه النفقات بذلك الاتجاه ليتسنا لنا بناء الدولة والتنمية المستدامة.

4. العمل على زيادة توظيف الإيرادات الحكومية وخاصة توظيفها في برامج المؤسسات.

5. يجب ان تعمل وزارة المالية على توضيح سياسة الجباية الخاصة بها وذلك بنشر برامج المؤسسات واتجاه الانفاق لها

6. عند عملية تحديد الاسقف يجب على مراكز المسؤولية ان تضع أولويات لبرامجها وعدم المغالاة بالأسقف المالية التي تأخذها من وزارة المالية.

7. يجب على وزارة المالية ان تقدم للمؤسسات الحكومية جميع ما خصص لها من اسقف مالية حتى تحقق تلك المؤسسات برامجها الموضوعه.

8. على الحكومة ان تسرع بالعمل في نظام اللوازم الجديد جميع وتطبيق لوائحه واستغلال المؤسسات الحكومية لهذا التطور في القانون.
9. على الحكومة ان تطبق ما يتم في الخطة الوطنية وترجمتها بالموازنة العامة وليس ان تظل حبرا على ورق
10. على الحكومة ان تستغل كل الموارد المتاحة لها البشرية والمالية لتحقيق أهدافها
11. على الحكومة ان تزيد من قدرتها الادارية ورفع كفاءتها وتصنيف الاداء لها وذلك بالعمل بكل جهد على استغلال الموارد المتاحة لها
12. على الحكومة زيادة في وضوح برامجها والنابعة من برامج المؤسسات الحكومية وذلك لجذب اكبر قدر من الاموال للخزينة
13. على الحكومة ان تزيد من جبي الايرادات باشكالها لسد العجز في الموازنة وعدم الذهاب للاقتراض
14. على الحكومة الفلسطينية زيادة الانفاق في القطاعات الاخرى وما يتوافق مع الخطة الوطنية الفلسطينية وعدم اهمال القطاعات الاخرى.
15. على الحكومة ان تعمل على الموازنة بين انفاقها بحسب حجم القطاع المستهدف
16. على الحكومة ان تعمل على تقليل الانفاق لكادر الامن والنظام وذلك بسبب حجم الانفاق الكبير عليه
17. على الحكومة الفلسطينية ان تتلزم بما هو مقر ببرامج الانفاق لديها.
18. على الحكومة ان تستغل الوضع الراهن وبالتعاون مع الدول الاقليمية وذلك لجلب الموارد المالية لها.

19. على المؤسسات الحكومية عدم المغالات عند وضعها لمخرجات البرامج الخاصة بها وذلك لعدم تضخيم الانفاق لها

20. على الحكومة الفلسطينية العمل على زيادة الرقابة المالية في عملية الانفاق وذلك للوصول الى انفاق ذا كفاءة.

21. على دائرة الموازنة العامة زيادة في عدد الدورات المقدمة لموظفي الموازنة العامة والخاصة باعداد موازنة البرامج والاداء

22. على الحكومة استغلال الخبرات المتوفرة لدى موظفي دوائر الموازونات للوصول الى موازنة ذات كفاءة وعدم تهميزهم باتخاذ قرارات احادية من قبل المسؤولين ذو الدرجات العليا.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب

اندرادوس، عاطف وليم، الاقتصاد الملي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة (تطور الدور الاقتصادي الحكومي الضرائب والاتفاق العام والموازنة العامة، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2009.

البطريق، يونس، وزملائه، مبادئ المالية العامة، الاسكندرية: الدار الجامعية، 2000.

جمال، لعمارة، اساسيات الموازنة العامة للدولة المفاهيم والقواعد والمراحل والاتجاهات الحديثة، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004.

الحاج، طارق، المالية العامة، عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2009.

حشيش، عادل احمد، اساسيات المالية العامة. بيروت: دار النهضة العربية، 1992.

حماد، اكرم، المحاسبة الحكومية وتطبيقاتها، عمان: دار امواج للنشر والتوزيع، 2009.

خلف، فليح حسن، المالية العامة، عمان: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2008.

الدوري، مؤيد عبد الرحمن، و طاهر موسى الجنابي، ادارة الموازنات العامة، عمان: دار زهران للنشر، 1999.

الشوابكة، سالم محمد. المالية العامة والتشريعات الضريبية، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2015.

صبري، نضال رشيد، الجوانب المالية والقانونية للموازنة الفلسطينية، رام الله-فلسطين: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن. 2000

صبري، نضال رشيد، الموازنات ودراسات الجدوى الاقتصادية، رام الله: المؤلف، 2000.

عبد الجليل، توفيق، وخالد البدور، المحاسبة الحكومية، رام الله، جامعة القدس المفتوحة،
2015.

عبد الحميد، عبد المطب، اقتصاديات المالية العامة، الإسكندرية:الدار الجامعية 2005.
عبد المجيد، عبد الفتاح عبد الرحمن، اقتصاديات المالية العامة، القاهرة:المطبعة الكمالية،
1990.

عجام،ميثم،ادارة المال العام،عمان: دار زهران للنشر والتوزيع،2013
عصفور، محمد شاكر، اصول الموازنة العامة، عمان: داير المسيرة، 2008.
علاونة، عاطف، نشأة المالية العامة الفلسطينية وتطورها. عمان: دار الشروق للنشر، 2014.
العلي، عادل فليح، المالية العامة والتشريع المالي والضريبي. عمان: دار ومكتبة الحامد،
2003.

العلي، عادل فليح، مالية دولية، عمان: دار زهران،1999.
عناية، غازي، المالية العامة والتشريع الضريبي، عمان: دار البيارق، 1998.
الفار، مصطفى خليل، الادارة المالية العامة، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2008.
الفوارعه، عبد الحلیم، المحاسبة الحكومية وتطبيقاتها في الاردن، عمان: المطبعة الاقتصادية،
1985.

القزاز، هديل رزق، الموازنة العامة والنوع الاجتماعي، رام الله: المبادرة الفلسطينية لتعميق
الحوار العالمي والديمقراطية، 2005.

كراجة، عبد الحلیم محمود، المحاسبة الضريبية في الاردن، عمان: المؤلف، 1991.

محمد، موفق حديد، الادارة العامة هيكله الاجهزة وصنع السياسات وتنفيذ البرامج الحكومية، عمان: دار الشروق، 2007.

محمود، رأفت سلامة، المحاسبة الحكومية. عمان: دار المسيرة. 2010.

النقاش، غازي عبد الرزاق، المالية العامة تحليل اسس القتصاديات المالية، عمان: دار وائل، 1997.

نور، عبد الناصر، نائل حسن عدس، والشريف عليان، الضرائب ومحاسبتها، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2003.

الرسائل الجامعية

ابو زعيتر، احمد خميس: دور الايرادات المحلية في تمويل الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الزهراء، غزة، 2012.

ابو مصطفى، محمد مصطفى: دور واهمية التمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية (دراسة تحليلية مقارنة عن الفترة 1999-2008). (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة، 2009.

احمد، جعفر يونس: امكانية تطبيق موازنة البرامج والاداء من قبل حكومة السلطة الوطنية الفلسطينية (دراسة حالة موازنة حكومة فلسطين 1998-2008). (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2010.

حمدالله، مؤيد: دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الاهداف الاقتصادية في فلسطين. (رسالة ماجستير غير منشورة). نابلس، جامعة النجاح الوطنية، 2005.

الخطيب، كمال احمد عسكر: دور الايرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة في فلسطين. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2006.

شاهين، سلام عزام: واقع نظام الرقابة الداخلية في الدوائر الضريبية في فلسطين. (رسالة ماجستير غير منشورة). نابلس، جامعة النجاح، 2012.

الشلة، علا، محددات الإيرادات العامة في فلسطين. (رسالة ماجستير غير منشورة). نابلس، جامعة النجاح، 2005.

الشيخ عيد، ابراهيم محمد سليمان:مدى فاعلية الموازنات كأداة للتخطيط والرقابة في بلديات قطاع غزة. (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة، 2007.

عبد الفتاح، منى حسن: استخدام موازنة البرامج في التقييم البيئي للوحدات العامة. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة عين شمس، القاهرة، 2015.

عثمان، حسن زكي: تطوير موازنة الوحدات الحكومية الفلسطينية بأسلوب موازنة البرامج والأداء. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة القاهرة، القاهرة، 2011.

العمرى، عطا محمد: مدى فاعلية الموازنة كأداة تخطيط ورقابة في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأنروا) في قطاع غزة. تطوير موازنة الوحدات الحكومية الفلسطينية بأسلوب موازنة البرامج والأداء الجامعة الإسلامية، غزة، 2005.

غنام، فريد: اطار مقترح لإعداد وتطبيق موازنة البرامج والأداء في فلسطين،الجامعة الإسلامية(رسالة ماجستير غير منشورة). غزة، 2006.

الليحاني، عبيد الله بن صلاح: نموذج مقترح لخطة الانتقال الى موازنة التخطيط والبرمجة في الجامعات السعودية. (رسالة دكتوراه غير منشورة) جامعة ام القرى، السعودية، 2003.

المراجع الأجنبية

Ali, Faisal, **New Public Management and Administrative Reforms in the Kingdom of Bahrain:Implementing Performance and**

Programme-based Budgetin. (unpublished Doctor of Philosophy).The university of Hull,U.K 2010.

Helmuth, Utz, **The Impact of Performance Budgeting on Public Management.**(unpublished Intelligence on Students Thesis).The University of St. Gallen, Germany, 2011.

Kochik, Sofian, **Budget participation in Malaysian local authorities.** (unpublished Intelligence on Students Thesis). astron university,U.K 2011.

Morekwa, Nyamongo, **The determinants of the structure of government expenditure in Africa.** (unpublished Intelligence on Students Thesis) UNIVERSITY OF PRETORIA,Pretoria,2007

Riberiro, Bianca, **Strategic Aliganmen Of Budget Plannig On Organization:The CBTU CASE.**(unpublished Intelligence on Students Thesis). Pontifical University brasil, 2004.

Schimper, Eksteen, **A model for budget management in the Free State provincial government.** (unpublished Intelligence on Students Thesis). Central University of Technology, Free State 2005.

تقارير ونشرات وابحاث

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، تقييم جهود السلطة الوطنية الفلسطينية للتحويل إلى موازنة البرامج، رام الله. 2016.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، موازنة عام 2016 والتطورات الأخيرة التي طرأت
على موازنات السلطة الفلسطينية. رام الله. 2016

وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2014-2016، رام الله، 2014.

وزارة المالية، دائرة الموازنة العامة، دليل الاجراءات موازنة البرامج متوسط الامد للسنوات
2015-2017. رام الله. 2015.

المواقع الالكترونية

الشاعر، زهير: أزمة السلطة المالية الأسباب والحلول.

<http://www.maannnews.net/Content.aspx?ID=7662192015/03/13>

وزارة المالية الفلسطينية: التقارير الشهرية والسنوية، <http://www.pmf.ps>

قوانين وقرارات

فلسطين، الأسس والقواعد المالية والمحاسبية، قرار مجلس الوزراء رقم (43) لعام 2005.

فلسطين، الشراء العام، قرار بقانون رقم (8) لسنة 2014.

فلسطين، المصادقة على وثيقة التكامل والاندماج حول التخطيط المتوسط المدى واجراءات

اعداد الموازنة للسلطة الوطنية الفلسطينية، قرار رئاسة الوزراء

رقم (09/42/05/م.و.ا.ق) لسنة 2005.

فلسطين، قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية، رقم (15) لسنة 2004.

فلسطين، قانون، تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية، رقم 7 لعام 1998.

فلسطين، قرار بقانون موازنة عام 2015، رقم 9 لعام 2015.

فلسطين، قرار مجلس الوزراء لعام 2005 النظام المالي للوزارات والمؤسسات العامة.

الملاحق

ملحق (1)

الاستبانة

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

استبيان

السيدة/ة..... المحترمة

تحية طيبة وبعد،،

يقوم الباحث بإعداد دراسة ميدانية تهدف الى التعرف على "مدى تأثير التحول من موازنة البنود إلى موازنة البرامج على أداء الحكومة الفلسطينية المالي" وذلك استكمالاً لنيل درجة الماجستير في برنامج المنازعات الضريبية من جامعة النجاح الوطنية ولتحقيق أغراض الدراسة، قام الباحث بإعداد استبانته معتمدة على ما جاء في أدبيات الأبحاث، والدراسات السابقة، يُرجى التكرم بالإجابة عليها، علماً بأن البيانات هي لأغراض البحث العلمي فقط، وسُتعامل بموضوعية وأمانة وسرية تامة.

"شاكراً لكم حُسن تعاونكم"

الباحث

اسعد صانوري

القسم الاول: معلومات خاصة بالمجيب

فيما يلي مجموعة من الاسئلة المتعلقة بالموظف المجيب، لقياس مدى تأثير التحول من موازنة البنود الى موازنة البرامج على أداء الحكومة الفلسطينية المالي.

يرجى الاجابة على العبارة المناسبة:

1- المؤسسة الحكومية التي تعمل بها:-

وزارة هيئة

2- الدرجة الوظيفية:

موظف فئة ثانية موظف فئة أولى موظف فئة عليا

3- سنوات الخبرة (مزاولة المهنة): -

اقل من 5 سنوات اقل من 10 سنوات اقل من 15 سنة 15سنوات فأكثر

4- التحصيل العلمي: -

دبلوم فما دون بكالوريوس ماجستير دكتوراه

5- الدورات التدريبية

3 دورات فأقل 4-6 دورات 7 دورات فأكثر لا شئ

القسم الثاني: يتناول القسم الثاني لهذه الاستبانة خمس مجالات ويتكون كل مجال من عدة عبارات، يرجى الإجابة عنها كاملة وذلك بوضع إشارة (x) في المربع الذي يتناسب مع اجاباتكم.

الرقم	نص الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
المجال الاول: أثر استخدام نظام اعداد موازنة متقدم على رؤية الحكومة المستقبلية						
1	إن برنامج إعداد الموازنة على أساس البرامج يعمل على تخصيص المصادر وتوزيعها على البرامج والأنشطة ذات الأولويات القصوى					
2	يعطي النظام مؤشرات حول الإداء لقياس مدى التقدم نحو تحقيق الأهداف					
3	اصبح من السهل عمل تقارير عن الموازنة بوجود نظام محاسبة متقدم يعمل على تخصيص مصادر الإيرادات وتسجيل النفقات					
4	الانتقال لاستخدام إدارة مالية آلي يسمح بمعالجة الكم الهائل من البيانات وبالتالي تحقيق أهداف موازنة البرامج					
5	تعزيز عملية اتخاذ القرارات بشأن تخصيص الموازنة يساعد الحكومة في عمل توزيع فعال لمصادرهما حسب الأولويات					
6	استخدام تصنيف حسب البرامج يعطي تكاملا ما بين الموازنة الجارية والموازنة التطويرية					
7	استخدام تصنيف حسب البرامج يوفر معلومات كافية للوصول إلى إدارة ناجعة وفعالة وذات كفاءة في استغلال الموارد البشرية والمالية المحصلة					
8	تحقق موازنة البرامج أفضل النتائج عندما يقوم مدراء الدوائر بإعداد البرامج وتقديم الإرشاد وتقديم أفضل الأداء					

الرقم	نص الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
9	تساعد وثائق موازنة البرامج المؤسسات الحكومية في إعداد وتقديم موازنتها بشكل موحد ويساعد وزارة المالية على اعطاء المخصصات					
10	لموظفي المراكز العليا الدور الكبير في تحليل الخطط الاستراتيجية وصولاً إلى تحديد البرامج والأنشطة ومؤشرات الأداء					
المجال الثاني: أثر الانتقال الى موازنة البرامج على النمو الاقتصادي المحلي						
11	يتم استخدام استراتيجية وزارية تبين كيفية مساهمة برامجها في تحقيق الغايات الوطنية					
12	هنالك إطار لموازنة البرامج لتقييم المصادر وتوزيعها لغاية تحقيق الاستراتيجية الوطنية					
13	الانتقال إلى موازنة البرامج يساهم في كون الحكومة هي حكومة أداء ومساءلة					
14	يتم التنسيق ما بين المؤسسات الحكومية وما بين وزارة المالية والتخطيط على دراسة الاستراتيجية القطاعية					
15	يتم وضع أولويات قطاعية لتخصيص النفقات من قبل المؤسسات الحكومية ووزارة المالية والتخطيط بالتناسق مع ما خطط					
16	يتم وضع الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة اعتماد على سبب وجود تلك المؤسسة وبما يتلاءم مع الاستراتيجية القطاعية					
المجال الثالث: أثر الانتقال الى موازنة البرامج على الدقة في تقدير الإيرادات						
17	هنالك تنسيق شبه كامل ما بين وزارة المالية والتخطيط والوزارات حول اعداد الموازنة					
18	هنالك تناسق بين ما تصدره وزارة المالية والتخطيط وتعليمات إعداد الاستراتيجية القطاعية					

الرقم	نص الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
19	يتم من خلال عملية إعداد الموازنة تخصيص المصادر على البرامج ذات الأهداف الواضحة والنتائج المحددة					
20	الانتقال إلى موازنة البرامج زاد في وضوح سياسة جبي الإيرادات الضريبية وتوظيفها في البرامج المحددة					
المجال الرابع: أثر الانتقال الى موازنة البرامج على اوجه الاتفاق لدى الحكومة الفلسطينية						
21	هنالك تنسيق شبه كامل ما بين وزارة المالية والتخطيط والمؤسسات الحكومية على تقديرات التكلفة					
22	هنالك توافق ما بين الأسقف المالية المعدة للمؤسسات الحكومية ووزارة المالية					
23	توفر قدرة لدى المؤسسات الحكومية على مراجعة هيكل البرامج والأنشطة ومقارنتها بمؤشرات الإداء					
24	يتم إصدار إطار الإنفاق في وثيقة منفصلة					
25	تقوم الوزارات بتبيان ما ستفعله بالمصادر التي ستخصص لها من حيث بيانها للأهداف الاستراتيجية والأولويات السياساتية والنتائج المرغوبة					
26	إن توحيد الموازنات المختلفة يعطي صورة شاملة حول تكاليف الخدمات التي تقدمها الوزارات بغض النظر عن مصادر تمويلها					
27	استخدام التصنيفات الإدارية يساهم بتحديد أدق لصلاحيات الإنفاق في الحكومة والوزارات والمؤسسات					
28	استخدام تصنيف حسب البرامج يساهم بمتابعة دقيقة لنفقات البرامج والأنشطة وتقييم الاداء					

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	نص الفقرة	الرقم
المجال الخامس: أثر الانتقال الى موازنة البرامج على الرقابة المالية						
					يتم استخدام نظام من الضوابط الداخلية والتدقيق	29
					الانتقال إلى موازنة البرامج يساهم بتكوين نظام لوزم منفتح ومنافس ونظام توظيف يستند إلى الجدارة والاستحقاق ويقدم المزايا المناسبة ويحافظ على طاقم عمل يتمتع بالقدرات والمهارات والكفاءات المناسبة	30
					هنالك شفافية في الموازنات مما ييسر من عملية قراءة وفهم الموازنة من قبل الجميع ونقل المعلومات	31
					استخدام نظام رقابة مالي متقدم يساهم في زيادة القدرة على تقدير الإيرادات وتقليل النفقات	32
					إن التحول إلى موازنة البرامج ساهم بزيادة القدرة الرقابية في المؤسسات العامة	33
					أن الرقابة على التنفيذ في موازنة البرامج ساهم في زيادة مسؤوليات السلطتين والمجتمع المدني	34
المجال السادس: أثر الانتقال الى موازنة البرامج في ظل الاستقرار السياسي على اداء الحكومة الفلسطينية المالي						
					هنالك استراتيجية وطنية حديثة تحصل على دعم واسع	35
					هنالك توافق شبه كامل على الأجندة السياسية الوطنية الفلسطينية ما بين مؤسسات الحكومية ووزارة المالية والتخطيط	36
					هنالك روابط قوية وواضحة بين أهداف الوزارة والأولويات المبينة في الخطة الوطنية العامة والخطة الاستراتيجية والموازنة	37
					وضوح الأهداف والنتائج المتوقعة والعلاقة بالأولويات الوطنية يساعد في اجتذاب الأموال من الموازنة الخارجية إلى الموازنة الأساسية	38

الرقم	نص الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
39	هنالك رؤية سياسية واضحة حول تنفيذ الموازنة حسب متطلبات الواقع المفروض على الحكومة الوطنية الفلسطينية					
40	وجود نزاعات على الحكم يساهم في تغيير الاهداف الموضوعية في الاجندة الوطنية					
41	السماح باستخدام موازنة الطوارئ يغير في تكلفة البرامج					
المجال السابع: أثر الانتقال الى موازنة برامج على استغلال الحكومة للموارد المتاحة						
42	تصنيفات القطاعات إلى 21 قطاع وطني يساعد ببلورة موازنة برامج ذات أداء عالي					
43	استخدام تصنيف بنود الحسابات وفقاً لإحصاءات مالية الحكومة 2001(GFS) يساهم بإعداد وتنفيذ موازنة برامج ذات كفاءة عالية					
44	استخدام تصنيف الموقع (حسب اولوية القطاع بالنسبة لخطة التنمية) يساهم في وضع برامج أدق لموازنات الوزارات والمؤسسات الحكومية					
45	استخدام التصنيفات حسب البرامج (برنامج اداري، وبرنامج رئيسية) يدعم القطاعات الاستراتيجية القائمة من خلال إضافة البيانات والمعلومات حول تكلفة أهداف السياسات الحكومية والخدمات التي تقدمها					
46	توفر موارد كافية يعمل على تطوير القطاع الحكومي والارتقاء بمستوى الاداء فيه وذلك بخلق ظروف عمل تحفيزية تشجع التعاون					
47	تعمل الحكومة على استغلال الموارد المتاحة لها مما يساهم في زيادة تصنيف الاداء لها.					
48	يتم وضع اولويات لعملية استغلال الموارد للخروج بموازنة ذات كفاءة عالية من حيث تقليص قيمة العجز.					

"شكراً لحسن تعاونكم"

ملحق (2)

التحليل الإحصائي

ثبات أداة الدراسة

Case Processing Summary.1

	N	%
Valid	100	100.0
Cases Excluded ^a	0	.0
Total	100	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.806	10

Case Processing Summary .2

	N	%
Valid	100	100.0
Cases Excluded ^a	0	.0
Total	100	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.791	6

Case Processing Summary.3

	N	%
Valid	100	100.0
Cases Excluded ^a	0	.0
Total	100	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.748	4

Case Processing Summary.4

	N	%
Valid	100	100.0
Cases Excluded ^a	0	.0
Total	100	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.787	8

Case Processing Summary

	N	%
Valid	100	100.0
Cases Excluded ^a	0	.0
Total	100	100.0

- a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.802	6

Case Processing Summary.6

	N	%
Valid	100	100.0
Cases Excluded ^a	0	.0
Total	100	100.0

- a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.732	7

Case Processing Summary

	N	%
Valid	100	100.0
Cases Excluded ^a	0	.0
Total	100	100.0

- a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.791	7

Case Processing Summary

	N	%
Valid	100	100.0
Cases Excluded ^a	0	.0
Total	100	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.905	48

ملحق (3)

التحليل المالي

فرع (1)

مؤشرات الأداء الرئيسية		مؤشرات الأداء الرئيسية												مؤشرات الأداء الرئيسية					
الفرع	العام	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025	2026	2027	2028	2029	2030	
مؤشرات الأداء الرئيسية	إجمالي الإيرادات	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	
	إجمالي النفقات	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	
	إجمالي الأرباح	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	
	إجمالي الأصول	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	
	إجمالي الخصوم	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	
	إجمالي صافي الأصول	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	إجمالي صافي الخصوم	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	
	إجمالي صافي الأرباح	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	
	إجمالي صافي الأصول	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	
	إجمالي صافي الخصوم	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	
مؤشرات الأداء الرئيسية	إجمالي الإيرادات	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	
	إجمالي النفقات	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	
	إجمالي الأرباح	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	
	إجمالي الأصول	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	
	إجمالي الخصوم	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	
	إجمالي صافي الأصول	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	
	إجمالي صافي الخصوم	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	
	إجمالي صافي الأرباح	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	
	إجمالي صافي الأصول	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	
	إجمالي صافي الخصوم	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	

فرع (2)

جدول ويب: النفقات حسب التوزيع الوظيفي للحكومة (أساس الالتزام) - كانون ثاني - كانون أول 2015 (بملايين شيكل)*

النفقات التشغيلية	النفقات الرأسمالية	النفقات التحويلية	نفقات العقدة	الخدمات	السلع والخدمات	مساهمات اجتماعية	الرواتب والأجور	النفقات	النفقات
176,068	5,631	875,950	144,741	326,774	46,491	676,026	2,251,681		
23,251	841	0	0	39,787	10,680	113,382	187,941		
10,494	275	543,162	0	121,892	4,486	120,654	800,962		
0	0	15,325	0	7,355	1,994	18,289	42,963		
8,864	95	1,654	0	6,807	1,488	17,532	36,440		
451	6	0	0	2,207	1,046	9,407	13,115		
76,505	-1,805	86,061	0	17,065	2,149	24,736	204,711		
30,181	514	152,703	0	13,594	9,840	105,075	312,707		
83	-1	0	0	1,912	2,960	44,125	49,079		
0	5,255	13,849	0	84,513	0	102,522	206,139		
0	14	0	0	648	134	1,318	2,114		
1,021	270	0	0	4,284	9,200	88,273	103,048		
7,305	19	0	0	4,791	1,364	12,580	26,059		
517	0	0	0	1,624	745	6,914	9,800		
15,337	3	14,304	0	10,599	158	7,936	48,338		
552	146	15,545	0	1,480	246	2,482	20,451		
1,509	0	0	0	8,217	0	0	9,725		
0	0	6,692	0	0	0	0	6,692		
0	0	0	144,741	0	0	0	144,741		
0	0	26,655	0	0	0	0	26,655		
0	0	0	0	0	0	0	-		
140,014	5,651	0	0	280,357	326,357	3,261,081	4,013,124		
136,306	5,390	0	0	263,158	313,537	3,129,027	3,847,418		
715	84	0	0	3,725	4,408	39,681	48,614		
2,982	30	0	0	9,684	6,721	71,872	91,289		
12	146	0	0	3,454	1,690	20,501	25,804		
62,830	1,998	0	0	33,866	21,708	231,386	351,788		
1,299	31	0	0	5,186	3,870	40,424	50,810		
960	15	0	0	1,577	651	6,388	9,593		
34,879	1,459	0	0	10,869	5,851	69,414	122,471		
21,745	25	0	0	1,111	925	8,809	32,615		
1,428	121	0	0	5,788	4,408	42,281	54,025		
2,316	0	0	0	3,604	2,290	26,309	34,518		
0	0	0	0	0	0	0	-		
159	337	0	0	4,967	3,102	32,070	40,635		
43	10	0	0	529	275	2,527	3,385		
0	0	0	0	236	336	3,164	3,736		
60	15	0	0	1,310	1,095	10,266	12,745		
60	15	0	0	1,310	1,095	10,266	12,745		

النفقات التشغيلية	النفقات الرأسمالية	النفقات التحويلية	نفقات العقدة	الخدمات	السلع والخدمات	مساهمات اجتماعية	الرواتب والأجور	النفقات	النفقات
96,784	998	0	0	27,019	6,709	73,775	205,254		
66,637	745	0	0	4,260	3,713	41,885	117,240		
4,927	22	0	0	2,180	1,800	17,443	26,372		
25,220	142	0	0	20,579	1,256	14,446	61,643		
40,170	175	0	0	527,127	63,358	722,118	1,352,943		
19,046	5,417	0	0	75,749	22,714	245,531	368,456		
3,736	143	0	0	14,776	2,454	25,088	46,196		
551	78	0	0	2,622	1,049	11,040	15,340		
0	276	0	0	1,578	555	6,208	8,617		
10,192	4,853	0	0	46,325	6,542	68,901	136,813		
0	0	0	0	3,127	10,504	115,203	128,833		
4,566	67	0	0	7,321	1,610	19,090	32,635		
92,027	82	28,344	0	150,928	203,059	2,076,490	2,547,530		
29,805	141	2,471,914	0	8,976	8,716	127,881	2,647,534		
25,731	140	1,364,055	0	6,968	5,951	76,010	1,482,055		
174	2	0	0	767	409	3,973	5,325		
0	0	1,084,742	0	0	0	13,546	1,098,288		
0	0	22,518	0	1,241	2,355	35,752	61,866		
656,904	20,018	3,372,808	144,741	1,431,768	700,267	7,424,540	13,751,056		

1. ذات الرواتب والأجور - والمساهمات الاجتماعية تمتد على أساس الالتزام. ذات السلع والسلع المستعملة والنفقات التشغيلية وبنفقات فواتر تمتد على أساس الفقد. النفقات التشغيلية الأخرى تمتد على أساس الالتزام. لهذا سيقدم بقدر بقدر يميز عن المعادلات المالية للقطاع وعلما في النظام المالي.

= 17 كانون ثاني 2015

فرع (6)

جدول 10: النفقات حسب التقسيم الوظيفي للحكومة (أساس الالتزام) : كانون الأول 2013. (بالآلاف شيقل) *

التفقات التطويرية	التفقات الرأسمالية	التفقات التحويلية	نفقات العادة	السلع والخدمات	مساهمات اجتماعية	الرواتب والأجور	إجمالي النفقات	
21,572	197	23,180	26,445	27,036	3,593	52,483	154,505	1. خدمات عامة
3	145	0	0	5,915	853	8,918	15,833	مكتب الرئيس
0	2	7,115	0	9,064	362	9,397	25,941	مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية
0	0	1,272	0	2,385	169	1,505	5,330	المجلس التشريعي
3,992	0	0	0	715	112	1,418	6,237	مجلس الوزراء
0	0	0	0	107	87	774	968	الإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية
6,687	4	500	0	371	16	1,800	9,378	وزارة الحكم المحلي
10,305	39	0	0	3,319	776	8,009	22,446	وزارة المالية
26	0	0	0	218	248	3,561	4,051	وزارة الشؤون الخارجية
0	0	1,759	0	3,040	0	7,269	12,068	السفارات
0	5	0	0	372	10	93	479	دائرة شؤون المفاوضات
174	0	0	0	228	768	7,459	8,630	ديوان الموظفين العام
0	0	0	0	159	111	1,025	1,295	الجهز المركزي للأمن
94	0	0	0	288	71	670	1,122	وزارة التخطيط
53	2	1,428	0	22	10	587	2,102	وزارة شؤون القدس
239	0	490	0	0	0	0	730	مركز البحوث والدراسات
0	0	0	0	833	0	0	833	لجنة الانتقالات المركزية
0	0	456	0	0	0	0	456	النفقات العامة
0	0	0	26,445	0	0	0	26,445	نفقات فوائد التقاعد
0	0	10,161	0	0	0	0	10,161	احتياطات مالية
0	0	0	0	0	0	0	0	الشفاع
8,361	612	0	0	13,352	24,091	250,596	297,012	2. الأمن والتنظيم العام
8,094	290	0	0	10,478	23,093	240,519	282,475	وزارة الداخلية والأمن الوطني
248	13	0	0	331	356	3,240	4,188	وزارة العدل
18	309	0	0	2,301	531	5,265	8,424	مجلس قضاء الأعلى
0	0	0	0	243	111	1,572	1,926	ديوان قضاء القضاة
5,874	60	0	0	2,066	1,602	17,979	27,580	3. شؤون اقتصادية
25	0	0	0	223	331	3,192	3,772	وزارة الاقتصاد الوطني
0	0	0	0	82	49	442	572	مؤسسة المواصفات والمقاييس
276	17	0	0	397	309	5,218	6,217	وزارة الزراعة
4,679	0	0	0	20	75	660	5,434	وزارة الطاقة والموارد الطبيعية
0	0	0	0	491	358	3,426	4,275	وزارة النقل والمواصلات
2	0	0	0	157	182	2,052	2,392	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
0	0	0	0	0	0	0	0	وزارة السياحة والإتر
892	43	0	0	661	251	2,556	4,403	وزارة العمل
0	0	0	0	17	21	198	236	الهيئة العامة لتنشيط الاستثمار
0	0	0	0	18	26	235	279	الهيئة العامة للتأمين الصناعية
0	0	0	0	125	87	796	1,008	5. حماية البيئة
0	0	0	0	125	87	796	1,008	سلطة جودة البيئة
4,090	1	0	0	7,842	550	6,134	18,617	6. الإسكان
3,327	0	0	0	250	319	3,436	7,332	وزارة الإسكان والإعمال العامة
194	1	0	0	216	134	1,497	2,042	سلطة الأراضي
568	0	0	0	7,376	97	1,201	9,243	سلطة المياه

التفقات التطويرية	التفقات الرأسمالية	التفقات التحويلية	نفقات العادة	السلع والخدمات	مساهمات اجتماعية	الرواتب والأجور	إجمالي النفقات	
435	257	0	0	71,784	4,725	53,580	130,780	7. الصحة
435	257	0	0	71,784	4,725	53,580	130,780	وزارة الصحة
1,542	243	0	0	6,449	1,725	18,865	28,824	8. ترفيه وثقافة
0	0	0	0	97	182	1,938	2,218	وزارة الشباب والرياضة
330	10	0	0	587	51	892	1,870	وزارة الثقافة
0	0	0	0	27	46	532	604	وزارة الاعيان
1,212	233	0	0	2,297	527	5,105	9,374	وكالة الأنباء الفلسطينية - وفا
0	0	0	0	2,979	792	8,882	12,653	وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
0	0	0	0	462	127	1,517	2,106	دار الفتوى والبحوث الإسلامية
5,462	6	9,040	0	15,927	15,020	161,240	206,696	9. التعليم
3,372	0	0	0	14,945	14,370	155,121	187,808	وزارة التعليم
2,090	6	9,040	0	982	650	6,119	18,888	وزارة التعليم العالي
1,057	71	164,391	0	1,745	678	14,739	182,680	10. حماية اجتماعية
960	4	64,960	0	1,225	456	4,691	72,295	وزارة الشؤون الاجتماعية
96	67	0	0	342	34	347	886	وزارة شؤون المرأة
0	0	77,795	0	0	0	0	77,795	المقاعدون
0	0	21,637	0	178	188	9,701	31,704	وزارة شؤون الأسرى
48,393	1,446	196,611	26,445	146,328	52,070	576,412	1,047,705	المجموع

تتضمن النفقات والأجور، المساهمات الاجتماعية مستند على أساس الالتزام، فئات السلع والخدمات المستخدمة والنفقات التطويرية وبنفقات الفوائد مستند على أساس الالتزام. فئات العجبة الأخرى على أساس الالتزام أيضا ولكن بقرن تدرج عن المعاملات الجزئية عمليا في النظام المالي.

فرع (9)

جدول رقم [9]: العمليات المالية - الإيرادات و النفقات و مصفّر التمويل (أساسي الالتزام) - أيلول 2011															
موازنة	تلكون الثاني														
2011	نسبة المظهر من الموازنة	أيلول	الربيع الثاني	الربيع الثالث	الربيع الأول	أيلول	أب	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	تلكون الثاني			
(بالمليون دينار)															
7951	69%	5407.1	1872.8	1834.0	1700.3	676.1	576.2	635.5	583.7	592.2	660.0	515.1	599.1	586.2	إجمالي صفاتي الإيرادات
3034	67%	1964.4	602.1	606.1	676.2	256.3	150.2	196.4	177.2	246.6	259.1	207.7	271.6	195.0	إجمالي الإيرادات المحلية
1894	67%	1268.6	303.2	318.0	486.6	129.1	104.0	130.9	138.5	182.8	133.7	143.9	212.8	130.0	الإيرادات الحكومية
1110	63%	695.8	288.9	267.2	169.6	127.2	46.1	65.4	60.8	61.0	146.4	63.8	60.8	65.0	الإيرادات غير الحكومية
5335	71%	3785.3	1345.1	1228.0	1023.7	447.0	426.9	442.2	439.4	385.9	431.2	373.9	395.9	415.9	إجمالي إيرادات المؤسسة
380	80%	302.5	73.4	108.6	161.6	27.2	23.9	31.2	35.1	42.2	30.3	66.5	70.4	34.7	الإيرادات الحكومية
11960	71%	8472.8	2884.1	2986.5	2708.2	1007.7	912.9	913.5	968.3	1064.4	906.7	1086.8	871.7	799.8	إجمالي النفقات و مصفّر الالتزام
6325	78%	4987.2	1883.8	1853.7	1829.7	563.9	563.2	598.7	598.6	544.0	553.1	547.8	529.6	532.3	إجمالي الرواتب و الأجور
5041	61%	4079.4	1011.3	1128.6	919.5	307.5	296.3	325.5	346.9	462.1	298.6	418.9	288.7	211.9	نفقات غير الأجور
592	75%	446.2	139.0	148.2	159.0	58.3	51.4	31.3	35.8	37.3	55.1	50.0	53.4	55.6	صفاتي الالتزام
-4009	78%	-3065.7	-961.3	-1096.5	-1007.9	-331.6	-336.7	-299.0	-377.6	-472.2	-246.7	-521.7	-272.6	-213.6	الرصيد المتبقي
1850	47%	875.8	244.8	319.6	215.3	91.5	75.7	75.8	178.6	125.8	113.4	130.9	77.7	8.7	النفقات التطويرية
-5429	79%	-3941.4	-1206.1	-1512.1	-1223.2	-425.1	-412.4	-368.6	-354.2	-397.8	-360.2	-452.6	-390.3	-228.3	الرصيد
5429	79%	3941.4	1206.1	1512.1	1223.2	425.1	412.4	368.6	354.2	397.8	360.2	452.6	390.3	228.3	مصفّر التمويل
1579	63%	1235.2	436.1	436.1	555.8	907.3	80.0	154.0	209.1	176.2	0.7	296.6	171.9	112.3	الدعم الخارجي للموازنة
1850	25%	464.9	313.8	65.8	85.2	208.4	37.1	68.4	19.1	31.1	15.6	22.5	19.4	43.5	التحويل التلقائي
		-390.4	-767.3	176.4	-196.7	-900.9	203.5	-259.9	106.7	180.4	371.5	111.7	-272.3	-38.1	صفاتي التمويل من الدولة المصنفة (2)
		1901.7	495.0	405.2	343.5	155.9	-100.9	438.0	196.9	153.9	114.4	150.9	128.7	83.9	مناورات النفقات (الصافي التركيبي)
		-289.8	7.9	54.5	-204.2	-11.3	11.7	7.5	42.4	-36.5	80.6	-20.6	-278.8	-4.6	صفاتي مناورات المصنفة (4) (3)
		294.1	72.4	99.5	122.2	27.2	23.9	21.3	35.1	34.2	30.3	46.8	50.7	24.7	إرجاعات مصرية (مناورات)
		-64.4	-3.5	-32.2	-29.6	0.0	0.0	-2.5	-10.9	-8.6	-13.0	-10.6	-9.3	-8.8	الإيرادات غير الحكومية (إيرادات غير مصرية) (3)
		-159.5	-128.9	-42.4	11.8	-74.2	-8.4	-45.2	-8.5	-34.0	-6.9	32.1	-19.5	-8.8	الرصيد المتبقي
ملاحظات															
3.70		5.70	5.70	5.70	5.70	5.70	5.70	5.70	5.70	5.70	5.70	5.70	5.70	5.70	دعم صرف الدولار - الموازنة
2.52		2.55	2.44	2.60	2.68	2.54	2.42	2.42	2.47	2.42	2.56	2.66	2.59	2.59	دعم صرف الدولار - مظهر (إجمالي شهري)
[1] صفاتي المظهر هي الإجماليات المتوقعة في فترة والأقر من من التقدم المالي															
[2] و التمويل من سنوات سابقة															
[3] إيرادات غير مصرية هي إيرادات المؤسسة الدولية و إيرادات من بل الصالح التي تم خصمها مقدما في عام 2009. قبل إعداد التقريرين التالفة مع السنة عام 2010															

14 تشرين الأول 2011

فرع (10)

جدول رقم [10]: العمليات المالية - الإيرادات و النفقات و مصفّر التمويل (أساسي الالتزام) - كانون أول 2010														
موازنة	تلكون الثاني													
2010	نسبة المظهر من الموازنة	أيلول	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	أيلول	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	أيلول	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	
(بالمليون دينار)														
3827	100%	3827.1	176.0	336.8	872.7	514.3	822.6	847.9	847.9	847.9	847.9	847.9	847.9	إجمالي صفاتي الإيرادات
927	24%	744.7	70.2	81.8	264.4	220.1	184.2	184.2	184.2	184.2	184.2	184.2	184.2	إجمالي الإيرادات المحلية
377	10%	313.1	39.1	82.1	204.9	128.3	144.7	144.7	144.7	144.7	144.7	144.7	144.7	الإيرادات الحكومية
550	14%	431.6	31.1	12.9	59.5	194.8	39.5	40.7	39.5	39.5	39.5	39.5	39.5	الإيرادات غير الحكومية
3100	80%	3092.4	105.8	254.9	608.3	294.2	663.4	663.4	663.4	663.4	663.4	663.4	663.4	إجمالي إيرادات المؤسسة
120	3%	78.8	11.1	13.1	27.8	14.8	12.6	21.1	14.8	14.8	14.8	14.8	14.8	الإيرادات الحكومية
3120	81%	3013.6	94.7	241.8	580.5	279.4	650.8	650.8	650.8	650.8	650.8	650.8	650.8	إجمالي النفقات و مصفّر الالتزام
2180	57%	1814.3	147.8	189.8	418.8	281.2	399.1	399.1	399.1	399.1	399.1	399.1	399.1	إجمالي الرواتب و الأجور
2170	56%	1228.7	90.7	253.8	348.7	280.3	325.6	325.6	325.6	325.6	325.6	325.6	325.6	نفقات غير الأجور
150	4%	215.9	13.1	15.2	43.4	40.6	62.5	62.5	62.5	62.5	62.5	62.5	62.5	صفاتي الالتزام
-1245	-32%	-1148.6	-83.5	-98.0	-531.0	-216.7	-366.4	-366.4	-366.4	-366.4	-366.4	-366.4	-366.4	الرصيد المتبقي
670	17%	594.5	17.6	16.3	65.4	96.3	35.0	30.8	35.0	35.0	35.0	35.0	35.0	النفقات التطويرية
-1823	-48%	-1447.2	-86.0	-296.2	-415.4	-313.3	-360.2	-360.2	-360.2	-360.2	-360.2	-360.2	-360.2	الرصيد
2823	74%	2047.2	86.0	296.2	438.8	313.3	360.2	360.2	360.2	360.2	360.2	360.2	360.2	مصفّر التمويل
1241	33%	1048.4	82.8	74.8	248.4	177.8	117.0	107.8	117.0	117.0	117.0	117.0	117.0	الدعم الخارجي للموازنة
670	17%	594.5	17.6	16.3	65.4	96.3	35.0	30.8	35.0	35.0	35.0	35.0	35.0	التحويل التلقائي [1]
		81.8	3.1	208.1	-18.8	80.1	-11.9	121.3						صفاتي التمويل من الدولة المصنفة
		118.1	-8.9	26.7	12.0	32.9	23.0	20.7						مناورات النفقات (الصافي التركيبي)
		15.5	-1.1	18.3	-5.1	13.0	-4.6	15.6						صفاتي مناورات المصنفة (4) أو التمويل من سنوات سابقة (3)
		-1.9	3.7	4.1	-18.9	10.8	4.2	21.4						إرجاعات مصرية (مناورات)
		-10.8	1.1	-7.2	-12.2	17.2	0.7	-12.8						الرصيد المتبقي
ملاحظات														
1.80		1.80	1.80	1.80	1.80	1.80	1.80	1.80	1.80	1.80	1.80	1.80	1.80	دعم صرف الدولار - الموازنة
		4.71	4.80	4.88	4.82	4.78	4.76	4.71						دعم صرف الدولار - مظهر (إجمالي شهري)

14 تشرين الثاني 2011
 2011
 2011

(1) يمكن التمويل التطويري فقط ما تم توجيهه من خلال الموازنة

فرع (11)

جدول رقم (11) تفصيل النفقات حسب الأقسام (أساس الالتزام) كانون أول 2010							
موزعة 2010	نسبة الميزانية الموزعة	شهر تموز 2011	شهر أيلول 2011	شهر تشرين 2011	الربع الثالث (شباط - تموز 2011)	الربع الثاني (تموز - أيلول 2011)	الربع الأول (يناير - آذار 2011)
1827	100%	1827.2	173.8	190.6	877.7	906.3	822.8
177	139%	474.3	59.1	52.1	104.4	115.5	134.7
338	62%	270.4	33.8	12.8	59.5	104.0	58.5
1528	85%	1278.8	113.3	116.9	556.1	318.0	306.8
388	76%	76.3	11.1	11.3	17.9	34.6	11.4
1830	100%	1830.2	187.3	138.3	818.8	202.3	288.3
1870	80%	1496.2	80.7	112.3	588.7	280.1	329.8
314	80%	481.4	56.2	64.1	101.3	109.7	126.2
318	87%	738.8	51.3	89.0	173.3	178.3	281.7
43	87%	18.7	3.2	3.2	18.3	3.2	7.7
730	80%	238.8	13.1	18.2	33.1	88.8	42.8
870	83%	298.3	17.8	82.0	85.8	96.3	38.8
8.80		8.80	8.80	8.80	8.80	8.80	8.80
		3.71	3.6	3.83	3.82	3.79	3.73

15 كانون الثاني 2011
تعديلت 18 كانون الثاني 2011
تعديلت 24 كانون الثاني 2011

فرع (12)

جدول رقم (6): تفاصيل النفقات حسب البند و مركز المسؤولية (أساس الالتزام) كانون أول 2010.						
النفقات التطويرية	النفقات الرأسمالية	النفقات التشغيلية	النفقات التشغيلية	الرواتب والأجور	النفقات	النفقات
(التمثيل بالدينار الأمريكي)						
1,730,320.72	75,909.98	159,302.58	4,340,733.17	2,054,285.31	8,580,747.76	
24,745.00	0.00	347,213.40	579,363.24	1,679,979.19	2,631,300.83	
0.00	0.00	45,008.23	717,360.36	772,808.51	1,532,277.10	
61,082.81	78,917.86	42,690.17	308,516.85	489,846.52	981,054.21	
0.00	0.00	21,832.13	36,686.24	187,382.82	265,901.19	
0.00	0.00	180,485.20	142,357.37	2,024,344.45	2,347,387.02	
17,579.73	0.00	39,312.76	291,712.31	250,638.81	599,443.63	
0.00	0.00	28,619.27	301.77	150,022.26	178,943.82	
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	
1,833,728.28	154,823.84	864,863.74	6,637,231.31	7,609,408.19	17,100,055.36	
5,060,863.53	152,856.04	113,830.64	3,333,447.52	59,629,218.89	68,292,216.62	
61,326.68	1,578.51	41,064.25	244,276.93	715,334.80	1,063,581.17	
0.00	0.00	161,973.47	192,457.06	1,152,300.06	1,506,730.59	
36,496.38	0.00	32,784.11	88,293.23	358,068.94	515,644.88	
386,381.77	1,512.00	3,001,336.66	67,150.12	446,172.43	3,902,552.98	
0.00	283.00	54,705.08	78,786.62	376,992.38	510,707.08	
0.00	16,095.00	-7,251.83	62,983.61	79,937.04	151,763.80	
5,545,068.56	172,324.55	3,398,442.36	4,069,397.11	62,757,964.54	75,943,197.12	
898,778.31	81,420.90	176,705.61	391,686.34	2,166,928.13	3,715,519.29	
0.00	0.00	-34,948.41	599,742.33	2,320,190.48	2,884,994.40	
0.00	0.00	269,005.44	0.00	0.00	269,005.44	
0.00	0.00	105,995.92	136,054.42	0.00	242,050.34	
53,332.79	2,217.00	168,326.02	210,955.53	241,803.25	676,634.61	
9,755.16	615.00	0.00	843,475.48	0.00	853,845.64	
0.00	0.00	8,183,373.37	0.00	153,333.73	8,336,907.10	
0.00	0.00	0.00	755,016.04	0.00	755,016.04	
0.00	0.00	217,372.79	0.00	0.00	217,372.79	
961,866.26	84,252.90	9,086,230.74	2,936,930.16	4,882,255.59	17,951,535.65	
0.00	20.41	2,902.72	19,784.82	26,369.23	49,077.18	
0.00	0.00	0.00	1,364,903.74	1,956,246.35	3,321,152.09	
72,862.80	0.00	57,653.77	70,144.48	768,178.53	969,039.58	
72,862.80	20.41	60,756.49	1,454,835.04	2,750,794.11	4,339,268.85	
27,086.26	229.00	50,388.66	221,123.07	852,126.87	1,150,953.86	
0.00	329.55	7,212.17	18,796.72	62,054.98	88,399.42	
3,967.34	2,037.69	11,219.35	47,223.18	101,436.60	165,926.16	
0.00	0.00	5,811.30	14,349.49	53,278.82	73,439.61	

فرع (13)

جدول رقم (1): المصنفات المالية - الإيرادات والنفقات ومصروف التمويل (أساس الالتزام) كانون الأول 2009							
الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الأول	الربع الثاني
(البيانات بالدينار الأردني)							
297.7	360.4	525.7	413.7	148.4	199.5	1597.5	2681
الإيرادات	الإيرادات المالية	الإيرادات التشغيلية					
112.4	106.3	142.7	148.4	41.8	60.9	585.1	625
71.2	60.8	84.1	85.4	35.8	36.1	302.5	273
40.2	39.6	58.6	45.2	18.2	24.8	283.6	353
210.4	262.7	384.3	363.9	113.9	89.8	1103.2	1124
140	22.7	21.6	22.5	5.3	11.4	90.8	138
813.5	700.3	822.5	847.8	274.4	279.0	3188.8	3060
الإيرادات التشغيلية والإيرادات الأخرى	الإيرادات التشغيلية والإيرادات الأخرى	الإيرادات التشغيلية والإيرادات الأخرى	الإيرادات التشغيلية والإيرادات الأخرى	الإيرادات التشغيلية والإيرادات الأخرى	الإيرادات التشغيلية والإيرادات الأخرى	الإيرادات التشغيلية والإيرادات الأخرى	الإيرادات التشغيلية والإيرادات الأخرى
343.8	352.8	367.7	403.4	102.0	126.9	1468.7	1430
399.2	268.9	318.3	343.5	122.9	126.5	1348.9	1290
76.5	81.7	115.8	108.7	38.5	26.7	314.2	381
-521.7	-940.0	-296.7	-413.3	-128.8	-140.6	-232.3	-949.0
النفقات التشغيلية	النفقات التشغيلية	النفقات التشغيلية	النفقات التشغيلية	النفقات التشغيلية	النفقات التشغيلية	النفقات التشغيلية	النفقات التشغيلية
8.1	64.3	33.1	71.7	33.3	27.2	213.3	160
-680.0	-604.3	-664.8	-908.4	-282.0	-167.0	-1807.8	-2064
590.9	404.3	586.8	505.8	141.5	187.9	2807.8	2988
التمويل التشغيلي	التمويل التشغيلي	التمويل التشغيلي	التمويل التشغيلي	التمويل التشغيلي	التمويل التشغيلي	التمويل التشغيلي	التمويل التشغيلي
220.0	146.3	603.4	254.2	167.3	189.2	1254.9	1020
-18.1	-12.7	8.1	8.1	8.2	9.6	46.4	148
90.6	225.3	-175.6	38.5	158.4	-85.3	175.9	175.9
50.0	58.7	-118.5	203.7	-98.1	153.0	208.7	208.7
-48.8	-18.7	-7.5	23.2	42.7	-7.0	18.1	18.1
13.5	18.0	-19.3	12.4	3.7	3.5	-15.7	-15.7
14.0	-15.4	82.2	-71.4	-16.3	-29.1	-20.8	-20.8
4.00	4.00	4.00	4.00	4.00	4.00	4.00	4.00
1.80	4.16	3.85	3.76	3.76	3.76	3.98	3.98

(1) يتضمن الربع الثالث مبلغ \$ 100 مليون دولار كرخص مزاولة المهنة، تم استلامها في شهر كانون الأول 2009، من شركة بوال (60 مليون دولار)، ومن شركة زيت التنصلات (40 مليون دولار) وذلك بمداخلة البيع بنحو يتبعين مبلغ المزاولة المكون من 353 مليون دولار لغوات غير حوسبة، 100 مليون دولار كمواهب في عام 2009

(2) تمت موازنة مسألة نفقات غير الأجر التشغيلية لاختصار من كانون الثاني-نيسان لمعالجة تكرار عدم التوافق بين الإقلام والنفقات الفعلية

أردت موازنة نفقات غير الأجر بنحو 300 مليون دولار وذلك بعد مراجعة مجلس الإدارة على ضوء قانون الموازنة في 29/9/2009

(3) في الأثر من كانون الثاني إلى آذار 2009، جزء من النفقات التشغيلية مدرجة ضمن النفقات الرأسمالية المصنفة

(4) يمثل التمويل التشغيلي فقط ما تم توجيهه من خلال الخزينة إضافة إلى ذلك كانت هناك التزامات من قبل الممنوعين في عام 2009 من الأجر المثلثة، بمبلغ 206 مليون دولار بما في ذلك 47 مليون دولار.

فرع (14)

جدول رقم (6): تفاصيل النفقات حسب البند ومركز المسؤولية (أساس الالتزام) كانون الأول 2009.					
النفقات التشغيلية	النفقات التشغيلية	النفقات التشغيلية	النفقات التشغيلية	النفقات التشغيلية	النفقات التشغيلية
(البيانات بالدينار الأردني)					
5,162,970.26	1,787,239.80	2,249,737.76	0.00	726,998.46	398,994.24
2,003,615.38	976,265.74	830,015.43	0.00	197,334.21	0.00
962,146.76	438,375.27	523,771.49	0.00	0.00	0.00
855,102.38	417,376.43	262,483.71	0.00	24,309.42	150,932.82
422,433.67	224,662.47	127,326.63	668.26	68,950.00	826.31
2,074,084.26	1,997,911.24	40,847.10	0.00	35,325.92	0.00
482,626.66	274,253.20	208,373.46	0.00	0.00	0.00
441,969.42	0.00	441,969.42	0.00	0.00	0.00
12,404,948.79	6,116,084.15	4,684,525.00	668.26	1,052,918.01	550,753.37
75,203,835.79	56,210,305.52	5,828,854.94	4,828,349.92	2,308,429.53	6,027,895.88
1,212,355.00	1,026,008.58	99,590.46	0.00	86,755.96	0.00
916,079.82	295,890.96	620,188.86	0.00	0.00	0.00
670,985.99	449,699.05	74,072.73	0.00	9,665.07	137,549.14
9,019,875.04	345,019.42	116,350.94	3,652,927.67	137,262.57	4,768,314.44
137,840.90	77,145.11	60,695.79	0.00	0.00	0.00
64,349.77	0.00	43,887.91	0.00	20,461.86	0.00
87,225,322.31	58,404,068.64	6,843,641.63	8,481,277.59	2,562,574.99	10,933,759.46
6,607,127.00	2,109,153.95	1,361,636.16	4,534.70	203,662.63	2,928,139.64
37,216.19	0.00	2,466.19	0.00	34,750.00	0.00
1,287,298.37	0.00	0.00	1,287,298.37	0.00	0.00
2,259,726.25	183,610.85	695,605.02	216,319.22	0.00	1,164,191.16
3,182,586.77	493.94	1,891,975.55	0.00	46,644.07	1,243,473.21
2,112,834.96	0.00	2,112,834.96	0.00	0.00	0.00
190.00	0.00	0.00	0.00	190.00	0.00
1,505,605.87	0.00	0.00	927,684.81	577,921.06	0.00
18,912,045.87	0.00	0.00	18,912,045.87	0.00	0.00
24,746.93	24,746.93	0.00	0.00	0.00	0.00
35,929,378.29	2,318,005.67	6,064,517.88	21,347,882.97	863,167.76	5,335,804.01
97,197.53	24,746.93	46,450.60	0.00	26,000.00	0.00
1,765,430.07	1,758,430.07	7,000.00	0.00	0.00	0.00
941,337.69	712,630.37	180,318.99	0.00	19,365.42	29,022.91
2,803,965.29	2,495,807.37	233,769.59	-	45,365.42	29,022.91
1,353,760.63	847,287.78	364,058.01	0.00	116,085.13	26,329.71
85,250.42	59,058.80	19,321.04	0.00	0.00	6,870.58
173,689.84	120,694.55	52,995.29	0.00	0.00	0.00
172,704.51	49,668.69	121,762.95	0.00	1,272.87	0.00
1,795,083.73	153,370.60	346,175.90	0.00	26,000.00	1,269,537.23

0.00	89,890.00	0.00	180,739.41	338,783.04	411,414.58	وزارة التعليم
1,330,474.27	515,651.96	2,659,215.96	246,482.36	765,374.85	5,025,179.23	وزارة الإسكان والمدينة والبيئة
490,818.85	1,456.50	0.00	350,570.21	1,396,118.54	1,947,474.30	وزارة الزراعة
0.00	0.00	0.00	26,214.89	393,989.48	212,218.64	مجلس جهة البيئة
3,324,130.64	498,346.46	2,958,215.96	1,626,697.86	3,564,362.56	11,872,775.55	مجلس جهة البيئة
879,268.29	980,497.31	4,336,238.80	6,996,181.40	64,418,328.11	64,378,289.00	الخدمات الاجتماعية
781,831.80	283,339.84	0.00	80,796,149.28	21,829,892.28	84,828,299.88	وزارة التربية والتعليم
2,184,574.17	183,024.33	25,942,301.77	425,626.89	1,802,579.94	18,857,767.08	وزارة الصحة
5,706.00	0.00	4,066,378.85	182,617.29	406,538.29	4,585,625.43	وزارة الشؤون الاجتماعية
0.00	0.00	12,218.89	70,397.84	81,183.66	188,883.38	وزارة الشؤون الحضرية والبيئية
396,211.71	17,420.29	0.00	275,651.44	654,305.88	1,485,790.12	وزارة الشؤون الحضرية
4,525,936.67	1,264,781.98	24,587,699.77	33,527,080.28	48,475,225.68	114,498,843.68	وزارة العمل
0.00	37,933.23	0.00	680,924.51	1,098,182.80	2,838,820.87	الخدمات الثقافية والترفيهية
0.00	55,290.45	0.00	130,051.89	696,038.71	884,801.05	وزارة الثقافة
92.81	43,785.45	0.00	185,197.50	261,599.01	528,872.77	مجلس جهة الثقافة والترفيهية
881,238.81	31,000.00	2,212.87	689,127.81	827,019.08	1,943,024.87	وزارة الشؤون الحضرية والبيئية
89,860.97	80,838.66	0.00	80,884.83	207,180.03	387,767.88	وزارة الثقافة
1,000,943.21	210,216.69	2,252.67	1,581,586.59	3,804,847.43	6,530,026.39	مجلس جهة الثقافة والترفيهية
0.00	9,329.11	0.00	328,348.83	388,333.82	1,219,489.28	الخدمات القانونية والإحصائية
626,857.44	0.00	50,113.52	387,612.24	454,151.58	1,641,005.30	وزارة الإحصائيات والمعلوماتية
828,857.44	8,829.11	50,113.52	853,256.07	1,314,472.22	2,896,526.38	مجلس جهة الإحصائيات والمعلوماتية
28,339,287.71	6,336,222.38	97,699,090.77	37,138,084.88	128,980,075.05	274,138,888.68	المجلس الجهوي للقطر

ملاحظات: 2008

فرع (15)

جدول رقم 2 : العمليات المالية - تفاصيل الإيرادات، والتنفقات وصافي الإفراض (أساس الالتزام) كانون أول، 2008.

الموازنة 2008	كانون أول	كانون ثاني	تشرين ثاني	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
1,486	1,765.4	104.0	144.5	365.7	493.4	571.6	334.7	إجمالي صافي الإيرادات
418	759.1	24.3	70.1	121.5	209.0	324.1	104.5	إجمالي الإيرادات المحلية
145	272.9	15.1	25.6	61.0	62.9	80.9	68.1	الإيرادات الضريبية
55	84.0	3.9	3.9	11.3	14.8	24.0	33.9	ضريبة الدخل
55	125.7	6.3	17.4	35.3	29.6	39.5	21.3	ضريبة القيمة المضافة
1	2.1	0.1	0.0	0.1	0.4	0.5	1.1	ضريبة الأملاك
34	61.1	4.8	4.3	14.2	18.2	16.9	11.8	أخرى - مكوس
273	486.3	9.2	44.5	60.6	146.1	243.2	36.4	الإيرادات غير الضريبية (1)
1,087	1,122.3	82.7	78.1	255.6	308.4	290.6	267.7	إيرادات المقاصة
333	368.3	37.4	27.9	90.5	110.3	91.9	75.6	الجمارك
409	385.3	22.6	23.0	80.8	109.6	108.1	86.8	ضريبة القيمة المضافة
333	344.3	22.7	26.9	83.5	87.7	89.7	83.4	ضريبة المحروقات
12	3.6	0.0	0.3	0.7	0.8	1.0	1.1	ضريبة الشراء
	20.8	0.0	0.0				20.8	أخرى غير ضريبية (2)
20	116.3	3.0	3.8	11.5	24.1	43.2	37.5	الإرجاعات الضريبية
2,846	2,885.8	249.7	219.0	702.5	837.2	742.1	604.0	إجمالي التنفقات وصافي الإفراض
1,481	1,453.3	118.6	115.8	356.1	368.2	370.1	358.9	الأجور والرواتب
964	985.4	103.1	73.1	238.6	330.6	248.7	167.5	تنفقات غير الأجور
	292.6	23.7	26.9	75.2	101.5	82.6	33.3	تنفقات تشغيلية
	634.0	60.3	39.5	132.5	216.4	163.1	122.0	تنفقات تحويلية
49	58.7	19.2	6.6	30.9	12.6	3.0	12.2	تنفقات رأسمالية وتطويرية
400	446.9	28.0	30.1	107.7	138.4	123.3	77.5	صافي الإفراض

ملاحظات

فرع (16)

جدول رقم 6 أ: تفاصيل النفقات حسب البند و مركز المسؤولية (أساس الالتزام) كانون أول، 2008.

التفقات الرأسمالية	التفقات التحويلية	التفقات التشغيلية	الرواتب والاجور	اجمالي التفقات	
(السلع بالذولار الأمريكي)					
الإدارة العامة					
2,810.97	129,288.82	4,519,070.47	1,182,591.24	5,833,761.50	مكتب الرئيس
	91,861.65	375,507.78	1,873,143.83	2,340,313.26	مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية
	354,459.51	261,825.03	522,996.19	1,139,280.73	المجلس التشريعي
44.04	23,181.08	117,465.72	339,115.81	479,806.65	مجلس الوزراء
	18,680.97	1,740.00	183,921.73	204,342.70	ديوان الرقابة المالية و الادارية
	423,281.62	53,495.23	1,884,654.32	2,361,431.17	ديوان الموظفين العام
3,670.63	25,258.82	8,468.58	268,934.59	306,332.62	الجهاز المركزي للاحصاء
6,525.64	1,065,812.47	5,337,572.81	6,255,357.71	12,665,268.63	مجموع
الامن و النظام العام					
93,390.00	6,062,499.69	3,641,110.93	48,547,743.96	58,344,744.58	وزارة الداخلية و الامن
	62,827.34	2,665.46	726,212.01	791,704.81	وزارة العدل
	110,747.79	120.00	1,624,243.81	1,513,616.02	مجلس القضاء الاعلى
4,665.81	31,387.75	26,163.69	243,883.36	306,100.61	سلطة الاراضي
	735,069.65	580.00	417,122.78	1,152,772.43	وزارة الحكم المحلي
	36,858.75		303,586.93	340,445.68	ديوان كنسي القضاة
	9,018.92		66,505.23	75,524.15	دار الفتوى و البحوث الاسلامية
98,055.81	6,826,914.31	3,670,640.08	51,929,298.08	62,524,908.28	مجموع
الشؤون المالية					
12,318.62	331,303.98	7,756,690.52	1,889,814.11	9,990,127.23	وزارة المالية
	328,298.73		1,787,561.17	2,115,859.90	وزارة الاوقاف و الشؤون الدينية
	10,250.10		100,535.07	110,785.17	سلطة المياه الفلسطينية
	16,289,527.34		2,144.48	16,291,671.82	المقاصد
		2,752,600.01		2,752,600.01	خدمة الدين العام
18,448,454.92		64,532.40		18,512,987.32	التفقات التطويرية
27,560.00		244,767.63		272,327.63	التفقات العامة
	906,168.56			906,168.56	الاحتياطات المالية
18,488,333.54	17,865,548.71	10,818,590.56	3,780,054.83	50,952,527.64	مجموع
الشؤون الخارجية					
	2,807.78	21,709.15	24,672.61	49,189.54	دائرة شؤون المفاوضات
500,702.66		816,145.50	1,635,428.04	2,952,276.20	السفارات
	55,392.80	268,029.00	651,214.76	974,636.56	وزارة الشؤون الخارجية
500,702.66	58,200.58	1,105,883.65	2,311,315.41	3,976,102.30	مجموع

٢٠٠٨ - ٢٠٠٧ - ٢٠٠٦ - ٢٠٠٥

جدول رقم 6 أ: تفاصيل النفقات حسب البند و مركز المسؤولية (أساس الالتزام) كانون أول، 2008.

التفقات الرأسمالية	التفقات التحويلية	التفقات التشغيلية	الرواتب والاجور	اجمالي التفقات	
(السلع بالذولار الأمريكي)					
التنمية الاقتصادية					
	58,062.58	1,425.00	844,502.68	903,990.26	وزارة الاقتصاد الوطني
	6,257.32		58,118.31	64,375.63	الهيئة العامة للمدن الصناعية
	9,172.69	4,567.09	92,458.53	106,198.31	مؤسسة المواصلات و المعايير
	3,734.35		47,535.15	51,269.50	الهيئة العامة لتنشيع الاستثمار
	13,638.22		131,739.97	145,378.19	وزارة الطاقة و الموارد الطبيعية
	19,454.73	1,895.00	139,490.39	160,840.12	وزارة التخطيط
	202,882.05	1,380.00	710,164.27	914,426.32	وزارة الاشغال العامة و الاسكان
	303,888.59	680.00	1,080,171.43	1,384,740.02	وزارة الزراعة
	21,347.08		200,771.00	222,118.08	سلطة جودة البيئة
0.00	638,437.61	9,947.09	3,304,951.73	3,953,336.43	مجموع
الخدمات الاجتماعية					
3,033.74	6,380,663.65	372,873.83	34,327,286.75	41,083,857.97	وزارة التربية و التعليم العالي
26,543.13	573,198.88	2,132,848.31	11,657,550.64	14,390,140.96	وزارة الصحة
	20,938,631.74	1,110.00	745,424.80	21,685,166.54	وزارة الشؤون الاجتماعية
	5,436,123.52	6,000.00	329,432.09	5,771,555.61	وزارة شؤون الاسرى و المحرورين
	5,842.85		62,317.93	68,160.78	وزارة شؤون المرأة
47,138.68	41,051.78		662,604.53	750,794.99	وزارة العمل
76,715.55	33,375,512.42	2,512,832.14	47,784,616.74	83,749,676.85	مجموع
الخدمات الثقافية و الاعلامية					
	17,314.82	113,623.00	147,910.46	278,848.28	وزارة الاعلام
	87,929.27	2,577.00	769,926.59	860,432.86	هيئة الاداعة و التلفزيون و الفضائية
	28,204.05	14,844.21	224,570.73	267,618.99	وكالة الامباء الفلسطينية - وفا
	65,625.05		245,380.83	311,005.88	وزارة السياحة و الآثار
	55,469.60	58,069.97	486,386.40	599,925.97	وزارة الشباب و الرياضة
	21,236.71	4,486.00	203,831.71	229,554.42	وزارة الثقافة
0.00	275,779.50	193,600.18	2,078,006.72	2,547,386.40	مجموع
خدمات النقل و الاتصالات					
	93,456.64	2,015.00	793,630.02	889,101.66	وزارة المواصلات
	69,024.00	9,346.31	407,157.23	485,527.54	وزارة الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات
0.00	162,480.64	11,361.31	1,200,787.25	1,374,629.20	مجموع

**An-Najah National University
Faculty of Graduate studies**

**The Impact of The Shift From Budget Items
to Budget Programs on The Palestinian
Government Financial Performance**

**By
Asaad Helal Sanouri**

**Supervision
Prof. Tariq El-Hajj**

**This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the
Requirements for the Degree of Master in Taxation Disputes,
Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University,
Nablus – Palestine**

2017

**The Impact of The Shift From Budget Items to Budget Programs on
The Palestinian Government Financial Performance**

**By
Asaad Helal Sanouri
Supervision
Prof. Tariq El-Hajj**

Abstract

This study aimed to discuss and analyze the impact of the shift from budget items to the program's budget

The performance of the Palestinian government's financial and after the Palestinian budget analysis from 2009 to 2015 and compared with the final accounts for those years, research in the direction of spending of the government and linked with the senior national plan for those years, as well as to examine each of the budget system, economic growth, precise revenue estimate, objects of expenditure, financial control, political stability, availability of resources on the financial performance of the government.

Has been studying the impact of the shift from budget items to the programs on the performance of the Palestinian government's financial budget under the laws of, the organization of the General Budget and Finance No. (7) of 1998 and the decision of the law on the general budget for 2015, and the decision of the Council of Ministers for 2005 in the financial system of the ministries and public institutions and decision prime minister (05/42/09 / MW / A.q) for the year 2005 on the ratification of the document integration and integration on the medium-term planning and procedures for preparing the budget of the Palestinian national authority.

This study has gained its importance from the new system of the budget on the future government and their ability to plan for the future and to link the goals and strategies of government institutions with the Palestinian National Plan expenses and knowledge to guide government spending in addition to the fact that this study has used statistical and financial analysis.

And resorted researcher for the completion of this study was to obtain all the information on the subject of research of secondary sources Kalmraja and books that have to do with the reports and bulletins published in the Ministry of Finance and Planning of the Palestinian as well as to get the researcher to all annual financial statements issued by the Ministry of Finance and Planning at the end of fiscal years.

To achieve the study objectives Data were analyzed using descriptive approach screening and quantitative analysis has been the introduction of such data to a computer and processed statistically in the light of the objectives of the study and questions and test hypotheses using statistical packages for Social Sciences (SPSS) program and using arithmetic averages, percentages and t-test for independent samples (One- Sample T-tes), and the use of frequencies, percentages, averages, standard deviations, to estimate the relative weight of the paragraphs of the questionnaire were used Aletbian unilateral analysis (One-Way ANOVA) to examine the assumptions were used Alpha Cronbach equation (Cronbachs Alpha) to calculate the internal consistency of the paragraphs of the study tool as well to use the Pearson correlation coefficient (Person correlation coefficient)

The study concluded the following findings:

1. that the budget based on the programs running on the allocation of resources and distribution of the programs and activities of the top priorities in addition to staff senior positions despite the evolution of the new system setup program (program budget) that they have a role in the analysis of strategic plans, but the biggest burden is on the lower departments in ministries.
2. The development of the strategic objectives of the organization's dependence on the reason for the existence of that institution and in line with the sectoral strategy was his biggest domestic economic growth effect and thus reflects the impact on the performance of the Palestinian government's financial and so much response of \$ (3.88) of any significant degree and have been below the averages arithmetic is that the development of sector priorities for the allocation of expenditure by government institutions and Ministry of Finance and planning in harmony with the plans largely a response of \$ (3.54), but also the study sample in response to them was so great that show us that there is the impact on local economic growth, the performance of the Palestinian government's financial that was due to The existence of such an institution or the allocation of expenditure by the institutions.
3. that there is coordination of almost entirely between the Ministry of Finance and Planning ministries on the preparation of the budget with a mean of (3.94) and large the response of the highest averages for

answers to the study sample to reflect the extent to which the Ministry of Finance and Planning ministries and state institutions coordination on estimated revenue reflects positively on the performance of the government Palestinian Finance.

4. that there are clear visions institutions around the objects of expenditure that will be carried out by linking them with the strategic objectives and the results that would be acceptable to them.
5. The Ministry of Finance does not put the bishop haphazardly, but depending on the institutions and ministries to coordinate output and almost completely between these institutions and the Ministry of Finance and Planning that there is no comprehensive planning process on clear and solid foundations in determining financial bishop.
6. The availability of human resources, financial and natural for the government is working in a positive financial performance and the availability of it's ability to exploit the financial resources in partnership with the natural and human resources to achieve its goals and thus achieve the goals the subject in the national plan and to achieve the existing institutional strategies.

One of the main recommendations:

1. Work to increase participation among senior centers in the world institutions and departments in the same institution.

2. should the Ministry of Finance is working to clarify its own collection policy by publishing institutions, programs and direction of spending them.
3. The government should expedite the work in the new supply system and the application of regulations and the use of government institutions for this development in the law.
4. The Government must abide by the provisions of the Palestinian National Plan and direct expenditures in that direction so as to enable us to build the State and sustainable development.
5. Governmental institutions should not exaggerate when developing their own program outputs in order not to exaggerate spending.
6. The Palestinian government to work to increase financial control in the process of spending in order to reach spending efficiently.